قاسيون

العدد 487
السبت 29 كانون الثاني 2011
16 صفحة . الثمن (15) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني
حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (21.288.751) زائراً..
زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:
WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص. ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

خارطة الانتفاضات القادمة..

◄ جهاد أسعد محمد

يؤكد التصاعد الدراماتيكي للأحداث على امتداد المنطقة أن عودة الجماهير للشارع للمطالبة بحقوقها أصبح أمراً موضوعياً لا يمكن منعه أو لجمه أو عرقلته..

ومما لا شك فيه أن الإمبريالية العالمية، وعلى رأسها الإمبريالية الأمريكية المتحكم الأبرز بمصائر الشعوب والدول والأنظمة التابعة، هي أكثر من يدرك هذه الحقيقة، كونها المنتج الأساسي للسياسات النيوليبرالية المولدة للفقر والبطالة والاحتقانات الشعبية على مستوى العالم، وبالتالي الانتفاضات التي قد تنتج عنها، والراعي الأبرز للأنظمة والحكومات المنفّذة لهذه البرامج والسياسات بالحديد والنار تارة، والاحتيال والمراوغة تارة أخرى، والمستفيد الأكبر من نتائج تعميم هذه السياسات عالمياً، وخصوصاً في دول الجنوب المنهوب.. لذلك فإن أشد ما يقلق الإمبريالية الأمريكية المتصارعة مع نظيراتها، والمأزومة لدرجة الاختناق، هو كيفية امتصاص هذه الاحتقانات إن أتيح لها ذلك، وركوب موجتها وتوجيهها إن انفجرت رغماً عنها، ومن ثمّ إسكاتها بعطايا لا ترتقي لمستوى مطالبها الأساسية وتطلعاتها الحقيقية إن استطاعت إلى ذلك سبيلاً.. وقد تضطر في هذا الإطار إلى خلع بعض أحذيتها من الحكام والحكومات، وتغيير بعض الوجوه والرموز، وتقديم بعض التنازلات الشكلية... في سبيل المحافظة على جوهر النظام، ومقدار حصتها من الثروات المحلية في كل بلد إن لم يكن أكثر، ومستوى الهيمنة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومنع خصومها ومنافسيها الآخرين من مقاسمتها أو محاصصتها..

ونظراً لغياب القوى والتنظيمات والمنظمات الثورية الفاعلة في معظم دول المنطقة التي يطغى على أنظمتها الطابع الدكتاتوري، نتيجة تلقيها ضربات موجعة طوال عقود، أدت إلى تفتت بعضها، أو اندثار بعضها الآخر، أو انحراف قسم منها عن مساره الثوري، فإن الجماهير تجد نفسها مضطرة أن تخوض معركتها حتى الآن، دون طليعة واعية تسير في المقدمة في أي حراك، توجه خطاها وتصوّب مسيرتها وترفع شعاراتها الأساسية وتحدد عدوّها بدقة، وهذا قد يسهّل على القوى التي تستغل الجماهير أن تستمر في محاولة إدارة وتوجيه الانتفاضات وحرفها عن مسارها وإجهاضها إن تمكّنت من ذلك.. خصوصاً أنها -كما أسلفنا - أكثر من يدرك أن هذه الانتفاضات ستتوالى وتتصاعد في كل مكان نتيجة استمرار سياساتها، وإن كانت آخر من قد يتخيل أنها ستستفيد من دروس سابقاتها، وأنها ستفرز عاجلاً أم آجلاً قادتها الميدانيين الواعين وأطرها المطلوبة أثناء المعركة الطويلة التي سيزيد احتدامها.

إن الانتفاضة التونسية، والانتفاضة المصرية التي تهل بشائرها، بيّنتا حتى الآن، أن الإمبريالية تبذل ما بوسعها أثناء الانتفاضات الشعبية لإيهام المنتفضين أن عدوهم الأوحد هو الطاغية، وليس النظام السياسي – الاقتصادي القائم ومن يفرضه ويديره ويحدد الحصص المتفاوتة بشدة من وراء الكواليس، والذي يكرّس التوزيع اللا متكافئ للثروة بين المراكز الإمبريالية الكبرى المهيمنة، ودول الأطراف الضعيفة المحكومة بالدكتاتورية والتخلف والتبعية المذلة، وهو أمر قلما يجري التنبّه له مع النشوة التي تطغى على المحروم والمقموع والمهمش عند نزوله إلى الشارع ليصرخ ويعبّر عن سخطه على النظام المحلي وممارساته ونهبه وصلفه، وبالتالي ستحاول الإمبريالية بكل الوسائل، بما في ذلك الوسائل العسكرية، أن تبقي تقسيمات الثروة المختلة بشدة لمصلحتها ومصلحة حلفائها، على حالها، وستستمر في التضليل والمراوغة وتبديل الوجوه والتواري خلف شعارات الحرية والديمقراطية، وستتابع تصدير أزمة نظامها الذي دخل في طور الانهيار إلى كل بقاع الأرض لإطالة عمره قدر الإمكان، وسيزداد مستوى وحجم ونوع تدخلها مع ازدياد الاحتجاجات والانتفاضات، وخاصة في الدول التي تمتلك ثروات واحتياطات باطنية كبيرة، والدول التي قد يؤثر أي تغيير اجتماعي – اقتصادي جذري فيها على وجود ربيبها وحليفها الكيان الصهيوني.. وهذا يؤكد بدوره أن تحقيق أي مطلب اقتصادي- اجتماعي أساسي غير ممكن دون خوض معركة وطنية كبرى ضد الإمبريالية وسياساتها وعملائها وحلفائها.

إن كل ذلك يفرض على القوى الثورية والوطنية الحقيقية في العالم وفي منطقتنا أن تستعيد دورها الوظيفي، الوطني والطبقي، وهذا لن يتم إلا بالعودة إلى الجماهير، والجماهير الآن في الشارع، أو على وشك، وبالتالي إذا أرادت هذه القوى أن تلاقي من تمثّلهم وتعبّر عن مصالحهم عليها أن تعمل جادة وأن تهيئ نفسها من الجوانب كافة لتكون في طليعتهم، جاعلة من مطالبهم الأساسية شعارات لها، وأهدافاً مطروحة للعمل الجدي من أجل تحقيقها..

في سورية التي تفرض فيها القضية الوطنية نفسها بشدة نتيجة اشتداد المؤامرات الإمبريالية والصهيونية على ممانعة شعبنا وصموده، تشكل السياسات الليبرالية المتبعة خطراً حقيقياً، ليس على مستوى معيشة الناس وجاهزية وسلامة الاقتصاد الوطني فحسب، بل على القضية الوطنية نفسها، وهذا يفرض ضرورة نسف هذه السياسات، وفي ذلك ضمان لكرامة الوطن والمواطن..

■■

«مصر يمَّا يا بهية»..

◄ المؤتمرات النقابية بدأت..

المطلوب القيام بخطوات جدية إلى الأمام... 2

◄ الأموال السهلة و«روليت» الكازينو الدمشقي..

شعاران لمرحلة واحدة!... 5

◄ ضحاياه ٥٠٠ أسرة حتى الآن..

مشروع سياحي في جبل قاسيون سيشرد الآلاف.. 7

إلى أي حد ستصل انتفاضة النيل..؟

حتى ساعة متأخرة من ليلة إغلاق تحرير هذا العدد ارتفع عدد ضحايا المظاهرات التي تشهدها مصر إلى خمسة قتلى وعشرات الجرحى، إضافة إلى اعتقال المئات بينهم ثمانية صحفيين، حيث لم تحل التعزيزات الأمنية الكثيفة وتحذيرات وزارة الداخلية من تجدد مظاهرات «يوم الغضب» التي بدأت الثلاثاء، والتي شهدت في يومها الثاني صدامات عنيفة في السويس ولجوء المتظاهرين إلى إحراق مراكز وسيارات شرطة، واحتجاز عدد من رجال الأمن بينهم مدير أمن السويس في مشرحة إحدى المشافي التي تضم جثمان أحد ضحايا الاحتجاج الشعبي المتسع والذي سقط برصاص الشرطة.

شعارات المتظاهرين تزداد تبلوراً من مجرد من مطالب وإجراءات معيشية إلى مواصلة الانتفاضة حتى رحيل مبارك ونجله وزمرته، وسط نفي أمريكي بأن أسرة مبارك فرت من البلاد، بما يوحي باحتمال حدوث ذلك.

وقد عززت قوات الأمن وجودها حول المنشآت الهامة وفي مختلف المدن، وأعلنت وزارة الداخلية أنها لن تسمح بتسيير مظاهرات أخرى. لكن آلاف المصريين احتشدوا أمام دار القضاء العالي وسط القاهرة وفي مدن المحلة الكبرى ودمياط وأسيوط اليوم متحدين ذلك التحذير، بينما سارعت قوات الأمن إلى تفريقهم ملقية القبض على عشرات منهم.

وشوهد رجال أمن في الزي المدني ورجال مباحث يستجوبون المارة المشتبه بهم في ميدان التحرير بالقاهرة، وألقت قوات الأمن القبض على كل من توقف بالميدان كما منعت قطارات مترو الأنفاق من التوقف فيه.

وعلى عكس تضخيم السلطات لدور الإخوان المسلمين في زيادة حجم التظاهرات أكد عضو مكتب الإرشاد لهذه الجماعة في مصر، عصام العريان أن شباب الإخوان ساهموا في حماية رجال الأمن من غضب المتظاهرين..!

وقد استخدمت أجهزة الأمن المصرية في مدينة طنطا طريقة وصفت «بالمبتكرة» لتفريق جموع المتظاهرين بعد قيامها برش المتظاهرين بمياه الصرف الصحي. ونقلت صحيفة «مصراوي» عن شهود عيان قولهم إن «أذهان أجهزة الأمن في محافظة الغربية تفتق عن حيلة جديدة تعد الأولى من نوعها في الوسائل الأمنية من حيث استخدام مياه الصرف الصحي التي تم شفطها من المجاري والمياه التي تجمعت في الشوارع ورشها على المتظاهرين لتفريقهم».

■■

عربة عن عربة تختلف!

◄ إيمان دياب

عربة الخضار التي كان التونسي محمد البوعزيزي يعتاش ويعيل أسرته منها، والتي سبّبت مصادرتها منه إشعال نفسه احتجاجاً على ما لا يطاق.. دخلت التاريخ من أوسع أبوابه مثلما دخله قبلها حذاء العراقي منتظر الزيدي.. والشبه بين المادتين الجامدتين ليس صورياً، فكلتاهما كانت شاهداً على ردة فعل وشيكة على عسف وامتهان.. الأولى على وضع معاشي صعب أنتجته سياسيات الإفقار الليبرالية التي اتبعتها الحكومة التونسية، والثانية احتجاجاً رمزياً على احتلال بلد بأكمله، ربما أخذ بالعراق شكله المباشر فقط، ولكن من يستطيع إثبات أن تونس وسواها من الدول العربية الأخرى أكثر حرية ونأياً عن قبضة المستعمرين، مادامت حكوماتها المرتبطة بمراكز القوى الخارجية تنفذ أجنداتها ووصفاتها المرسومة بغض النظر عن انعكاساتها على حال الشعوب التي تحكمها؟.

إن البسطات والعربات المنتشرة على أرصفة وشوارع أغلب العواصم والمدن العربية، ما هي إلا تعبير ودلالة واضحة وفاضحة على حال مَن يسمّون بالمهمشين، وجلهم من الشباب، وقد وصلت الأمور لدرجة تفاقمها القصوى في تونس عندما انضم إليهم حملة الشهادات الجامعية مما أضاف نقطة تحول هامة ونوعية للمسألة.. فالمفارقة أن هؤلاء تعلموا ليكونوا منتجين وفاعلين في بناء أوطانهم، ولكنهم صُدموا واصطدموا بواقع مرير أخرجهم من معادلة الفاعلية العالية التي كانوا يرجون الوصول إليها، وراحوا يزدادون عدداً يوماً بعد يوم جراء استمرار السياسات الليبرالية التي ظلت تنتهجها حكومات بلدهم، وأدى مزيد من محاولة إذلال أحدهم إلى اشتعال انتفاضة عارمة جذرها تفشي البطالة والفقر والجوع..فهل سيؤدي انتشار الظاهرة نفسها عربياً إلى ردة فعل مشابهة في كل الدول؟

الروائي الفلسطيني غسان كنفاني يؤكد في إحدى قصصه أن «خيمة عن خيمة تختلف».. مستشرفاً ومتلمساً وربما راسماً أحد أهم أبعاد القضية الفلسطينية، فخيمة اللاجئ الذليل لا تشبه بحال من الأحوال خيمة المقاوم.. وإذا كان الخلاص عند كنفاني يمر فقط عبر فعل اسمه المقاومة، وأول أشكاله الاحتجاج على ما هو قائم، فاليوم تؤكد الحياة رؤية كنفاني، عبر فعل احتجاجي أشعل غضب الملايين.. وما كتبه كنفاني بقلمه كتب ما يشبهه شاب تونسي بجسده ليقول للعالم: «عربة عن عربة تختلف»..

■■

بصراحة

لنكسر لهم هذا الوهم!!

◄ عادل ياسين

يعرف عتاة مروجي السياسات النيوليبرالية في بلدنا أن العدو الحقيقي لسياساتهم، والقوة الأكثر قدرة على الوقوف في وجههم وفضح برامجهم، ولجم طموحاتهم إن أتيحت لها الفرصة وتوفر لها المناخ المناسب، هي الطبقة العاملة، لذلك يبذل هؤلاء كل ما بوسعهم في سبيل عدم امتلاكها لناصية الأمور، وإبقائها مفتتة، مشتتة غير قادرة على القيام بأي فعل حاسم للدفاع عن نفسها وحقوقها.

وفي هذا الإطار يبذل هؤلاء الليبراليون الجدد جهوداً كبيرة في سبيل تشديد القيود على الحركة النقابية وقياداتها، في محاولة لتهميش دورها وتقليص فاعليتها، وذلك من أجل توسيع الهوة بينها وبين من تمثلهم، أي العمال، فارضين عليها معادلات وحسابات إن كانت صحيحة نسبياً في زمن مضى، فهي بالمطلق لم تعد تتناسب مع المتغيرات والمستجدات التي طرأت على البلاد، وعلى الاقتصاد الوطني والوضع الاجتماعي في العقد الأخير.

لذلك فالرهان اليوم، وهو رهان كبير، أن تكسر الحركة النقابية هذه القيود، وأن تجد لنفسها مخرجاً من المعادلات السابقة التي أنهكتها وأضعفت دورها، وأن تتمتع بنفَس نضالي جريء لتقول كلمتها المعبرة عن مصالحها، ومصالح الطبقة العاملة حتى لو اقتضى ذلك إحداث طلاق نهائي بينها وبين ليبراليي الحكومة..

لقد أثبتت الأحداث في كل مناطق العالم ودوله، وخاصة في المنطقة العربية في الآونة الأخيرة، أن جشع قوى السوق لا حد له، وأن منطلقها وهدفها الأساسي هو زيادة ومراكمة أرباحها دون أية مراعاة لحقوق العمال ومعيشتهم ومكاسبهم، ودون أي اعتبار للمصلحة الوطنية، كما أثبتت الاحتجاجات والمظاهرات المتزايدة في كل مكان، أن هذه القوى المعولمة ستتمادى وتتمادى إلى الحد الأقصى إن لم ينهض الشعب، وعلى رأسه الطبقة العاملة والقوى الوطنية الثورية، ويقول لها: كفى!.

وإذا كانت كل تلك الأحداث تجري في بلدان ليس لها في غالبيتها استحقاقات وطنية كبرى، فإننا في سورية لدينا هذا الاستحقاق، وهو استحقاق خطير وعظيم، إذ مطلوب من بلدنا أن تقف في وجه العدو الصهيوني الذي يحتل جزءاً من أرضنا، وأن تواجهه وتتصدى لمخططاته ومؤامراته واعتداءاته وأطماعه التوسعية، وأحلامه بالهيمنة.. كما مطلوب منها أيضاً أن تواجه داعمه وحليفه الولايات المتحدة الأمريكية كممثل للامبريالية العالمية، والتي ما فتئت تحيك المؤامرات ضد بلدنا وشعبنا، ولا تفوت فرصة إلا وتسعى لضرب الوحدة الوطنية والتلاحم الشعبي والالتفاف على الشعارات الوطنية الكبرى كالتحرير، والتقدم، والمقاومة، والاستقلال، والاستقرار الاجتماعي.

إن كل ذلك بتشعباته وتعقيداته يفرض على الحركة النقابية السورية أن تدرك حجم التحديات المترابطة عضوياً، وأن تعمل لتوحيد صفوفها وطاقاتها، وأن تقوم بما يلزم لضمان عدم وصول السياسات الليبرالية إلى غاياتها المضمرة والمعلنة، والبدء بخطوات جدية لمواجهة كل المحاولات المشبوهة الساعية إلى تحييدها أو تعطيل دورها الاجتماعي والسياسي، والبحث في هذا الإطار عن السبل والأدوات والوسائل اللازمة لاستعادة حيويتها، والتعاون مع القوى التي يمكن أن تكون حليفاً حقيقياً في معاركها القادمة.

لقد وصلت أحوال الشعب السوري عموماً والطبقة العاملة خصوصاً إلى مستوى عالٍ من التردي والسوء، وهو ما يحدث تراكماً كبيراً في الصدور والنفوس قد ينفجر في أية لحظة، ويأخذ مساراً اعتباطياً إن لم يجد من يوجهه وينظم خطواته ويصوب بوصلته نحو العدو الحقيقي الطبقي والوطني.. والحقيقة أن هذا الدور الوطني الاستراتيجي لن يقوم به بالشكل الصحيح إلا أناس شرفاء متضامنون، ومخلصون للوطن وللطبقة العاملة. وهذا كما هو برسم القوى والتيارات الوطنية، هو أيضاً برسم الحركة النقابية التي يمكن أن تكون في هذه الحالة ضامناً حقيقياً لوحدة الوطن، ووحدة إرادة شعبه المتطلع إلى تحقيق أهدافه الوطنية الكبرى والحفاظ على كرامته وإنسانيته.

المؤتمرات النقابية بدأت..
المطلوب القيام بخطوات جدية إلى الأمام؟

بدأت الحركة النقابية على امتداد البلاد بعقد مؤتمراتها النقابية السنوية لاستعراض ما أنجزته خلال عام كامل من العمل، وما لم تستطيع إنجازه..

والحقيقة أن أسباب تراجع دور وتأثير النقابات تكمن بالظروف الحاكمة للعمل النقابي من حيث الخطاب، والبنية، والأدوات، والممارسة، وموازين القوى المحلية، حيث تعمل جميعها مجتمعة على كبح إمكانية التقدم، وتجاوز الخطوط الحمر الموضوعة لها، وعدم الاشتباك المباشر مع السياسات الاقتصادية التي أضعفت الحركة النقابية بفعل تأثيرها المباشر على مستوى معيشة الطبقة العاملة وحقوقها ومكتسباتها، رغم أنه يجري تقليصها وقضمها شيئاً فشيئاً، وهو ما يخلق تذمراً واستياءً واسعاً ومستمراً ومتصاعداً في الأوساط العمالية، تظهر آثارها أحياناً هنا أو هناك، كما حدث في إضرابات عمال البناء في الشركات الإنشائية للتأخر في دفع أجورهم الشهرية، واعتصام عمال الكابلات في معمل (السويدي)، واعتصام عمال مرفأ طرطوس، وإضراب عمال معمل عماد وعمار العوا، واعتصام عمال بانياس لتعبئة الغاز أمام مجلس الوزراء، وإضراب عمال شركة سيراميك الشام..إلخ.. بالإضافة إلى عشرات الكتب المقدمة من العمال المسرحين إلى الاتحاد العام لنقابات العمال تعترض وتتظلّم دون أن يكون لذلك دوي يذكر..

إن هذا الاستياء والتذمر في حالة اتساع دائم داخل إطار الحركة النقابية، مما جعل الهوة بين النقابات والعمال تتوسع.. ولعل هذا ما يسعى إليه البعض، خاصة وأن المطلوب (ليبرالياً)، سحب البساط من تحت أقدام النقابات لإضعافها وتجريدها من عناصر قوتها وأهمها التفاف الطبقة العاملة حول برنامجها، الذي يفترض فيه أن يكون الآن برنامجاً نضالياً يواجه قوى السوق وسياساتها وبرامجها المدعومة حكومياً، وألا يتراجع أمام زحف تلك السياسات التي لا تخدم في النهاية سوى مشروعها النقيض لمشروع الطبقة العاملة السورية، والذي الأساس فيه الدفاع عن القضايا الوطنية الكبرى ومنها الدفاع عن القطاع العام باعتباره الحامي للقرار الوطني المستقل، وباعتباره أيضاً قاطرة النمو الرئيسية التي ستحل الأزمات المستعصية في المجتمع مثل مشكلات البطالة والفقر ومستوى المعيشة، بالإضافة للدفاع عن الحقوق والمكتسبات التي يجري الهجوم عليها ليبرالياً تحت شعارات وتوجهات تصب في المحصلة في صالح قوى السوق، أي قوى الرأسمال التي تؤكد كل الوقائع أن إحدى مهامها الأساسية اليوم تعميق بؤر التوتر الداخلي لتفجيرها عند اللزوم.

إن الضامن الأساسي لانتصار المشروع الوطني المعادي للقوى الاستعمارية الخارجية ورموزه الداخلية هو القوى الوطنية الشريفة بما فيها الحركة النقابية والطبقة العاملة السورية، التي خبرت النضال الوطني الطبقي منذ نشأتها الأولى، حيث انبثقت من رحم النضال الوطني المعادي لكل أشكال الاستعمار والاستغلال.

إن تعزيز العلاقة الكفاحية بين الحركة العمالية والحركة النقابية يكون بالدفاع عن حقوق ومكاسب الطبقة العاملة التي منها:

نقابياً:

إعادة النظر بالخطاب النقابي الذي تجاوز عمره عقوداً من الزمن، وأصبح غير مناسب، بل وغير مقبول في ظل التطورات الجارية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

تطوير وتحسين الأدوات النضالية وفقاً للمتغيرات الحاصلة التي حصلت فيها قوى السوق على حريتها الكاملة في الهيمنة والقيادة للاقتصاد الوطني قانونياً وعملياً، وبالتالي لابد للطبقة العاملة وحركتها النقابية من تبني حق الإضراب والتظاهر السلمي دفاعاً وحماية للحقوق والمكتسبات والحريات النقابية التي كفلها الدستور.

إعادة النظر بقانون التنظيم النقابي المعمول به منذ الستينيات بما يتوافق والمتغيرات الحاصلة من التبني الرسمي لاقتصاد السوق، والانفتاح، وتشجيع ودعم الاستثمار الرأسمالي المحلي والأجنبي.

تطوير العمل الصحفي والإعلام النقابي كي يتحول إلى إعلام ناطق حقيقي بلسان الطبقة العاملة مدافعاً عنها، ومعبراً عن حقوقها، ومعبئاً لها من أجل صيانة حقوقها ومكاسبها.

اقتصادياً:

- الدفاع عن القطاع العام الإنتاجي والخدمي، والعمل على تطويره وتحسين أدائه وتخليصه من النهب والفساد، لأن ذلك سيؤمن الانتصار في المواجهة مع العدو الخارجي، ويؤمن الانتصار في المواجهة مع القوى الليبرالية (قوى السوق)، ويحقق المستوى المعيشي اللائق للشعب السوري المقاوم.

- الدفاع عن القطاع الخاص المنتج وتأمين فرص نجاحه خدمة للاقتصاد الوطني.

عمالياً:

النضال من أجل زيادة الأجور الحقيقية للطبقة العاملة من مصادر حقيقية، ورفع الحد الأدنى للأجور ليؤمن المتطلبات الضرورية لحياة كريمة للطبقة العاملة.

تثبيت العمال المؤقتين، وإعادة العمال المسرحين إلى أعمالهم.

تحسين ظروف العمل ومراقبة إجراءات الصحة والسلامة المهنية والأمن الصناعي.

تثبيت الحقوق المكتسبة للعمال والدفاع عنها وتطويرها بما يحسن الأداء الإنتاجي.

تطوير العمل مع عمال القطاع الخاص وخاصةً في التجمعات العمالية الكبرى (المناطق الصناعية)، وجذبهم للانتساب للنقابات من خلال المحفزات والمشجعات والمواقف التي تشعرهم بأن النقابات ممثلهم الشرعي المدافع عن حقوقهم.

إعادة النظر بالموقف من قانون العمل الجديد رقم/١٧/، والنضال من أجل تعديل الكثير من المواد التي أضرت بحقوق ومصالح العمال في القطاع الخاص وخاصة المادة /٦٥/ التي تجيز لرب العمل تسريح العمال بشكل تعسفي.

مساهمة النقابات الفعلية في صياغة وإقرار وتوقيع عقود العمل الفردية والجماعية للعمال في القطاع الخاص.

العمل على تحصيل أموال التأمينات الاجتماعية (أموال العمال) من الحكومة التي ابتلعتها ولم تعدها إلى صندوق التأمينات الاجتماعية.

المشاركة في وضع الأسس القانونية لحماية أموال العمال في التأمينات المستثمرة وضمان عدم خسارتها في الأماكن المستثمرة فيها حالياً مثل (المصارف الخاصة - العقارات).

العمل على استثمار أموال التأمينات في مشاريع مضمونة العائدية والربح تعود على العمال بالفائدة (مشاريع إسكان، مدارس، مستشفيات..إلخ).

العمل على إيجاد قانون ينظم عمل العمال الزراعيين وعمال البناء في القطاع الخاص، حيث لا يوجد قانون يحمي حقوقهم الآن باعتبارهم مصنفين ضمن العمالة غير المنظمة، وإيجاد الصياغة القانونية التي تسمح باشتراكهم بالتأمينات الاجتماعية وحصولهم على معاش الشيخوخة.

تولي الدفاع عن الحقوق العمالية في الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم العمالية المشكلة حديثاً بناء على قانون العمل الجديد رقم /١٧/، وضمان تنفيذ الأحكام في حال نالت الدرجة القطعية لمصلحة العمال وذلك بإنشاء مكاتب قانونية في اتحادات المحافظات النقابية تضم محامين متخصصين بالقضايا العمالية.

■ ع. ي

عمال حماة:
الحكومة هي المسؤولة عن انهيار القطاع العام!

◄ نزار عادلة

تمحورت مداخلات القيادات النقابية في محافظة حماة حول القضايا الاقتصادية والمعيشية.. وقد شرحت بمعظمها واقع الشركات الصناعية في ظل اقتصاد السوق والمنافسة (الحرة).. ولكن في العموم لم تتطرق كافة المداخلات إلى الأداء الحكومي وقضايا الفساد والتجاهل المتعمد للقطاع العام.

في مؤتمر نقابة عمال المواد الكيمياوية تحدث **محمد مقداد** رئيس اللجنة النقابية في شركة الإطارات حول واقع الشركة قائلاً: «كافة الآلات في الشركة قديمة وقد استهلكت دفترياً، والآلات بحاجة إلى صيانة دائمة وقطع تبديل، لذلك فإن الشركة تتوقف عن العمل دائماً..

ومنذ عام ٢٠٠٥ والشركة تتعرض إلى خسارات سنوية مستمرة، وتحتاج الشركة إلى قرض مالي ولكن لا أحد يسمع رغم المذكرات العديدة التي رفعت إلى الجهات الوصائية». وقال أيضاً: «إن هناك اتفاقاً مع مؤسسة التجارة الخارجية لاستجرار الإنتاج، ولكن المؤسسة لا تلتزم! كذلك هناك بلاغات من رئاسة الوزراء باستجرار القطاع العام من الشركة حاجته ولكن لا التزام».

وتساءل **النقابي حسام جنيد** قائلاً: «الشركة بحاجة إلى قرض للتشغيل، ورغم كل الجهود لم تستطع الحصول على القرض في حين تحصل شركات القطاع الخاص على قروض بمئات الملايين من أجل مشاريع وهمية».. وأضاف متسائلاً: «كيف تؤمن الدولة على أموالها لدى القطاع الخاص، وليس لها ثقة بالقطاع العام؟.. أيضاً هناك مطلب دائم وهو رفع رسوم التحميل /٨٪/ أسوة بالدول العربية، ولكن أيضاً دون جدوى، وقد أوصلت الجهات الوصائية الشركة إلى الانهيار».. والسؤال: ما علاقة الإدارات بهذا الواقع؟.

خديجة داوود رئيسة اللجنة النقابية بمعمل أحذية مصياف قالت في مداخلتها: «المعمل يشتغل منذ ٣٤ عاماً دون تطوير أو تحديث أو تجديد، وصناعة الأحذية في تطور دائم، ونحن لا زلنا في المكان نفسه، وأصبحت معامل الشركة بالية ولا تستطيع المنافسة».

رئيس النقابة **محمد سوتل** تحدث في ختام المؤتمر قائلاً: «نأمل من الحكومة تنفيذ توصيات اللجنة الاقتصادية في القيادة التي أكدت في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ على إيجاد الآليات الأدوات لتطوير شركة الإطارات. ونأمل حتى الآن ألا تكون هذه التوصيات مجرد حبر على ورق، وذلك من أجل الخلاص من الخسائر، ونأمل من الحكومة أيضاً تفعيل القانون ٤٢ لعام ٢٠٠٦ قانون حماية الإنتاج الوطني، فكافة دول العالم تحمي إنتاجها وتفرض رسوماً جمركية لحماية الصناعة الوطنية، وقد رفعت النقابة والشركة مذكرات إلى الجهات الحكومية بالأطنان دون جدوى».. وقال أيضاً:

«ماذا تعني خسارة مليار و/١٠٠/ مليون بعد أن كانت الشركة رابحة؟ هذا بالإضافة إلى ديون مستحقة على الشركة تبلغ /٧٠٠/ مليون.. كيف تعمل الشركة في هذا الواقع؟ وإذا كان هناك قرار بتصفية الشركة، فلتكن التصفية رحيمة وعطوفة، أما ترك الشركة دون معالجة فهذا أمر محير..». وأضاف: «إن وزير الصناعة زار الشركة عدة مرات، ويعرف واقع الشركة ولكن بلا نتائج..».

نقابة عمال الغزل والنسيج..

طرح مؤتمر نقابة عمال الغزل والنسيج واقع شركة حماة للخيوط القطنية، والشركة العامة لصناعة الصوف والسجاد، وواقع عمال القطاع الخاص.. وقد أكدت المداخلات على ضرورة رفع التعرفة اليومية لعمال شركة الغزل، وتشميل جميع العمال داخل الصالات الإنتاجية بطبيعة العمل، ومنح تعويض الاختصاص لخريجي المعاهد المتوسطة ما بعد عام ١٩٨٥ أسوة بزملائهم الآخرين، وضرورة إيجاد أسواق لتصريف مخازين السجاد في كل من معامل دمشق والسويداء وحلب بعد أن أُتبعت إلى شركة أصواف حماة، علماً أن المخازين قديمة وهي موجودة منذ /٢٠/ عاماً.

محمود عدي رئيس النقابة قال: «اللافت للنظر تراجع مستوى القطاع العام وتعاظم دور القطاع الخاص، لأن الحكومة لم تهتم بتطوير القطاع العام الذي وصل إلى مرحلة متردية في الوضع الفني للآلات والمعدات».. وحول واقع عمال القطاع الخاص قال عدي: «القطاع الخاص في محافظة حماة يبقي على عدد قليل من العمال ضمن مشاغل كبيرة أو صغيرة ومعظمها في الألبسة الجاهزة، لذلك يجب أن نولي هذا القطاع اهتماماً أكبر، وخاصة من حيث تنسيب العمال إلى النقابة وتسجيلهم في التأمينات الاجتماعية».

■■

تساؤلات عمالية غير بريئة!

ماذا سيفعل العامل الذي لا يكفيه راتبه حتى نهاية الأسبوع الأول من الشهر؟ هل هناك من يصر على دفعه باتجاه حلول لا يرضى بها؟ حلول أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها لا تتناسب وكرامته وأخلاقه والقيم التي تربى عليها؟

من يعرف، ويصرح بأرقامه أن متوسط الأجر لا يسمح للعائلة السورية أن تؤمّن الحد الأدنى من متطلبات المعيشة المتزايدة، دون أن يقوم في هذا الإطار بأي جهد، أو يتخذ أية إجراءات لتحسين هذا الواقع، ما الرسالة التي يود إرسالها لأسر العمال؟

من يعي تماماً أن الفقر أبو الكفار، وأنه يدفع الناس إما إلى الثورة وإما إلى الرذيلة، إلامَ يهدف؟

من يسمح للناهبين والنافذين أن يراكموا ثرواتهم المسروقة من أفواه المنتجين، وكل إجراءاته وقراراته تصب باتجاه تكريس هذه المعادلة، ما هو هدفه البعيد؟؟

هل ستتحمل البلاد وشعبها كل هذا الحيف؟؟

مجلس اتحاد عمال دمشق:

تحويل المؤتمرات النقابية إلى خطط عمل مستقبلية

عقد اتحاد عمال دمشق مجلسه الدوري، والذي افتتحه جمال القادري رئيس المجلس بكلمة ترحيبية بالقيادات النقابية المقبلة على عقد مؤتمراتها السنوية، مؤكداً على إن هذه المؤتمرات يجب أن تكون محطات نضالية لما تم إنجازه، والتحضير للفترة القادمة والعمل المتواصل لإزالة المنغصات التي واجهت الحركة النقابية والعمالية، وضرورة أن تكون التقارير المقدمة إلى أعمال المؤتمر مختصرة وشاملة على خطط عمل مستقبلية وموضوعية منبثقة من خطة الاتحاد العام واتحاد عمال دمشق ونابعة من أهداف العمال.

وأشاد القادري بالمرسومين الرئاسيين حول صندوق المعونة الاجتماعية ورفع تعويض التدفئة الذين جاءا تلبية لمطلب عمالي كبير في تحقيق البعد الاجتماعي.

وفي حديثه عن الواقع الاقتصادي قال القادري: إن الجهود التي بذلت لإصلاح القطاع العام الصناعي كانت خجولة، ولم ترتق إلى مستوى المعالجة الفعلية التي كان تنشدها الحركة النقابية لواقع هذا القطاع وأهميته في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، مؤكدا أهمية الدور الملقى على عاتق النقابات من خلال تواجدها في مختلف مفاصل العمل، وتمثيلها الجيد باسم العمال في مختلف القطاعات.

وفي الجانب النقابي أكد القادري أن المشكلة لم تكن في بنود القانون/٥٩/ وإنما في طريقة تطبيقه على أكمل وجه، وهناك المئات من القضايا العمالية أمام المحكمة العمالية لم تتخذ الأحكام المناسبة لها لغياب أرباب العمل عن حضور الجلسات، ونوه القادري إلى ضرورة إملاء الشواغر في مختلف اللجان النقابية حرصا على عقد المؤتمرات النقابية بكامل النصاب ولتكون تعبيراً حقيقياً عن الوحدة الوطنية.

مداخلات متفاوتة السخونة

شفيق طبرة عضو مجلس الاتحاد دعا إلى ضرورة السعي لإيجاد حلول جذرية لظاهرتين خطرتين هما البطالة المتفشية بين صفوف المجتمع السوري وخاصة الشباب منهم، والعمل على الحد من الارتفاع الجنوني في الأسعار، والاستفادة من كل التجارب التي أمام أعيننا.

صالح منصور رئيس نقابة الغزل والنسيج أكد إلى ضرورة إيجاد حل سريع لمشكلة العمال الذين تم تعديل جداولهم في السكن العمالي، منوهاً إلى ضرورة إيجاد صيغة مناسبة لتشميل عمال القطاع الخاص في المراسيم التي تصدر كتعويض التدفئة والمنح الرئاسية، وأشار إلى فقدان القطاع االنسيجي لأكبر عدد من عماله الفنيين، والمقدر عددهم بنحو/٢٠٠٠/ عامل، ولم يعين أي بديل.

كما تحدث منصور عن الآلات التي تعاني من مشاكل عدة، ولم يتم تجديدها رغم تهالكها، مما أثر سلباً على جودة المنتج، وطالب بأن يكون سعر مبيع القطن داخل سورية مختلفاً عن بيعه للخارج نتيجة للمشكلات التي حصلت في عمليات التسويق.

علي مرعي رئيس نقابة عمال النفط، أكد أهمية المنحة التي تم توزيعها على العاملين في الشركات بعد تأخر توزيعها، وعلى ضرورة إعطاء الوجبة الغذائية لكافة مستحقيها، مشيراً إلى أهمية الإسراع في إنجاز الملاكات العددية للشركات والمؤسسات العاملة في القطاع النفطي حرصاً على العمال، كما دعا مرعي إلى أهمية ردم الهوة الكبيرة بين الأجور والأسعار والعمل على تفعيل آليات ضبط السوق التي فقدت وجودها في الآونة الأخيرة.

نبيل المفلح رئيس نقابة الصناعات الكيميائية ركز على موضوع تثبيت العاملين في شركة سار بعد رفض وزير الصناعة عملية التثبيت، كما أشار المفلح إلى الآثار السلبية لارتفاع أسعار الفيول على الصناعة الوطنية، والتي قد تشكل كارثة على بعض الصناعات.

جمال المؤذن رئيس نقابة السياحة أشار إلى غياب الالتزام بتطبيق قانون العمل رقم ١٧ في المنشآت السياحة واللجوء إليه فيما يتعلق بتسريح العمال فقط، مؤكدا أن النقابات لاتستطيع أن تحل مكان الجهات الوصائية في تطبيق أحكام هذا القانون، على الرغم من الأعمال التي قامت بها النقابة نيابة عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي ما زالت تماطل في تنفيذها، معلقاً «رضينا بالبين والبين ما رضي فينا» تعليقاً على عدم تطبيق القانون.

وأشار المؤذن إلى أخطر القضايا بعد توجيه رئيس الحكومة للوزيرة بالاستعجال بإصدار التعديل القادم لقانون التأمينات الاجتماعية، والذي سيكون بمثابة امتحان آخر للعمال.

محمود رحوم رئيس نقابة عمال الصناعات الغذائية أكد على ضرورة تشميل عمال القطاع الخاص بتعويض التدفئة وتناول رحوم المشكلات التي واجهت تثبيت العمال المؤقتين في الشركة العامة للمخابز من حيث اشتراط أحد مواد قانون العاملين الأساسي على حصول العامل على شهادة التعليم الأساسي، أو بحجة عدم وجود شواغر للعمالة الجديدة.

غسان منصور رئيس نقابة عمال البناء أشار إلى أن القانون ١٧ لم يلحظ مهنة العاملين في البناء كمهنة ذات طبيعة غير دائمة وأضاف إلى أن التطور الكبير الذي يعيشه القطاع الإنشائي في سورية يضعنا أمام مهمات جمة ولعل أهمها الدخول في الفترة القادمة إلى جميع المعامل والورش الصغيرة لضم أكبر عدد ممكن من العمال للتنظيم النقابي.

أهمية دور النقابات

أيهم جرادة رئيس نقابة عمال الصناعات المعدنية والكهربائية أكد أن المتابعة والاهتمام التي تلقتها شركة بردى من التنظيم النقابي أدت إلى تخليصها من عدد من المعوقات التي اعترضت مسيرة عملها مضيفا إلى أن الشركة بصدد إنتاج منتجات متطورة ونوعية وبطاقة إنتاجية جيدة خاصة بعد تأمين الرواتب للعمال وتحفيزهم على العمل بكل جدية والعمل على ضرورة مشاركة التنظيم النقابي في الهيئة الإدارية القانونية المحدثة بموجب قرار اللجنة الاقتصادية بشأن العمالة الفائضة.

أسعد حميدان رئيس نقابة عمال الطباعة أشار إلى هناك أكثر من /١٠٠٠٠/ عامل في الجامعات الخاصة والتربية وبعض الصحف نلاقي صعوبة في انضمامهم للنقابة بحجة إنهم تابعون للنقابات العمالية الأخرى، ونوه حميدان إلى عدم تجاوب العديد من الإدارات المالية في استيفاء الاشتراكات لصالح النقابة، وخاصة لعمال الفئات الأولى والثانية وذلك في العديد من مواقع العمل التابعة لقطاع النقابة داعيا إلى تكثيف الجهود النقابية لإيجاد صيغة ملائمة للدفاع عن حقوقهم.

ناصر مفعلاني رئيس نقابة عمال الحمل والعتالة أكد على أهمية إعفاء النقابات من رسوم التأمينات الأولية والنهائية للعقود، والاكتفاء بحسم ١٠٪ من قيمة التوقيفات بما يضمن حسن سير العمل، وضرورة حل الإشكالات العالقة بين النقابة والجهات المعنية.

رياض سنطير أكد أن تحرير الاقتصاد والانفتاح غير المدروس ودون ضوابط من الدولة سيؤدي إلى كارثة على المنتجات الوطنية، منوهاً إن الموقف السوري الخارجي بحاجة لجبهة داخلية قوية، لكن الذي نشاهده عكس ذلك تماماً من بعض الوزراء والفريق الاقتصادي، ومؤكداً على ضرورة عدم تخلي الدولة عن رعاية القطاعات السيادية كالموانئ والكهرباء والاتصالات، ومحاسبة الفريق الاقتصادي على عدم تحقيقه لما جاء في الخطة الخمسية العاشرة وخاصة في موضوعي النمو والتقليل من نسب الفقر والبطالة.

وحيد منصور رئيس نقابة التنمية الزراعية أكد على أهمية زيادة الاعتمادات المخصصة للعاملين في وزارة الزراعة، والفحص الطبي الدوري للعاملين، ومنح عمال الزراعة الحوافز الإنتاجية أسوة بغيرهم.

إنعام المصري أمينة الثقافة والإعلام أكدت على الدور الكبير للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في تأمين الحماية الاجتماعية للطبقة العاملة وأبناءها مشيرة إلى خطورة سلسلة الإجراءات التي اتخذت مؤخرا لإضعاف دور المؤسسة الاجتماعي وتقليص أموالها.

وأكدت المصري على ضرورة العمل لإيجاد آليات فاعلة وحقيقية لمكافحة الفساد مشيرة إلى أهمية توخي الدقة في قرارات التسريح التي تؤخذ بحق بعض العمال لأسباب تتعلق بالنزاهة، والتي زادت بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة دون إجراء أية تحقيقات مع المصروفين.

■■

عمال البطاقة وعمال التناول في المرافئ.. أين حقوقهم؟

◄ **محمد سلوم**

حسم المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠١١ قضية توزيع كتلة الأجر المتحول المستحقة وفق أحكام القانون رقم ٧٥ لعام ١٩٧٩ والمرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ١٩٧٥ على المشاركين في العملية الإنتاجية في كل من الشركة العامة لمرفأ اللاذقية والشركة العامة لمرفأ طرطوس بعد حسم ١٠ ٪ منها لمصلحة الإيرادات في الشركتين المذكورتين، وسوّى المرسوم أوضاع العمال المشمولين بالقانون والمرسومين المذكورين بحيث تعادل أجورهم أجور أمثالهم القائمين على رأس عملهم بتاريخ نفاد هذا المرسوم التشريعي ودون أثر رجعي، وإشراك جميع هؤلاء العمال المشمولين والمشار إليهم في المادة الأولى من هذا المرسوم في مؤسسة التأمينات الاجتماعية على أساس الأجر الثابت والمتحول، وتصفى مستحقاتهم وفق أحكام المادة رقم ٥٨ من قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته.

عمال البطاقة..

هذه الفئة من العمال، استقدمت إلى المرفأ عن طريق المتعهدين الذين كانوا يتعاقدون مع المرفأ للقيام بأعمال التفريغ والتحميل والتنظيف لبعض السفن القادمة إلى مرفأ طرطوس، وكانت أجورهم منخفضة، وبحسب قول رئيس اتحاد نقابات عمال طرطوس تم التعاون مع الإدارة بالمرفأ لإحياء مكتب العمال العرضيين لتشغيلهم نتيجة الحاجة لهم ولرفع الغبن عنهم بدل تشغيلهم عن طريق المتعهدين، هؤلاء العمال بلغ عددهم نحو ١٨٠٠ عامل موزعين على أربع ورديات، كل وردية فيها نحو ٤٥٠ عاملاً، وهم محرومون من أية حقوق إلا أجور ساعات عملهم، ولا يعملون في الشهر أكثر من ١٠ –١٥ يوماً فقط، ورغم صعوبة عملهم في العراء وعنابر السفن، وتعرضهم للإصابات الدائمة والتلوث والحروق الناتجة عن التعامل مع بعض المواد الكيميائية ماعدا حوادث الوفيات بينهم..وفي اعتصامهم أمام مقر محافظة طرطوس كانوا يصرخون موصفين صعوبة عملهم (اكشفوا علينا إن كان يوجد عامل بيننا إلا وتعرض لإصابة)، وبالرغم من ذلك محرومون من التأمين وإصابات العمل والإجازات والأعطال، بما في ذلك منحة رئيس الجمهورية.

ويتساءل بعض العمال: لماذا لا تقوم التأمينات والشؤون الاجتماعية والعمل بالضغط على القطاع الخاص وأصحاب المحلات التجارية للتأمين على عمالهم، وتبحث عنهم على السقيفة أو في زوايا المحلات ولو كان عاملاً واحداً ويعمل مؤقتاً، وتغض الطرف عن عمال القطاع العام الذين يعملون تحت ضوء الشمس؟ والأسوأ من ذلك يقومون بعملية الاجتهاد لعدم توصيفهم قانونياً.

هؤلاء العمال يشعرون بالغبن وعدم الأنصاف، ولديهم شعور بأن أجورهم ستنخفض نتيجة تحديد سقف توزيع الكتلة الإنتاجية بعد صدور المرسوم ٨ لعام ٢٠١١، حيث أجورهم تعتمد فقط على حصتهم من الكتلة الإنتاجية ولأيام محدودة في الشهر، وأهم مطلب لهم هو إجراء عقود عمل نظامية وما يتبع ذلك من قوانين وتشريعات تضمن لهم حقوقهم وكرامتهم.

يقول رئيس اتحاد عمال طرطوس (إننا كاتحاد نطالب باستمرار بتعبئة الشواغر وتثبيت العمال المؤقتين الذين يشغلون وظائف ذات طبيعة دائمة بمختلف موقع قطاعنا العام، ونخص بالذكر العمال العرضيين بمرفأ طرطوس، ومنذ عدة سنوات وأثر النقص الحاد بعمال التناول جراء انتهاء خدماتهم وبموجب قرار وزير النقل السابق بعدم تعيين بدل المتسرب من عمال التناول حتى الانتهاء منهم، أكدنا كتنظيم نقابي المطالبة بتعبئة شواغر عمال التناول من العمال العرضيين نظراً لاكتسابهم الخبرة بعمل المرافئ..).

ويسأل أحد العمال عن الحكمة من كلمة (حتى الانتهاء منهم)؟ هل هناك نية للانتهاء من عمال القطاع العام ودخول متعهدي تفريغ سفن مع عمالهم؟

عمال التناول..

وتسمى هذه الفئة عمال إنتاج، وهم عمال مثبتون وفق مسابقة تجرى لهم، ولهم أجر ثابت وفق قد مهم يتراوح بين(٥٥٠٠ –٨٥٠٠) ليرة شهرياً، وأجر متحول غير محدود السقف يوزع عليهم من الكتلة الإنتاجية، (وهي مجموع الحمولة بالطن التي يفرغها العمال مضروب ب ٣٨ ليرة) وفق أحكام القانون رقم ٧٥ لعام ١٩٧٩ والمرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ١٩٧٥ . ومنذ عام ١٩٩٦ لم تجر أية مسابقة لتثبيت أي عامل إنتاج، وبالتالي انخفض عددهم من ١٥٠٠ عامل إلى نحو ٤٥٠ عامل، والتسرب قائم نتيجة تقدم العمر، ومنذ عام٢٠٠٦ أصبحت توزع الكتلة الإنتاجية وفق معايير ناتجة عن اجتماعات الإدارة، وقد أعطاهم المرسوم بعض الحقوق والمزايا ستظهر وفق تعليماته التنفيذية، وانخفضت حصتهم من سقف توزيع الكتلة الإنتاجية، وشرحوا لقاسيون معاناتهم وظروف عملهم سوية مع العمال العرضيين ومفندين حجة الإدارة (بأن ظروف العمل في المرفأ تغيرت وأصبحت الآلة تقوم بعمل العمال).. وذكر البعض منهم مثال باخرة الموز، هذه البواخر حمولتها من ١٠٠ ألف كرتونة حتى ٣٠٠ ألف، وعلى العمال تسطير هذه الكراتين واحدة واحدة، وبعد رفعها سيتم إدخالها في البرادات حيث طول كل براد ١٦م، ويكون في العنبر أكثر من عشر عمال وعلى الرصيف أكثر من ١٥ عاملاً في العراء، وهذه كلها أعمال يدوية، كون الروافع التي تستخدم ملك الباخرة، ويوجد في كل وردية من ٣٠ –٤٠ عامل إنتاج ليعملوا على هذه الروافع وهم مدربون على ذلك واسمهم (الونيش) أي سائق رافعة، وهذه العملية يقوم فيها فقط عمال الإنتاج على مدى أربع ورديات، وفي عنبر الباخرة تكون درجة الحرارة منخفضة للمحافظة على الموز، وقد تبقى من يومين إلى ثلاثة أيام. وهم على أمل إنصافهم بعد صدور التعليمات التنفيذية للمرسوم، ويقولون مادمتم أخذتم من حقنا لصالح الآخرين أعطونا مما يتمتعون به من مزايا!.

شرائح التوزيع الجديد

لم يحدد المرسوم عملية التوزيع، بل تحدد بقرار يصدر عن رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيري المالية والنقل يتضمن تحديد الوظائف المستحقة وأسس المنح والحجب وسقف المبالغ الممنوحة، لكن ماتسرب حتى الآن يؤكد بأن هناك أربع شرائح مقترحة تستحق من الكتلة الإنتاجية، الأولى: المدراء وهي الأعلى، والثانية: العمال المشاركين في العملية الإنتاجية إضافة إلى سائقي الرافعات والإرشاد، والثالثة: الفنيين، والرابعة: الإداريين.

بقيت نقطتان في غاية الأهمية، الأولى: عقود العمل النظامية للعمال العرضيين للخبرة التي اكتسبوها وللحاجة لهم في العملية الإنتاجية وما يترتب عليها من قوانين وتشريعات تضمن لهم حقوقهم. والثانية: الاهتمام بالبنية التحتية للخدمات التي يحتاجها العمال من المياه النظيفة ودورات المياه وتأمين بوفيه تقدم أبسط ما يحتاجه العامل من قهوة أو شاي وسندويش أو وجبات غذائية، وتأمين وسائل نقل لهم ضمن المرفأ نتيجة ابتعاد المدخل وبعد الأرصفة عن بعضها وخاصة الرصيف رقم ٤، وحسب ما صرح بعض العمال لقاسيون بأن بعض المسافات تبلغ من ٣ –٥ كم فإما يأخذون تاكسي بـ٥٠ ليرة أو يذهبون مشياً على الأقدام.

إن إعطاء الحقوق كاملة للطبقة العاملة وصونها بالتشريعات اللازمة قضية تتباهى بها الحكومات للدلالة على مدى عدالتها وحضارتها، فمن أكثر منا يستحق تلك العدالة والحضارة.

■■

وزارة الشؤون.. اسمٌ بلا مضمون

يبدو أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أصبحت اسماً فارغ المحتوى، إذا لم نقل إنها أصبحت تعمل ضد العمل والمجتمع من خلال ما تتخذه من قرارات، وما أصدرته وما تُعده من قوانين كالقانون ١٧ وقانون التأمينات الخفي الذي يناصر أصحاب العمل على حساب حقوق العمال، وبينما المسؤولون يتنعمون بما لذ وطاب وأبناؤهم يمرحون ويسرحون حيث لديهم الكثير مما يكفيهم لمئات السنين وليسوا بحاجة للعمل.. يجري التضييق على الفقراء والمستَضعفين من كل الجهات ليغرقوا في الكوابيس والهواجس وما يعطى لهم أحياناً هو الفتات كقروض البطالة التي تتراوح بين ٨٠ و١٢٠ ألفاً وقد سجل مئات الآلاف من الشباب أسماءهم في مكاتب التشغيل على أمل أن تأتيهم فرصة عمل كما وعدتهم الحكومة، وعاشوا على هذا الأمل وبعضهم مضى عليه ما يقارب العشر سنوات أي منذ إحداث هذه المكاتب وبعضهم قبلها بكثير ووصل به العمر إلى منتصفه، لكن وزارة الشؤون أبت إلاّ أن تقتل حتى هذه الأحلام لدى العديد منهم من الذين حصلوا على قروض بطالة من المصارف في محاولة ليسدوا فيها العجز الكبير في معيشتهم، وقُسم منهم سدد هذه القروض لكنهم فوجئوا جميعاً بحرمانهم من فرص الترشيح للعمل، وشطبت أسماؤهم من مكاتب التشغيل بعد انتظارهم الطويل عملاً بقراري وزارة الشؤون الأول رقم ق.ع١/ ٤١٤ تاريخ ١٧ /٩/ ٢٠٠٣ والثاني ق.ع ١/ ١١٠٠١ تاريخ ٧/٦/ ٢٠٠٦ وانطبق عليهم المثل «جاءت الحزينة لتفرح ما لقت لها مطرح»..

والسؤال الذي يُطرح: هل ما تقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل يتطابق مع اسمها أم العكس؟

■ **محمد الفياض / الرقة**

مطبات

من أجلنا.. فقط

◄ عبد الرزاق دياب

«من أجلك أنت وإخوتك أعمل وأشقى..».. ويتعالى صوت الأب المجلجل في أنحاء البيت الصغير: «لولاكم لكنت جمعت الثروات، واشتريت سيارة، وسافرت مع أمكم إلى كل بقاع الأرض، وزرت شلالات (نياغارا)، وتمثال (بيزا المائل)، والتقطنا الصور بجوار تمثال الحرية، وركبنا الجمل أمام أهرامات الأقصر..».

الأخ الكبير يضع يده على خده، ويطلق الآهات مع دخان الأرجيلة في مقهى الكمال، ومن ثم يبدأ بصوت خافت الحديث عن تضحياته بعد موت أبيه بسرطان الرئة، وبعد أن تعلق دمعة في أسفل الجفن يقول لرفيق عمره: هل تعرف أنني كنت سأصبح طبيباً، ولكنني نذرت نفسي من أجل إخوتي الصغار؟ رحم الله والدي ترك وراءه (كومة لحم) دون أن يؤمّن عليهم، ومع ذلك هذا قضاء الله.. من أجلهم تهون المصائب.

«أليس من حقي أن أتزوج، طلقني أبوك وأنا في عز صباي، ولكنني تركت كل متع الحياة، وأكلت هذه الآلة (ماكينة الخياطة) عمري وشبابي، أصابني الديسك، والروماتيزم، وترقق العظام، وها أنت أصبحت رجلاً يحمل الشهادات، هذه (الماكينة) كانت البنك الذي اشترى لك الكتب واللباس، ودفع أقساط الجامعة.. من أجلك فقط أنا الآن وحيدة وعاجزة».

الأستاذ في الصف، المدير في الوظيفة، السائق في الحافلة، الرفيق في الطريق، الحبيبة في الفراش، المرأة في المطبخ، الشرطي للمارة، السجّان للسجناء، رئيس الدائرة للمراجعين.. من أجلكم فقط فعلنا، تعبنا، ركبنا، هبطنا، أكلنا .(نا) المسكينة الدالة على جماعة المسببين.

وفي الخبر الصحفي التالي يستمر الحديث عنا، نحن الذين ننام ملء جفوننا عن شواردها، من أجلنا نحن الذين نمارس غواية العذاب لغيرنا، ونحن الذين تعد لنا المؤسسات والوزارات اللقمة السائغة والطيبة، وفقط نحن نمارس رياضة اللوك والمضغ، وابتلاع الهناء.

يقول الخبر: (أكد الدكتور رضا سعيد وزير الصحة أن عدول الوزارة عن العمل بقرار زيادة أسعار بعض الأصناف الدوائية ينبع من اهتمام الوزارة والحكومة بالوضع المعيشي للمواطن، ومن مبدأ تأمين الدواء الفعال والآمن وبسعر مناسب للمواطنين). لا يستطيع أحد أن ينكر اهتمام وزارة الصحة بصحتنا طبعاً، وكذلك بجيوبنا، وبأبنائنا الذين لم يغادروا في عطلتهم المدرسية قاعات انتظار العيادات، وقرأنا في انتظارنا جرائد التسلية، ومجلة زهرة الخليج، ودفعنا بكل هدوء أجرة المعاينة قبل الدخول والتي لا تقل عن ٥٠٠ ليرة للطبيب العام، وتصل إلى ١٣٠٠ ليرة للاختصاصي.

ويشير السيد وزير الصحة إلى أن (قرار تعديل الأسعار الذي صدر في أواخر الشهر الماضي شمل الأدوية المرخصة منذ أكثر من سبع سنوات، والتي لم يطرأ عليها أية زيادة طوال تلك السنوات، وأن ٨٠٪ من هذه الأدوية كان سعرها الأساسي لا يتجاوز الـ٥٠ ليرة سورية، وأن الزيادة لم تتجاوز الـ١٠-١٥ ليرة سورية).بعد أن يكتب الطبيب وصفة الدواء تبدأ المعاناة، ويمكن أن يختصر المواطن بعضها، وتهمس زوجته بأذنه (عندي منها)، وقد يساعده الصيدلي بحسم ١٠٪.

كذلك تقف الوزارة في وجه أصحاب معامل الأدوية الذين يطالبون بالسماح لهم برفع أسعار الدواء (معامل الأدوية طالبت مراراً بضرورة إعادة النظر بأسعار الأدوية إلا أن الطلب رفض رغم ارتفاع أسعار المواد الأولية عالمياً خلال السنوات الماضية إضافة إلى أجور وتكاليف التصنيع الجيد وما يستلزمه من وجود تجهيزات ومستلزمات إضافية وزيادة في أجور اليد العاملة).. الكلام من منطق (يجرح ويداوي)، فنحن كمواطنين نحتاج حماية الصحة، ولكننا في الوقت نفسه نتمنى الخير لغيرنا، حتى ولو كانوا أصحاب معامل، فالكلام يبرر مطالب هؤلاء، وتبدو المبررات كثيرة ومقنعة.. هذا من أجلنا فقط.

نولد من أجلنا، وكذلك نكبر، ونتعلم، ونحب، ونتزوج، وننجب، ونستدين، ونستدين، ونستدين.. من أجلنا فقط.

■■

السوريون.. و«تفضيل» العمل في القطاع العام

◄ نجوان عيسى

يمتاز العمل في الوظيفة العامة بقلة أجوره وإنتاجيته، وتردي ظروفه في العديد من الإدارات العامة، ومع ذلك يمكن القول إن أغلب الشباب في سورية يفضلون العمل في القطاع العام، على العمل في القطاع الخاص، بل إن ثمة ما يقال عن استعداد بعضهم لدفع رشاوى بعشرات الألوف لتأمين وظيفة في القطاع العام، وهذا يدفعنا إلى طرح تساؤلات مشروعة عن أسباب هذه الظاهرة، والأهم عن دلالاتها ودلالات أسبابها.

يمكن القول إن هناك عشرات الأسباب التي تدعو الشاب السوري للسعي إلى وظيفة في إدارات الدولة، ومنها الاستقرار والثبات وضمان الحد الأدنى من الحقوق والتعويضات، إلا إن تشريح هذه الأسباب يقودنا إلى القول بأن عدم الثقة بالقطاع الخاص، وقلة رواتب العديد من شركاته التي تَقرن رواتبَ موظفيها برواتب الوظائف الرسمية، وعَدم احترام القطاع الخاص لقوانين العمل، ولحقوق موظفيه، إضافة إلى محاباة بعض القوانين، وبعض مطبقيها لملاّك الشركات الخاصة على حساب العمال، كل هذا يفضي إلى الشعور بعدم الأمان في القطاع الخاص، في مقابل الأمان النسبي لدى إدارات الدولة، ويدعو إلى تفضيل العمل في الأخيرة رغم أمراضها المزمنة.

ومع ذلك فإن هذا التحليل يبدو ناقصاً، لأن ثمة شركات في القطاع الخاص تعطي رواتب جيدة، وتُشركُ موظفيها في التأمينات الاجتماعية، ومع ذلكَ فإن عدداً من الشباب السوري يتركونها ويتجهون إلى الوظائف الحكومية عند أية فرصة سانحة، كما أن الرواتب الهزيلة التي يؤمنها العمل في الوظيفة العامة، تبدو غير كافية لتبرير انتقال البعض من محافظة إلى محافظة للعمل فيها، والأهم أنها غير كافية لتبرير استعداد البعض لدفع رشاوى عالية للحصول عليها، وهكذا فإن ثمة ما يجب إضافته لتكتمل الصورة.

يقدم العمل في القطاع العام عشرات الفرص الذهبية للموظف، فهو يفتح الباب على مصراعيه لاحتمالات الوصول إلى مراكز متقدمة في الإدارات، مما يعني هامشاً واسعاً للفساد والسلطة والمحسوبيات، هذا على صعيد الطموح، أما على صعيد العمل اليومي، فإن عشرات الوظائف تؤمن دخلاً إضافياً للموظف من خلال الفساد الصغير «الإكراميات»، وللتأكيد نقول إن سؤال «أين عُيِّنت في وظيفتك؟» يستتبع بعده عند أغلب السوريين «وهل هناك إكراميات؟»، ومؤخراً تطور السؤال اللاحق ليصبح «وهل الإكراميات جيدة؟». أما عند غياب الإكراميات، وخاصة مع محاولات الفاسدين الكبار الحثيثة لقمع الفساد الصغير، فإن ثمة أبواباً أخرى من قبيل إمكانية التملص من الدوام الرسمي، والذهاب إلى أعمال حرة أخرى لتأمين لقمة العيش التي لا يمكن أن يؤمنُها راتب الوظيفة، وهي فرصة لا يسمح بها القطاع الخاص أيضاً.

يضاف إلى ما تقدم القناعة الراسخة لدى المواطنين السوريين، بأن القطاع الخاص قادر في ظل الفساد المنتشر في البلاد، وفي ظل القوانين سهلة الاختراق على سلب أي عامل حقوقه، وطرده من العمل في كل لحظة، وهي قناعة صحيحة لها ما يبررها ويدعمها على أرض الواقع، حتى بالنسبة للشركات التي تبدو كما لو أنها تعمل وفق معايير متطورة نسبياً، والتي تبدو كما لو أنها تحترم حقوق العمال والقوانين الحامية لها.

إذاً فإن الفساد بمختلف صوره هو ما يقود السوريين إلى «تفضيل» العمل في إدارات الدولة، والقبول بشروطه المجحفة، هو الفساد الصغير الذي قد يستفيدون منه لسد رمقهم ورمق أسرهم في القطاع العام، وهو قبل ذلك الفساد الكبير الذي يؤدي إلى انخفاض الدخول في القطاع العام والقطاع الخاص تبعاً له، ويمكّن القطاع الخاص من الاستهتار بحقوق موظفيه وطردهم، أو التعامل معهم كعبيد وقت يشاء، هي هذه المعادلة التي يبدو المواطن العادي غير قادر على تجاوزها، ومضطراً للقبول بها ليتمكن من الاستمرار في الحياة على أرض هذا الوطن.

■■

الذرة الصفراء.. بين الدعم المتأخر والفساد والإهمال

بعد قرار الطاقم الاقتصادي برفع الدعم عم المحروقات ومستلزمات الإنتاج الزراعي من سماد وبذار وأدوية وغيرها.. وما سببه ذلك من تدمير للزراعة وإرهاق للفلاح الذي يزرع كما أجداده منذ آلاف السنين.. أصبح الفلاحون يدركون أن صندوق الدعم الزراعي ما هو إلاّ ذرٌ للرماد في العيون، سواء من حيث القيمة المخصصة لكل محصول أو طريقة توزيعه وتوقيت صرفه.

انتهى موسم الذرة الصفراء في الشهر التاسع من ٢٠١٠، لكن الدعم لم يصل من وزارة الزراعة إلاّ في منتصف الشهر الأول، وهذا التأخير هو أولى المصائب التي حلت على الفلاح، فبعد ثلاثة أشهر من الانتظار صرف بمعدل ألف ليرة لكل دونم، لكن المصيبة الثانية جاءت من المديريات التي تتخبط في خططها العامة، والثالثة من الشعب والمصالح الزراعية التي تكتفي بالعمل المكتبي ولا تدري شيئاً عما يجري في الحقول، فتضيع حقوق كثير من الفلاحين... وعلى سبيل المثال ما يَحدث في شعبة موحسن الزراعية، فالمرفوع حسب خطة الري في الجمعية الفلاحية ٦٠٠٠ دونم للذرة الصفراء، وجاء الدعم بحدود ٦ ملايين ليرة، وتفاجأ الفلاحون بعدم وجود جداول لدى الشعبة التي تحاول عرقلة الصرف وتأخيره بحجة الحصول على الجداول بينما الفلاحون يحملونها المسؤولية بالدرجة الأولى.. فأين متابعتها للموسم منذ زراعته حتى حصاده؟، وكذلك للجمعية الفلاحية التي لم تقدم نسختها من الجداول للآن، وقد وصل العديد من الفلاحين إلا مرحلة اليأس، وقرروا ترك هذه الصدقة المذلة، ناهيك أن «الطاسة ضائعة» بين فلاحين وهميين وفلاحين حقيقيين..

لاشك أن العديد من الشرفاء موجودون في الجمعيات الفلاحية وغيرها، لكن الفساد والإهمال فيها وفي الوزارة ومديرياتها وشعبها ومصالحها ووحداتها الإرشادية هو أول العوامل المؤثرة والمسببة.. وكذلك الإدارات في بعض الجمعيات التي لم تنتخب بشكل ديمقراطي حقيقي معبر عن مصالح الفلاحين.. لذا يطالب الفلاحون بمحاسبة الشعبة الزراعية في موحسن على إهمالها وتقصيرها في العمل الميداني واقتصارها على العمل المكتبي، وحتى هذا لم تقم به بشكل مقبول وهو ناتج عن أن الاختيار لا يتم على أساس الكفاءات، وإنما على أساس الانتماءات والمحسوبية مما يولد الإهمال والفساد..

إن محصول الذرة لا ينعكس تأثيره على الفلاح فقط بل على الثروة الحيوانية كمادة علفية، ودعمه هذا العام لا يقل مأساويةً عن العام السابق الذي كانت المزاجية تلعب دوراً أساسياً في تحديد المساحات.. ودعم الذرة لا يختلف أيضاً عن دعم القطن الذي استثني منه المناطق الزراعية الخاضعة للري وخصص للأراضي المزروعة على مضخات المازوت.. من كل ذلك يجب متابعة الأمور من أولها بدءاً من السياسة الزراعية إلى إعادة الدعم للمحروقات ومستلزمات الإنتاج الزراعي.. وإلا فالخسارة ستكون باهظة!

■ مراسل قاسيون / موحسن

ليس لنا سوى الأمنيات

قال بابا نويل في نفسه: «لقد أوليت أحبائي أطفال العالم فائق الاهتمام، ولن أتخلى عنهم، ولكن ماذا بشأن سكان العالم الثالث؟ علي أن أحرك أمانيهم وأطّلع على أحوالهم».

التقى بطريق المصادفة مواطناً عربياً، حياه بمودة:

كل عام وأنت بخير يا أخي في الإنسانية!

وأنت بألف خير يا وجه الخير!

ما هي أمنياتك للشعوب العربية بمناسبة بزوغ فجر العام الجديد؟

إنها أمنية واحدة، تختصر كل الأماني، حاول أن تكتشفها بذكائك؟

ضحك بابا نويل وقال:

معروفٌ أن حرية الكلام والرأي والفكر في عالمكم مقيدة، فما رأيك أن تتمنى حرية الكلام وقانون صحافة ديمقراطياً، يجعل من ضمير الكاتب رقيباً وحسيباً على نشاطه؟

يوجد أهم من ذلك، لأنه لا يُسمن ولا يغني من جوع.!

ما رأيك في أن تتمنى قانون انتخابات عادل، يكون الناجحون كنواب، معروفين بصدقهم ونزاهتهم قبل إجرائها، وجرأتهم وتنفيذ وعودهم وعهودهم بعدها؟

يوجد ما هو أهم منه، لأنه لا يلبي الطلب!

إذاً تريد ديمقراطية واسعة للشعب العربي في سائر مجالات نشاطه؟!

حتى هذه الأمنية أيضاً لا تفي بالغرض!

حينئذ قال بابا نويل بانزعاج:

حيرتني يا بني، إن الأماني التي طرحتها لك، هي عماد النظم الديمقراطية في كل العالم. فما هي الأمنية الأهم في العالم العربي. اذكرها وخلصني لأقابل غيرك؟

هي إلغاء الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية التي ابتلت بها شعوب العالم الثالث وبينها شعوبنا العربية، التي تشكل الدساتير والقوانين والأعراف والتقاليد، وتجعل من أولي الأمر وأجهزتهم الأمنية، حكاماً مطلقي الصلاحية، حسب ما تمليه عليهم رغباتهم ومصالحهم الشخصية!

رد بابا نويل:

يقول الكثيرون من الحكام إنهم لا يستعملونها ولا يلجؤون إليها!

إن مجرد وجودها هو استعمال لها. إنها سيف ديموقليس مسلط على رقاب شعوب العالم الثالث، تراقب حركاته وتحصي أنفاسه.

هي أشبه بقصه ذئب جحا!

وما قصة هذا الذئب؟

كلف أحد الولاة جحا بتربية خروف في إسطبل مليء بالعلف من كل أنواع العشب والحبوب، شرط أن لا يسمن ويزداد وزنه، وإلا ...

احتار جحا وتنغصت حياته لهذا الشرط القاسي غير القابل للتنفيذ، فاهتدى بعد العناء في تفكير عميق، إلى جلب جرو ذئب، وربطه داخل الإسطبل في مواجهة الخروف، وتعمد أن يجوِّعه فراح يجرجر نفسه ليتخلص من وثاقه، والخروف يتراكض خوفاً من جهة إلى أخرى، فيفقد مفعول الغذاء الذي تناوله.

الآن ألست معي في أن جميع القوانين الديمقراطية مهما كانت واسعة وعادلة هي حبر على ورق بوجود الأحكام العرفية، وتقر معي بأن إلغاءها هو أهم وأكبر أمنيات شعوب بلدان العالم الثالث كي تتحرك بإرادتها وتبدي رأيها في كل ما يهم وضعها ومصيرها وموقفها من الأحداث الجارية؟!

■ عبدي يوسف عابد

الأموال السهلة و«روليت» الكازينو.. شعاران لمرحلة واحدة!

◄ أحمد محمد العمر

تتنعم سورية في الآونة الأخيرة بوجود مخططين اقتصاديين فاق ذكاؤهم ذكاء جهابذة الاقتصاد العالميين، كونهم يتمتعون ببصيرة قل مثيلها بين أوساط المخططين، فجماعتنا لديهم طرق عجيبة وغريبة لإنقاذ الاقتصاد السوري والنهوض فيه والقضاء على الفقر الذي اتسعت رقعته خلال السنوات القليلة الماضية لتشمل خمسة ملايين سوري تقريباً، ويملك هؤلاء المخططون الحلول التجميلية والآليات الجذابة التي يعمدون من خلالها لاستعطاف المواطن السوري.

هذه المرة أخذوا ميكانيزم تطوير الاقتصاد الاجتماعي والانفتاح المشروع من وجهة نظرهم، فبحثوا ولم يتعبوا جداً في كيفية تبيض الأموال للمتنفذين من سلطتهم من الأثرياء الجدد والمحدثي النعمة، حيث أجابوا على سؤال المواطن السوري حول الأموال التي تسرق وتنهب من خزينة الدولة وأين تنفق.. وماذا يصنع بها؟

بديهياً، للأجابة عن هذا السؤال من قبل أقل المواطنين ثقافة وعلم يجاوبك بحكمة ويقول: إذا أردت أن تعرف أين تذهب الأموال المسروقة.. أنظر أين تنفق. فالحكومة أوجدت هذا الحل للمعادلة المستحيلة الحل.. فأقدمت على خطوة تشكر عليها .. فلم يعد هناك صعوبة في تحمل أعباء التعب وعناء السفر لنفقة هذه الأموال.. وإراحة الأثرياء من الذهاب إلى لبنان بشكل أسبوعي إن لم يكن بشكل يومي لتنظيف أموالهم. فقامت بافتتاح كازينو على طريق المطار.. سمي بكازينو دمشق يرتاده هؤلاء الحفنة من المتسترين خلف أصابع الحكومة... والمحميين من جهات يفترض أن تردعهم ولكنها أنكرت علمها بوجود هذا الكازينو بالأصل!.

عشية ليلة الميلاد و«على الهسي» تم افتتاح أول كازينو في سورية متخصص بالقمار، والثاني في بلاد الشام بعد (كازينو لبنان) في خطوة تمثل تأكيداً لإصرار الفريق الاقتصادي على السير في ركاب الانفتاح الاقتصادي. وهذا الكازينو يقدم كافة أنواع القمار كالبلاك جاك والروليت والباكارا والبوكر وآلات الحظ، ويقع هذا النادي قرب مطار دمشق الدولي ويبعد عن العاصمة دمشق نحو /٣٠/ كم ويملكه عدد من رجال الأعمال الدمشقيين النافذين، وعلى رأسهم رجل أعمال آخذ هذه المهنة أباً عن جد، حيث امتلكت عائلته ثلاث كازينوهات في سبعينيات القرن المنصرم، بالإضافة إلى مليكته لبعض المطاعم المعروفة التي يرتادها كبار المسؤولين في سورية. وقد استطاع هذا الرجل بإعادة الترخيص (أو أخذ الضوء الأخضر) لافتتاحه. ويدير هذا الكازينو شركة تدعى «ocean club» نادي المحيط، والتي تمثل الشريك الأساسي فيه.

المهم أن النادي أفتتح بعد شهور من التحضير الهادئ والبارد نسبياً.. فمخططوا الاقتصاد السوري الذين أعطوا الضوء الأخير لافتتاحه، أدرجوه في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي والانفتاح الذي يسير به الفريق الاقتصادي بإصرار، على أن الكازينو سيكون مستقطباً لأموال الأثرياء والذي سيعمل على تحقيق نقلة نوعية لاستقطاب السائح العربي والأجنبي، ونقول هنا إنه تم إعطاء الضوء الأخضر لأن القانون السوري يمنع ويحرم ترخيص هذه النوعية من الكازينوهات، ويذهب إلى أبعد من ذلك في تطبيق أشد وأقصى العقوبات في حق لاعب الميسر والقمار.

هنا، لابد من السؤال: أموال من هي التي سيقامر بها رواد هذا الكازينو؟ وما هي الأسباب الخفية وراء افتتاحه؟ ببساطة يوجد الكثير من الأشخاص الملوثة أيديهم بالفساد ونهب الأموال، وهذا هو الطريق الأسهل لإخراج هذه الأموال وغسلها ومن ثم تنشيفها لتصبح رأس مال حلال... وما هذه سوى عناوين مستقاة من الليبرالية الجديدة طبعاً.

المدافعون عن هذا الكازينو وصفوه بأنه مكان لقضاء وقت الفراغ والاسترخاء مع العائلة، فوقت الفراغ لدى هؤلاء يمتد من الساعة الثامنة مساءً حتى الثامنة صباحاً، وهو وقت افتتاح وإغلاق الكازينو.. فمتى يديرون أعمالهم التي تجلب لهم كل هذه الأموال، أم أن للقمار مال تتوارثه الأجيال؟.

وسيقول بعض المدافعين عن هذا الصرح إنه يندرج تحت إطار الحريات الشخصية وإطار استثمارات القطاع الخاص. لكن هل من الممكن أنه لم يبق لدى المستثمرين سوى الاستثمار في القمار وألعاب الخفة؟ وهل وصلنا بالحريات إلى تلك الدرجة التي السامية التي تستوعب افتتاح كازينو ليقامر فيه أصحاب الأرباح بأموال الشرائح الفقيرة؟ ولماذا لم تطالب الحكومة المستثمر بوضع أمواله في مشروع مفيد، لاسيما وأن هناك من يشير إلى أن هذا الكازينو معفى من الضريبة لمدة خمس سنوات؟!.

وحول الآراء المتعلقة بهذا الكازينو قال المواطن (م.ت) إن هذه ظاهرة غريبة وكارثة كبيرة علينا وعلى المجتمع، وإن افتتاح كازينو يجمع المحتالين والنصابين والعصابات يؤدي إلى جرائم من قبل الخاسر الذي سيحتال إن لم يقتل لاستعادة أمواله المسروقة، وقال المواطن (ن.ب) الذي يعمل كيميائياً: «بدل ما يفتحو محل للسرقة والنهب والنصب الأحرى بهم أن ينظروا إلى قضايا الشباب واشياء تهمهم.. فالاستثمار في المجال الرياضي ربما يفيد الشباب ويدر عليهم أموال كثيرة وتندرج ضمن استثمار الفائدة للجميع، فكفى مغامرات، لقد أدخلوا الدعارة لتدمر حاضر الشباب والآن أدخلوا الكازينو، فمن تظنون أنه سيبقى بانتظار تدمير مستقبله؟».

وأضاف المواطن (أ.م) إن هذا المكان سيسعد الحرمية الكبار الذين سيتأثرون فيه ويخططون لنهب الأموال الباهظة. وهذا أنسب مكان لابتداع آليات جديدة لنهب البلد. وأضاف المواطن (ف.ف) أيضاً والذي يدرس في السنوات الأخير في كلية الحقوق: «الأحرى بالحكومة أن تعمل على إغلاق النوادي والكازينوهات الموجودة بالأصل، ولكن بدل ذلك ها هي تزيدهم واحداً».

وبالنتيجة لو سألت الكثير من المواطنين السوريين لاعترضوا على افتتاح هذا الكازينو الذي سيجر روائه الكثير من الرذيلة والجريمة والاستحقار لبني الإنسان الذي يسرق في العلن و«على عينك يا كازينو».

أين الرادع الأخلاقي لهؤلاء المقامرين ورعاتهم؟ تخيلوا لو أنهم يقامرون بملايينهم «سهلة التصنيع» على تطوير مستقبل البلاد، على رفع سوية التعليم مثلاً، أو تحسين الصناعة والزراعة أو إيجاد فرص عمل!.

■■

ذكرت صحيفة الغارديان البريطانية في مقال حول كازينو دمشق أن العاملين في الكازينو تلقوا تدريباً لمدة ثلاثة أشهر على إدارة ألعاب القمار وإعداد المشروبات وبلغ رسم الدخول فيه عشية افتتاحه حوالي /٤٤٦/ دولار ويتجاوز ثمن المشروب فيه /٩/ دولار.

القمار هو بوابة الانفتاح الاقتصادي الذي يرجوه الفريق الاقتصادي، وذلك لاستقطاب الزبائن الكبار الممتلئين بالأموال كالأكياس.. ليس فقط من سورية، بل من الأردن والعراق أيضاً!.

على!!

◄ محمد عصام زغلول

لم تنل اللغة العربية فيما مضى من الزمان اهتمام أيّ من الحكومات العربية، خاصة وأننا أعراباً وقيادات (نطحبش) باللغة العربية كما نشاء!

إلا أنه وبعد الأحداث المتسارعة في العالم، وبعد القلاقل التي نالت المنطقة العربية، وبعد ارتفاع أصوات الصامتين القابعين في جحورهم، بدأت بعض الحكومات بالعمل على ضبط كل ما قد يُحتاج لضبطه.

ولعل من جملته مفردات في اللغة العربية منسية، سعت وتسعى بعض الحكومات في محاولة حثيثة - يائسة – لا لتكريس نسيانها فحسب، بل لقتلها أو وأدها!

وسأذكر لكم حرفاً مسكيناً من حروف اللغة العربية بدأت عمليات إقصائه من مجلاتنا وجرائدنا ومدوناتنا، ومن كتب مفكرينا ومن خربشات فلاسفتنا، ألا وهو حرف الجر (على)!

فهو حرف وإن صغر وقلت حروفه – فيما تظنون – إلا أنه ذو مؤدّىً خطير، ولا تستعجلوا باستغرابكم.. لأني سأسوق أدلة دعواي:

فاستعماله أولاً كأداة استفهام كقولك:

على من تقع مسؤولية حماية المستهلك المحتضر؟

على من تجب حماية المستضعفين المعذبين من الشعب؟

على من تقع مسؤولية تطوير قطاعات التعليم والقضاء والصحة؟

على من يجب تحمل تبعات خسارة فريقنا الكروي اليوم وفرقنا الرياضية كل يوم؟

وهو ثانياً أداة تعجب واستهزاء كقولك:

على أي مادة قانونية منح ترخيص كازينو القمرجية!

على أي رصيف أو موقف قد أركن سيارتي في دمشق!

وهو ثالثاً أداة زجر ونهر كقولك:

على رؤساء البلديات إيقاف التجاوزات والمخالفات والسرقات..

على دوائر التموين البدء بضبط أسعار المواد الغذائية المحلقة..

على شرطة المرور محاولة التعامل الأخلاقي مع السائقين..

على كل منتفع تبيان ثروته ومقدارها ومصادرها..

على مجلس الشعب البدء بتحمل واجباته ومشاقه بمواجهة الحكومة..

وهو أخيراً أداة تعبر الشعوب بها عن كرامتها وإرادتها – ويا نعم ما عبرت – كقولك:

على (بن علي) التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد فوراً!

فهل فوق ما ذكرت دليل وبرهان على قوة (على) وحيويتها في التعبير عن مطالب الجماهير والشعوب العطشى للتغيير!

هل مازال يشك واحدكم في مقدرة (على) على أن تغير واقعكم وتحقق أمنياتكم، وتعود بالخير عليكم وعلى أوطانكم!

لقد أحس المتحجرون بأهمية (على) وبدؤوا بمحاولة حرمانكم منها، وإلغائها من ألسنتكم وأدمغتكم، وما على أصحاب الهمم منكم إلا الوقوف والتصريح بها.

على الكتاب والصحفيين والمفكرين وذوي الألباب منكم وضع (على) موضعها، وممارستها في مكانها، وإعلاء الصوت بها، في كل مكان وحي ومدرسة ودائرة ومؤسسة ومديرية ووزارة ومحكمة وهيئة.

على الشرفاء إحقاق حق (على) بالسبل المتاحة كافة، وتغيير الوضع المعيشي والاقتصادي القائم الذي استهدف المواطنين، ومايزال!

على الجميع سحب (على) ممن كان يحكمها ويمارسها بغير حق، وقلب السحر على الساحر، فمنذ اليوم لن تكون (على) في خدمة من عليه تنفيذ (على) فحسب.

ومنذ اليوم لن تكون هناك:

على المواطنين تدور الدوائر!

على الصحفيين تخفيف لهجتهم!

على الثرثارين الالتزام بالصمت!

لأنه ومنذ اليوم وجب أن تعلموا جميعاً أن: الشعب على وأن مبغضه سفل!!!

■■

فوز.. ومعان كثيرة

ما يميّز الشيوعي سمعته وحب الجماهير له.. وهذا بالضبط حال الرفيق صالح عبود ممثل الحزب الشيوعي لدى رابطة فلاحي صافيتا منذ أكثر من ربع قرن، وممثل الحزب في الجبهة الوطنية التقدمية في مشتى الحلو، ومختار قرية دوير الملوعة، الذي حقق فوزاً رائعاً في انتخابات رابطة فلاحي صافيتا، نتيجة سمعته العطرة بين الفلاحين وثقتهم به وبأخلاقه وجدارته..

ألف مبروك للرفيق صالح عبود فوزه.. ومن أحبته الجماهير لا خوف عليه أبداً، والخلود لنضال الفلاحين حتى يحققوا كل أهدافهم وأمانيهم..

محمد علوش – صوت الشعب

نشاط أدبي في ظلال العلم الوطني... ولكن؟!

أكدنا مرارا أن الظروف الراهنة، ظروف استهداف البنى والكيانات الوطنية من قبل أصحاب مشاريع الفوضى الخلاقة، تستدعي توفر أوسع وأعمق وحدة وطنية، وعلى هذا الأساس كان القول دائماً بضرورة سدّ كل الثغرات التي يمكن أن يتسلل من خلالها أعداء البلاد والعباد.

ولكن يبدو أن البعض من أصحاب القرار في جهاز الدولة لا يأخذ كل ذلك بعين الاعتبار بل يتصرف أحيانا عكس المطلوب ويأخذ سلوكه أشكالاً مختلفة ومنها ما حدث مؤخراً في محافظة الحسكة عندما حاول بعض المثقفين إقامة مهرجان للشعر الكردي السوري الذي أصبح تقليداً منذ ١٥ عاماً بصورة شبه علنية وأمام عيون الأجهزة الرسمية التي كانت تتعامل مع الموضوع في إطار سياسة المسكوت عنه والمغضوض عنه النظر!.

ولكن هذا العام قامت إحدى الأجهزة بمداهمة المكان ومنعت استمراره، ولم يتوقف الأمر على ذلك فقط بل تم استدعاء بعض المشاركين في المهرجان لمرات عديدة وتم التحقيق معهم، إلى أن تم توقيف ثلاثة منهم وإحالتهم إلى القضاء بتهمة مضحكة «إثارة النعرات الطائفية» وهم الآن موقوفون.

إن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا الإطار هو: لمصلحة من يتم ذلك؟ لاسيما وأن المهرجان أقيم تحت ظلال العلم الوطني السوري!.

وفي الوقت الذي كان على السلطات أن توافق على إقامة مثل هذا النشاط على إحدى المنابر الرسمية بادرت إلى منعه وتوقيف بعض من شارك به، وكما أن «القومية الكردية جزء من النسيج الوطني السوري» فالثقافة الكردية هي جزء من الثقافة الوطنية السورية واغناء لها، وواجب الدولة العمل على رعايتها وتطويرها، وفسح المجال أمام المختصين لإقامة نشاطاتهم علناً وصولا إلى منح الحقوق الثقافية، وذلك ليس لكونها حقاً مشروعاً للمواطنين الأكراد فحسب، بل كونها أيضا مصلحة وطنية بامتياز، باعتبارها تساهم في تعميق وتعزيز الانتماء الوطني، وتقطع الطريق على العقلية الانعزالية في الوسط الكردي، تلك العقلية التي يغذيها مثل هذه الممارسات من قبل البعض في جهاز الدولة.

لقد آن الأوان للتخلي عن كل محاولات الإقصاء والإلغاء وإنكار الوجود، فالواقع الموضوعي الذي لا يمكن القفز من فوقه يؤكد أنه ومنذ آلاف السنين يعيش في هذا الشرق العظيم شعوب وقوميات وأديان متعددة يجمعهم التاريخ والعيش المشترك والمصير الواحد، وهذا ما يجب أن يتعمق ويتعزز من خلال تجاوز الممارسات التي من شأنها أن تنتج التناقضات المفتعلة والتي كانت دائماً سلاحاً بيد أعداء هذه الشعوب منذ سايكس بيكو وحتى الآن.

وأخيراً، نطالب بإخلاء سبيل الموقوفين وإعادتهم إلى ذويهم والكف عن إطلاق التهم جزافاً، واستبدال ذلك بزج جميع الطاقات الوطنية في الدفاع عن الوطن وتقدمه وازدهاره.

■ عاصم حجي

رأي قاسيون

إن توقيف هؤلاء الشعراء، إن جرى لمشاركتهم في مهرجان شعري فقط، هو أمر غير مقبول كونه يضر بالوحدة الوطنية، أما إذا كان لدى الجهات التي قامت بتوقيفهم أسباب أخرى لا نعرفها فلتعلنها بكل وضوح وشفافية، وفي ذلك ضمان لكرامة الوطن والمواطن..

ظاهرة فساد إداري وأخلاقي في القطاع الصحي

الأطباء المقيمون في مشافي سورية يتعرضون للضغط والابتزاز

◄ يوسف البني

لن نبالغ حين نقول إن ظاهرة الفساد ازداد تفشيها في القطاع الصحي بشكل خطير لا يدمر مكتسبات المواطن السوري خلال عقود طويلة بالمعالجة المجانية والصروح الصحية والعلمية الطبية التي تفاخر بها سورية أمام كل دول العالم فقط، بل هناك خطورة شخصية وجسدية يتعرض لها المرضى قد تتسبب بكوارث اجتماعية حقيقية تهدد سلامة المجتمع والدولة. ولا نخطئ إذا قلنا إن هذا الفساد مبرمج وممنهج ومحمي بالتنفذ والعلاقات المتبادلة، وغايته تتجاوز الإثراء غير المشروع إلى ضرب أية نتائج إيجابية محتملة لوجود رعاية صحية ناجحة وصحيحة، وتحويل كل المكتسبات إلى مصلحة شخصية انتهازية واستغلالية.

مجرد نموذج

ترصد وزارة الصحة ما يعادل /٧/ مليارات ل.س سنوياً لتأمين الدواء مجاناً للمواطنين، إلا أن المستهدَفين لا يصلهم من هذه المليارات إلا جزء، والباقي يذهب لجيوب المتنفذين والمسؤولين الفاسدين، نقداً أو دواء أو مكاسب عينية لهم ولخاصتهم.

حول نموذج واحد من هذا الفساد المبرمج والممنهج والمحمي بالمنصب، أو الحظوة لدى أصحاب منصب، وصلت إلى «قاسيون» صورة عن رسالة من الأطباء المقيمين واختصاصيي الجلدية في دمشق وسورية عموماً، إلى وزير الصحة وأصحاب القرار يشكون فيها ظاهرة فساد إداري وأخلاقي واستغلال وتسلط، يمثلها (حسب الرسالة) الطبيب (...) الذي يشغل عدة مناصب أهمها مدير الهيئة العامة لمشفى الهلال الأحمر السوري حالياً، بعد أن كان رئيس المركز التخصصي للأمراض الجلدية والتناسلية في الزاهرة، ومقرر اختصاص الجلدية في وزارة الصحة، ورئيس لجنة الامتحان التي بموجبها يتخرج الأطباء، وهو المتحكم الوحيد بنتيجة المقابلة الشفهية التي يجريها، وغالباً ما تكون النتائج بعيدة عن المنطق والعلم، وتعتمد على آرائه الشخصية ومدى رضاه عن المقيم وموالاة الأخير له، وغالباً ما يأخذ أوراق فحص السلايدات إلى بيته، ولوحظ تغيير في الكثير منها ليرسب أو ينجح أحد المتقدمين للامتحان، بينما باقي أعضاء اللجنة ينصاعون لأمره لأنه يهددهم بأولادهم وبأنفسهم بأن له ارتباط بالمخابرات (يقولها علناً) وأن كل المسؤولين في الأمن أصدقاؤه، وتم توقيع الرسالة من ثمانية عشر طبيباً مقيماً وأخصائياً (يوجد لدى «قاسيون» صورة عن الرسالة وأسماء وتواقيع الأطباء).

وكانت لـ«قاسيون» فرصة لقاء عدد من الأطباء الموقعين على الرسالة، وغيرهم من المقيمين والأخصائيين الذين حدثونا بشهادات حية عن تسلط صاحب المناصب المذكورة.

لجنة الكوليكيوم

ـ طبيب مختص قال: «تضم لجنة الكوليكيوم حالياً أصدقاء (...) المقربين مثل (X) الحائز على شهادة اختصاص فقط، ولا ندري كيف تم تعيينه رئيساً لقسم المجتهد، وهو معروف من جانب المقيمات والممرضات بتحرشاته وطريقة حديثه التي لا تخلو من الألفاظ الجنسية مع المقيمات، ومع ذلك فهو عضو في لجنة تخريج الأطباء ويدور الحديث بين أوساط المتخرجين أنه يتقاضى ١٠٠ ألف ليرة سورية للنجاح في الكوليكيوم، وعلى حد قول المتخرجين إنه كان يقول إن المال ليس له وحده، بل له ولـ(رئيسه). وهناك على الأقل نموذج واحد شاهد على ذلك، وهو أنه طلب من زميلة لنا مبلغ ١٠٠ ألف ليرة سورية لإنجاحها، فذهبت وطلبت النصح من زميل آخر لنا وأنها لا تملك هذا المبلغ فماذا تفعل؟! ووصل هذا الخبر لـ(X) الذي اتصل بها وقال لها إن ١٠٠ ألف ليرة سورية لم تعد تكفي، بل يجب أن تدفع ٣٠٠ ألف ليرة سورية، ثم عادت لتستشير زميلها وقالت له الشرط الجديد للنجاح، وبعد فترة عاد (X) واتصل بها وقال حتى ٣٠٠ ألف ليرة سورية لم يعد يقبل بها (...)، بل عليك الذهاب إلى بيروت فهناك شقة خاصة في عنوان محدد وعليك أن تقابليه هناك».

ـ طبيب آخر قال: «نجاح الطلاب في المقابلة لا يتم أبداً على أساس مقدرتهم العلمية وإنما على أساس ولائهم له ودرجة الأذى الذي يلحقونه بالمقيمين الآخرين، أو بحسب واسطاتهم ودرجة أهميتها، أما بالنسبة للبنات فهي بحسب الشكل ومقدار التجاوب و.. و، وكم من مقيم استحق النجاح بتفوق وكان ترتيبه في الامتحان النظري الأول أو الثاني ولكنه رسب في المقابلة، بينما نجح أطباء يعرف الجميع عدم كفاءتهم وعدم معرفتهم بأي شيء له علاقة باختصاص الجلدية، وكم هذا خطير على صحة المواطنين الذين سيحتاجون يوماً لرعاية طبية لن يستطيع هؤلاء الأطباء تقديمها لهم. وما حدث في امتحان الكلوليكيوم الأخير خير دليل على ذلك، إذ بعد صدور نتائج الامتحان النظري كانت إحدى الطبيبات المقيمات في مشفى الهلال الأحمر السوري أول الناجحين، لأن (...) كان يوم الامتحان واقفاً فوق رأسها ويشير بإصبعه للإجابات الصحيحة الواحدة تلو الأخرى. وكان هناك الكثير من النتائج الظالمة للآخرين، ورفض وزير الصحة النظر لالتماس رفعه المقيمون اعتراضاً على نتائجه، وقد ظهرت الحقيقة عند الفحص الشفهي، السلايدات والمقابلة أمام اللجنة التي لم يكن موجوداً فيها (...) ولكنه أعطى تعليمات بدعمها ومساندتها، ولكن معلوماتها لم تسعفها لتخطي فحص المقابلة ولا تستحق النجاح، وعندما وصل الخبر له اتصل بأحد الأطباء في اللجنة الامتحانية موجهاً التوبيخ والإهانات، واتصل بكل من له صلة بقرار النجاح وقام بالالتفاف على نتائج الاختبار واللجنة الفاحصة بمساعدة أعوانه في موقع المسؤولية قبل صدور القرار النهائي للتخرج، وعمل على استصدار قرار موقع من وزير الصحة بإنجاح تلك الطبيبة، ولرد الظلم الذي وقع عليها قال إنه سيقوم بتكريمها في أحد فنادق دمشق الفاخرة».

تصرفات مافياوية

ـ طبيب مختص قال: «حين كان د. (...) في المركز التخصصي للأمراض الجلدية والتناسلية، كان ينتقي أعواناً له من بعض الأطباء المقيمين الذي يهابون سلطته وسطوته المزعومة، وينقلون أخباراً ملفقة عن أحد الأطباء، فيقوم بتوبيخ وإهانة المتهم دون التحقق من صحة الأخبار، وكان يمارس استبداده بروح عسكرية فقد قال حرفياً: (أنا رئيس مركز عسكري والأطباء المقيمين مجندين عندي واللي ما عجبو يغير اختصاصو) وقد هدد أكثر من مرة بأنه سيجلب سوطاً سيصنعه من جلد الغزال ليجلد به المقيمين، وكان لكل طبيب مقيم رقم معين يناديه به ويكتبه على كرسيه الخاص الذي ينقله معه عند انتقاله من ستاج إلى آخر، وكان يرتكب العديد من الأخطاء الطبية ويرفض حتى مناقشة وجهات النظر الأخرى».

ـ طبيبة مقيمة قالت: «قام بإبعاد العديد من الأطباء الأخصائيين ذوي الكفاءة العالية وحجّم دور البقية، وأذن للمقربين منه بعدم المجيء إلى المركز وأعفاهم من الدوام، وكان يحصر صرف العديد من الأدوية المتوفرة بالمركز بشخصه فقط، وكان يمنع كتابة أدوية لشركات معينة ويفرض على المقيمين كتابة أدوية لشركات أخرى مقربة منه وله عمولات منها، وكذلك الأمر بالنسبة للخزعات والتحاليل إذ كان يوجهها إلى مخابر خاصة معينة دون غيرها، ومع انتقاله إلى مشفى الهلال الأحمر اختفى جهاز التخثير الكهربائي الذي جُلب حديثاً إلى المركز التخصصي، وزعم حينها أنه سلمه لإدارة المخابرات العامة، أما جهاز الليزر الموجود في المركز فكان يجبر المقيمين على القول للمرضى إنه عاطل إلا لمرضى عيادته الخاصة، كما حصل على موافقة لتطبيق دواء الريميكيد الذي يكلف الوزارة ٧٠٠ ألف ليرة سورية للمريض الواحد، بينما لا يوجد في المركز مخبر فطور أو تشريح مرضي، مع العلم أننا لا نقف موقف الضد من توافر هذا الدواء، ولكن هناك أولويات وحسب إمكانات المركز ومتطلباته».

العلم بالواسطة وليس حسب الكفاءة

ـ طبيبة مقيمة أخرى قالت: «أما من الناحية السريرية فلا يوجد مراعاة لأي تسلسل، فقد يكون رئيس العيادة مقيماً في السنة الأولى، وتحت إمرته مقيمو السنة الثالثة والرابعة، وذلك حسب درجة ولائهم له على حد قوله شخصياً، وكان يوزع الستاجات ليس على أساس الاستحقاق والترتيب، بل حسب رغبة رئيسة المقيمين التي نصّبها منذ أن كانت في السنة الثانية ودون انتخاب، وكلمتها عنده لا تُرَد، وتعامل المقيمين والمقيمات برد فعل سلبي وغيرة واضحة من الشكل أو الذكاء أو الكفاءة العلمية، أو حتى من محبة باقي الأطباء، إذا تضايقت من أحد سرعان ما تلفق له تهمة لدى (...) ليدخل غاضباً وموبخاً المغضوب عليه وينزل به العقوبة، لتعود هي فتكمل الإذلال والإهانة، وقد يمضي طبيب مقيم كامل فترة اختصاصه ببخ الآزوت على التآليل أو بحقن الليشمانيا، دون أن يدخل ستاج العيادة أو الليزر أو المخبر، بينما يختار المقيمون الموالون لسلطته ستاجاتهم حسب رغباتهم، والحالات المميزة هي حكر على رئيسة المقيمين ومعاونيها، وكذلك نتائج الخزعات، ولا يحق لأي مقيم أن يطّلع على حالة مميزة أو متلازمة إلا إن تعطفت وسمحت، وإلا فالعقاب مصيره إن أبدى رغبة بالإطلاع والتعلّم».

ـ طبيب مقيم في المركز التخصصي قال: «تقدمنا بشكاوى كثيرة واعتراضات كثيرة، ولكن لم يسمَع صوتنا أحد، حاولنا إيصال الصورة الحقيقية لوزير الصحة، وبعد كثير من الشكاوى والزيارات والتقارير أبعده وزير الصحة عن المركز التخصصي وعينه مديراً لمشفى الهلال الأحمر بدمشق، إلا أنه بقي رئيس اللجنة الامتحانية، وبصفته مسؤولاً عن المقيمين من الوزارة أخذ معه حوالي ١٥ مقيماً من أعوانه وترك المركز الكبير المتخصص جلدية بعدد قليل من الأطباء، وكان قد قام بمشروع ترميم للمركز ادعى أن المشروع كلف ٨٠ مليون ل.س بدون الأجهزة والمعدات، وكان تنفيذ الترميم سيئاً جداً حيث بعد مدة قصيرة بدأ السيراميك والبلاط وكافة التمديدات والخدمات تتلف، فأين ذهبت هذه الـ٨٠ مليون؟ ومن مكانه هناك في الهلال الأحمر أخذ يطلق الشائعات باسم الوزير بأن الوزير وقع على ورقة إلغاء المركز وانتقال المقيمين والأجهزة إلى مشفى الهلال، وخلال ترميم مشفى الهلال أقام شعبة جلدية على حساب باقي الأقسام، بينما يحاول القضاء على المركز التخصصي الكبير للجلدية في الزاهرة والذي من أهم ميزاته أنه يقدم خدمة طبية للمواطنين مجاناً. وفي مشفى الهلال عيَّن (ع.س.ب) شريكاً له بالتعهدات ورئيس لجنة مشتريات وقد كان هذا الأخير مدير مكتبه في المركز والمتعهد الذي قام بترميمه بمبالغ خيالية مشكوك فيها».

خيبات أمل متكررة من الإصلاح

ـ طبيبة مقيمة قالت: بعد رحيله من المركز التخصصي عاد الدكتور (أ.ح) جراح التجميل إلى المركز، وعند وصوله غرفة الجراحة تفاجأ بوجود جهاز التخثير القديم، وهو عاطل، وحين سؤاله عن الجهاز الجديد قالت له أمينة المستودع إن هذا هو الجهاز الجديد، فثار غاضباً وقال: أنا أعرف الجديد من القديم، فأنا اشتريته ووضعته بيدي في المستودع، حينها اعترفت بأن الدكتور (...) قال إن شعبه المخابرات العامة أخذته. ومن مكانه هناك اتصل برئيسة المقيمين الجديدة في المركز وأمرها أن ترسل له لحسابه الخاص من المستودع ٣٠٠٠ حبة ريتان و٣٠٠٠ حبة نيوكير، وهي أدوية غالية تخبأ للمرضى الفقراء ذوي الحالات الصعبة، فأعطته المطلوب خوفاً، وبعد أسبوع عاد وطلب كمية كبيرة من الأدوية، إلا أن رئيسة المقيمين كانت غائبة، وكان مفتاح المستودع مع مقيمة أخرى رفضت أن تفتح المستودع وتعطيه الكمية على مسؤوليتها، فغضب غضباً شديداً وبعث لها بالتهديدات والإهانات، كما هدد المقيمين في المركز التخصصي لقيامهم بزيارة الدور الخيرية والإشراف على الحالات الصحية فيها مجاناً وتطوعاً، وحاول وقف هذا العمل التطوعي، وهدد بتخريب المركز التخصصي الذي يقدم خدمات مجانية للمواطنين، وفي اليوم الثاني فوجئ العاملون بالمركز بعمل تخريبي تم فيه قطع الكهرباء عن طريق مُخرِّب أزال ثلاثة قواطع كهربائية من اللوحة الرئيسية لأجهزة الليزر وبوفا».

من يرضى عن هذه التصرفات ويغطيها؟

هذا غيض من فيض الشكاوى والشهادات الحية لتصرفات تشير بشكل مقنع إلى وجود فساد إداري وأخلاقي تتحكم ليس بمصائر أطبائنا وصروفنا الطبية بل سينعكس ذلك سلباً وبشكل ٥\خطراً كبيراً على صحة مواطنينا وأمنهم وسلامتهم وإننا نضع هذه الشكاوى أمام الجهات المختصة وأصحاب القرار لفتح الملف والتفتيش والتحقيق فيه ووضع حداً لظواهر الفساد الإداري حماية لأطبائنا وكل الخريجين، وبالتالي حماية لصحة المواطن وكرامة الوطن.

إن قاسيون إذا يهمها الحفاظ على صحة المواطنين وحماية أطبائنا وخريجينا وصروحنا الطبية من الاستغلال والفساد بكل أنواعه، فإننا نهيب بكل الأخوة المواطنين الذين يعانون من ظاهرة تؤثر على الأمن الصحي والسلامة العامة أن يرسلوا لنا بشكاواهم ومساهماتهم تحت عنوان المسألة الصحية في سورية على العنوان الالكتروني:
general@kassioun.org

• كيف يمكن لطبيب خالف قسم أبقراط وابتعد عن الناحية الإنسانية لهذا الاختصاص أن يؤتمن على منشآت صحية وطبية هامة وحيوية، أو يتحكم بنجاح المقيمين وتخرجهم استغلالاً وابتزازاً؟!

• بعد كل هذه الشكاوى يخشى الأطباء المقيمون أن يعود إلى رئاسة اللجنة الامتحانية لاختصاص طب الجلد في وزارة الصحة فقد صرح أنه صديقٌ للوزير فلان والمسؤول الكبير فلان، وقد تم حالياً حل جميع المجالس العلمية التابعة لوزارة الصحة ويبدو أن له دوراً أساسي أيٍ في ذلك.

• غابت رئيسة المقيمين التي انتقلت مع الدكتور (...) من المركز التخصصي في الزاهرة إلى مشفى الهلال ثلاثة أسابيع من ٢٠٠٩/٦/٢٨ ولغاية ٢٠٠٩/٧/١٩ وحين عودتها وقعت على دفتر الدوام وكأنها موجودة طيلة الفترة، وكانت قد سافرت إلى أمريكا في آب ٢٠٠٧ لمدة شهر كامل ولم يسجل غيابها، وهي تملك جواز السفر كندي الجنسية، ولو تم تسجيل مدة غيابها لما كان بإمكانها التقدم لامتحان السنة الأولى الذي تقدمت له و\نجحت فيه بتفوق لأن (س.ع) كان يوم الامتحان واقفاً فوق رأسها ويشير بإصبعه للإجابات الصحيحة الواحدة تلو الأخرى.

• كانت كل الشكاوى إلى الوزير تلف من قبل موظف أو موظفة في مكتبه وقد يكون دون علم الوزير تم يستدعي (...) الشخص الذي اشتكي عليه ويهدده ويقول «الوزير صاحبي وبدو رضاي وأخبرني كذا وكذا» ويقوم بتعنيف المشتكي وإهانته وغالباً ما يضطر للهرب من هذا الظلم بتغيير اختصاصه.

• إحدى المقيمات الشابات والمتفوقات من المركز التخصصي سألت: «هل تعرف ما الذي يميز المواطن السوري عن كل سكان الأرض؟! قلت ماذا؟ قالت: شعوره بالأمان وقد أفقدنا (...) هذا الشعور».

ضحاياه ٥٠٠ أسرة حتى الآن..
مشروع استثماري سياحي في سفح قاسيون لتشريد أكثر من 10 آلاف أسرة

◄ يوسف البني. علي نمر

مع أن المحافظة تنفي استخدام الانهدام الموجود في جبل قاسيون كحجة لتنفيذ المشروع، إلا أن وزارة الإدارة المحلية ربطت مشروع تنمية سفح جبل قاسيون الذي يهدف للحفاظ على حياة الناس في المنطقة خوفا من كارثة انهيارات، بتطوير المنطقة وإمكانية الاستفادة منها سكنياً واستثمارياً وسياحياً. ويتضمن المشروع تنمية ٥ أجزاء من سفح جبل قاسيون وهي الجزء التاريخي، والجزء المنظم ضمن المخطط التنظيمي والآخر العشوائي، والهضبة التي يمكن إقامة مشروعات استثمارية عليها بعد إخلائها وتنظيمها. وكانت الحجة القوية لمحافظة دمشق هي احتمال حدوث كارثة انهدامات في مناطق سفح قاسيون الجنوبي الشرقي، وسفح المهاجرين، ومنطقة ركن الدين – الشيخ خالد، ورأت أنه من الأولوية إخلاء ٤ آلاف عائلة.

يزيد عدد القاطنين على سفح جبل قاسيون عن ٢٥٠ ألف نسمة، وسيتم نقل نحو ٤٥٠٠ أسرة إلى منطقة الحسينية على سبيل الإيواء المؤقت لمدة ستة أشهر ريثما يتدبرون أمرهم. أي أنه سيتم تشريدهم من أجل فتح وتنفيذ الشارع الكبير والجسور مع شبكة مرور نظامية، إضافة إلى نقل ٦ آلاف أسرة تتركز في المحور الرئيسي لعملية الاستملاك. وتزيّن وزارة الإدارة المحلية ومحافظة دمشق صورة تشريد المواطنين بأن الهدف من المشروع تحويل مناطق الفوالق إلى مسطحات خضراء مفتوحة وتحويل مكبات القمامة والنفايات الصلبة المتكونة على حواف الجبل إلى ساحات وحدائق وملاعب ومناطق ترفيهية مختلفة، فيما تقدر المساحة الإجمالية القابلة للبناء بمليون متر مربع في الحد الأدنى (نصنع الجنّة ونطرد منها ساكنيها)

يعيش الأهالي هذه الأيام حالة رعب وتوتر وقلق من رميهم خارج بيوتهم مشردين من أجل تنفيذ مشروع يحقق مصلحة خاصة لبعض المتنفذين، وقد عملوا بكل الوسائل القانونية والمراسلات للاعتراض على هذا المشروع وترك بيوتهم قبل إيجاد الحل الجذري والدائم لمشكلتهم، وهذا نص رسالة شكوى ومطالب تقدموا بها إلى كل الجهات المعنية والمسؤولين الكبار، ولكن أحداً لم يحل مشكلتهم، وجاء في الشكوى:

«أهالي وسكان دمشق، المهاجرين، كنّاني، يعرضون ما يلي: قامت لجان من محافظة دمشق بمسح عشوائي لمنطقتنا بدعوى إقامة طريق مروري من شورى مروراً بمحور السلمية وحتى خورشيد ثاني، وصولاً إلى خزان الماء المركزي لمدينة دمشق (الوالي) وأن الغاية من هذا الطريق هو للتخلص من الضائقة المرورية، وليس له أي علاقة إطلاقاً بمشروع قاسيون! إلا أن الإنذارات الخطية التي تسلمناها جاء فيها أن الغاية من المشروع هو إقامة مشروع قاسيون، وتنتهي هذه المهلة بتاريخ ٢٠١١/٢/٢٨ غير قابلة للتمديد، ومحافظة دمشق بذلك تشمر عن ساعديها لاقتلاع قاسيون من ذاكرة أبنائه من خلال تنفيذها لمرسوم الاستملاك الجائر الصادر عام ١٩٧٥ والذي سيؤدي بآلاف الأسر إلى التشريد والضياع في ظل تنصل المحافظة من واجباتها بتأمين السكن البديل... لقد مضى على وجودنا في هذه المنطقة أكثر من ٨٠ عاماً ومنطقتنا هي من أفضل المناطق المسماة عشوائية في كل أنحاء سورية من الناحية الأمنية والاجتماعية والأخلاقية... إن القرار رقم /١٥٧٠/ لعام ١٩٨٥ الصادر عن وزير الإسكان قد أكد على تعويض كل شاغل بسكن بديل إذا أثبت أنه قد مضى على وجوده أكثر من عامين... وإن كنا لا نريد الكلام أسوة بدول الجوار فلنتكلم آسوة بمحافظاتنا .. إن محافظة حلب حصل فيها مشروع مشابه لهذا المشروع في منطقة تلة السودا وقد صرح محافظ حلب آنه لن يتم المباشرة بالمشروع حتى الانتهاء من تأمين السكن البديل الدائم لكامل المتضررين. كما أن محافظة اللاذقية وفي عام ٢٠٠٤ حصل فيها مشروع استراد اللاذقية أريحا بطول /١٠٠/ كم وتم تعويض المتضررين بمبلغ بالسعر الرائج + سكرة، وبالعودة إلى محافظة دمشق فإن منطقة المزة /٨٦/ والتي لم يمض على وجودها أكثر من /٣٠/ عاماً وهي أملاك عامة، فإن قاطنيها قد أعطتهم محافظة دمشق سندات ملكية دائمة على وضعها الراهن!

إن المشروع الذي تنوي محافظة دمشق القيام به هو مشروع سياحي بدليل إنذارات الهدم المسلمة إلينا استناداً للمرسوم /٢١٩٠/ لعام ١٩٧٥ فإنها تكون بذلك قد فضلت السائح والمستثمر على ابن البلد، فهل هذا هو التحديث والتطوير؟ إن التحديث والتطوير لا يكون على حساب المواطن الفقير الذي يسعى ليله ونهاره من أجل لقمة العيش... إن سمفونية خط الانهدام والحرص على حياتنا هو زعم باطل بدلالة المحاضر المرخصة حديثاً والمنتشرة على طول خط ميكرو السلمية إلا إذا كان خط الانهدام قد تكوّن منذ آلاف السنين وفق رغبات محافظة دمشق حالياً!

كما أن التحديث والتطوير لا يكون بهذه الطريقة التي سينتج عنها كارثة فظيعة على أنقاض الفقراء لأنه لم يُدرَس بنظرة ثاقبة على مدى الـ٣٦ عاماً الماضية. إضافة إلى أن المهندس عبد الفتاح أياسو مدير التنظيم والتخطيط العمراني في آخر تصريح له على التلفزيون السوري قد طلب من المواطنين الفقراء التضحية، فهل بيوتنا على خط النار؟! أم يجب أن نضحي من أجله ومستثمريه؟»

المشكلة على لسان المتضررين

كان لـ«قاسيون» لقاء مع بعض أهالي حي الكناني الذين شرحوا لنا معاناتهم وتصديهم لها ومطالبهم المحقة لحلها:

ـ المواطن (ع.ش) قال: «إننا نسكن هنا منذ عشرات السنين، فوالدي من مواليد هذه المنطقة عام ١٩٣٠، هذا البيت الذي كان يسكنه والدي الآن أصبح أربعة بيوت، هذه المنطقة هي من أقدم المناطق المخالفة في سورية، تأسست قبل وضع السجلات الرسمية، وكلما فكروا بالتطوير تنقلب الآية على رأس الفقراء، نحن لسنا ضد المشاريع التي تقوم بها المحافظة لكن شريطة أن لا تكون على حساب مصلحة هذا المواطن الدرويش، فإذا كان المشروع مربحاً وناجحاً بكل المقاييس والأبعاد لسنا ضده، لكن بالمقابل نحن لسنا أولاد الشارع، ويطل علينا مدير التخطيط والتنظيم العمراني عبد الفتاح أياسو عبر التلفزيون ويقول حرفياً إن على الفقير أن يضحي، أية تضحية هذه؟ نحن لم نقصر شيئاً تجاه الوطن، أو كأن بيوتنا على خط الجبهة ويطلبون منا التضحية، ثم إننا لا نملك سوى أرواحنا وبيوتنا، أن مصلحتنا أهم وأعز من أي مستثمر أجنبي وضع نصب عينيه الاستحواذ على هذه المنطقة».

ـ المواطن (ر.س) قال: «إن ما تطلبه المحافظة غريب، ففي الوقت الذي يشارك فيه السيد الرئيس بزرع الشجر يأتي إلينا من يقتلع! أغلب الأهالي لا يريدون سوى هذا المسكن يؤويهم مع أفراد أسرهم، ومعظم القاطنين فقراء الحال وشبابها مسجلون بمكاتب البطالة منذ سنوات، ومع ذلك لم نتحدث عن البطالة والجوع بل نطالب بهذا السقف الذي يحمينا من برد الشتاء وحرارة الصيف، نرفض كرم المحافظة الكبير في إيوائنا لمدة ستة أشهر، وسوف ترمينا على قارعة الطريق بعد انتهاء المهلة، المحافظة تتلاعب بقراراتها فالمشروع المزمع عقده ليس مشروعاً طرقياً فقط وإنما هو مشروع استثماري سياحي، نحن وجودنا مرتبط بوجود المنطقة ونملك إيصالات الكهرباء والمياه منذ ١٩٧١ عندما كانت المنطقة تفتقد لأهم الخدمات».

ـ المواطن (و.ع) قال: «إن الذي يسكن في قصور شيدت من أموال الفساد لن يفكر بنا ولن يتحرك فيه إحساس إذا رمانا خارجاً مع أولادنا في عز الشتاء، لكن ما يمكن قوله ودون أي خوف أننا لن نتنازل عن بيوتنا، وسنواجه الجرافات بصدورنا وعلى جثث أطفالنا، وقد أُعذر من أنذر، لأننا لن نقبل أن نكون نازحين في بلدَنا وبأمر من بعض الذين لا يمتلكون الإحساس بالمسؤولية تجاه الوطن والمواطن. يبدو أن بعض المسؤولين في المحافظة يطلبون منا أن نصبح مجرمين كرد فعل على أفعالهم وهذا هو الواقع، إن مقاومتنا ستكون بالحجر التي نتمنى إن تكون تجاه العدو لا بمقاومة أبناء البلد نتيجة قرار خاطئ من مسؤول لا يعرف مصلحة البلد».

تسخير القانون لمآرب شخصية

ـ المواطن (ط.ف) قال: «أصبحت مهمة المسؤولين في المحافظة الالتفاف على القانون لتنفيذ مآرب شخصية، فهل يعقل أن يطوي وزير قرار وزير آخر؟ فالقرار الذي أصدره وزير الإسكان تحت الرقم ٧٠/١٥ جاء فيه أن كل من ثبت إشغاله للمسكن لمدة تزيد عن السنتين لا يخلى إلا بسكن بديل ودائم، بينما يصدر وزير الإدارة المحلية بقرار مخالف تماماً لروح هذا القرار بإضافة كلمتين هدامتين: (عدا المستملك)، فإذا كان الاستملاك للدولة، والدولة هي للشعب، ولولا هذا الشعب لما استلم المسؤولون مناصبهم، فهل هذه جزاء المواطنين الذين وضعوهم بهذا المكان، إلا من كان له سلطة خارجية من هذا البلد، ليفتح أبواب الوطن للمستثمرين الأجانب الذي يطمعون بكل شبر من تراب هذا الوطن».

ـ المواطن (أ.ع) قال: القضية لم تعد خافية وأصبح كل شيء واضحاً، وما تعمل من أجله المحافظة ليس فتح طريق أو لحل أزمة مرور، بل من أجل إقامة مشروع كامل متكامل للذين لديهم الإمكانيات في زيارة هذه المنشآت، ولو كان هدفهم فتح الطريق فبإمكانهم فتح الطريق ما بين الخورشيد وسلمية بإزالة (خرابة وحدة) أو فالجادة الثالثة والخامسة مفتوحتان وتحلان المشكلة، الطريق المزمع فتحه سيكون بمثابة خراب بيوت العالم اجتماعياً واقتصادياً، ولو كان الطريق سيمر من الجندي المجهول عبر المهاجرين وصولاً لركن الدين وبرزة فأهلاً به، لكنه في الحقيقة يوصل إلى عند قصر الخياط فقط، الذي هُدم وأقيم مكانه بناء من سبعة طوابق للمسؤولين».

ـ المواطن (س.ب) تحدث نيابة عن ابنه الذي سأل والدته قائلاً: إذا المحافظة أصرت على إخراجنا من البيت من الذي سيدعمنا؟ عندما يطرد الإسرائيليون الفلسطينيين من بيوتهم تدعمهم الدول العربية وترسل لهم المساعدات، ونحن فمن سيادعنا؟ هل من المعقول أن تشرد المحافظة أطفالاً بهذا العمر ليفكروا بهذه الطريقة.

ـ المواطن (م.ر) من أعضاء اللجنة المنتخبة للتكلم باسم أهالي الحي قال: «إن المحافظة بقرارها هذا تفتعل مشكلة اجتماعية قد تتحول إلى نوع آخر لا تحمد عقباه، إن أغلى ما نمتلكه هذه البيوت ولن نتنازل عنها مهما كان الثمن، وهذه المنطقة من المناطق الآمنة المحافظة ترغب بتحويلها إلى بؤرة للمشاكل والتوترات، إن كلام أياسو الموجه لي بأن أقيم خيمة وأسكن فيها أنا وأولادي مردود عليه، فكلما وجهنا إليه سؤالاً يتهرب منا، وبات معروفاً أن هذا المشروع هو للاستثمار السياحي لشخصية كبيرة بالبلد، والحيل لم تعد تنطلي علينا»

الاستقواء بالمنصب والواسطة

ـ المواطن (غ.ر) قال: «يبدو أن مدير التخطيط العمراني مستقو على المواطنين بمنصبه وعلاقاته، ويطلق بحقهم كلمات جارحة، وأنذر بإخلاء /٣٠٠/ عائلة ويوهم المسؤولين أنه أمّن لهم السكن البديل، لقد فاحت رائحته بالفساد ومع ذلك لا حساب له، لقد هدم قصراً تاريخياً أثرياً هنا في هذا المكان كان يسمى بقصر الخياط وبنى مكانه بناء حديثاً كبيراً له ولشلته في المحافظة، والمفارقة أن هذا البناء بالذات جاء في المخطط التنظيمي خارج الخط الانهدامي أو ما يسمى بالفالق، علماً أن الدراسة كانت تؤكد في البداية بأن البناء يجب ألا يتعدى طابقين بينما اصحاب الشأن بالمحافظة يشيدون برجاً ويمدون لها كافة الخدمات من مياه وكهرباء وهاتف وبعد أصراره على إخلاء السكان أوقفت عمليات البيع في برجه لارتفاع سعر المتر فيه أضعافاً مضاعفة».

وقد أجمع الموجودون على رأي موحد يقول: «نحن حريصون على أمن الوطن والمواطن، وحدوث أية مشكلة يتحمل مسؤوليتها المحافظ ومدير التخطيط العمراني، وهذا الرأي شرحناه لجميع الجهات المعنية بما فيها وزارة الداخلية التي ستعتمد المحافظة عليها وعلى رجال حفظ النظام في عملية الإخلاء، لأنه في تقاريرهم للقيادة السياسية لا يقولون الحقيقة كاملة ويكذبون بأنهم أعطوا المواطنين كافة الحقوق، في حين أنهم لم يقدموا شيئاً فهل يعقل أن تحاسبنا المحافظة على معيشتنا البسيطة بسبب الظروف الاجتماعية السيئة والاقتصادية الصعبة؟ إن بيوتنا ستكون مقابر ومدافن لنا ولأولادنا، (والكلام يوصل)».

ـ أحد أعضاء اللجنة المتكلة باسم أهالي منطقة الكناني قال: بالنسبة للتطوير والتحديث فنحن معه قلباً وقالباً ولكن ليس على حساب سكن وأمان المواطنين وأنقاضهم، ففي هذه المنطقة تسكن أسر تحت خط الفقر، والمواطن هنا إذا اشتغل أكل وإذا ما اشتغل ما أكل، وإن إقامة مشاريع سياحية حسب المخطط التنظيمي المخبأ والمعتم عليه في خزائن محافظة مدينة دمشق من المعروف عنه أنه مدينة سياحية على سفح جبل قاسيون تبدأ من شرق دمر وحتى معربا (فنادق مطاعم مقاه مسابح مسارح) هذا لن يتم على حساب السكان القاطنين منذ عام ١٩٣٠ وهو مرفوض، لكن إن كان لابد من إنجاز هذا المشروع بحذافيره وحسب المخطط التنظيمي فنحن لن نعارضه بشرط واحد لا بديل عنه وهو إقامة أبنية سكنية أبراج كسكن بديل لسكان هذه المنطقة المتضررين بكاملهم وبالمنطقة نفسها ويجب ألا يبعد المواطن عن المنطقة التي مازالت جذوره فيها.

فساد ذو جذور

ـ أحد المحامين الموجودين قال: «في عام ٢٠٠٧ في الشهر التاسع أو العاشر تم توقيف المهندس نذير أوضة باشي مدير دوائر الخدمات في محافظة دمشق وعبد الكريم كنونة رئيس بلدية المهاجرين مع رئيس بلدية دمر، إضافة إلى أحد عشر موظفاً، وتم تحويلهم إلى إحدى الجهات التنفيذية بجرم الرشوة، وكانت إفادات كل الذين تحت موقع نذير أوضه باشي وأدنى من منصبه (رؤساء البلديات والموظفين) أنهم يعطون رشاوى شهرية لنذير أوضة باشي، ونذير أوضه باشي أعطى إفادة أنه في كل شهر يدفع مبلغاً لعبد الفتاح أياسو (سلسلة فساد مترابطة) وعندما نزل عناصر الأمن وطلبوا عبد الفتاح أياسو من المحافظة قال لهم المحافظ إنه أرسله في إجازة خارج سورية للعمرة، بينما هو كان مختبئاً في الأردن لمدة أسبوع، بينما تقدم الباقون للقضاء موجوداً، والتحقيق طال حتى مستوى نذير أوضه باشي، ولم يستطيعوا الوصول إلى مستوى عبد الفتاح أياسو، والقضية نظرت أمام قاضي التحقيق الرابع وهناك إضبارة عند تلك الجهة، وهناك ضبط الأمن الجنائي ويمكن الإطلاع عليه».

ـ أحد المواطنين قال: «بادعاء المحافظة أن سبب هذا المشروع هو الضائقة المرورية لمنطقة المهاجرين فهناك حل موجود وبديل جاهز ومتاح هو الجادة الثالثة والخامسة من الشورى وحتى خورشيد فهما مفتوحتان وجاهزتان للتخديم، ولا داعي لتشريد السكان، أما إذا كان هدف المشروع غير ذلك فالأمور مبطنة وهناك مصالح شخصية ونفعية والمشروع مجرد ستار. انتقالنا إلى الحسينية مرفوض رفضاً قطعياً إن كان إيواء مؤقت أو إيجار، نحن نريد ما يثبت حقنا بسكن يؤوينا ويسترنا ولا يشردنا بشكل دائم».

المصير المجهول

بين الرعب والقلق والتوتر، وبين الغضب والامتعاض من التعامل بأكثر من مكيال، يعيش أهالي حي المهاجرين منطقة الكناني ليلهم دون أن يعرف النوم إلى عيونهم سبيلاً، ونهارهم بالفقر والحرمان ويطلب منهم فوق ذلك التضحية، ولكن أمام من؟!! إن هذا الوضع خطير جداً ويهدد الوحدة الوطنية الداخلية، بينما نحن في المرحلة الراهنة أحوج ما نكون إلى تخفيف الأعباء والهموم عن كاهل مواطنينا، بتعزيز كرامة الوطن والمواطن..

■■

رسالة الأهالي إلى أصحاب القرار

نحن أهالي المنطقة مع قيادتنا في التحديث والتطوير والرقي الحضاري للوصول ببلدنا إلى مصاف الدول الراقية، لأن هذا التطوير سينعكس بشكل إيجابي على جميع أبناء الوطن بالخير وإن كان لابد لهذا المشروع أن يُنجَز فإننا نطالب بما يلي:

١. إشادة مساكن بديلة ودائمة لنا ضمن المنطقة نفسها...

٢. أو إعطائنا سعر بيوتنا بالسعر الرائج حالياً أسوة بمشروع الخرافي بمحافظة اللاذقية.

٣. أو إعطائنا سندات ملكية دائمة أسوة بمنطقة المزة /٨٦/ وبالتالي تنظيم المنطقة حسب مخططات محافظة مدينة دمشق.

٤. وفي كل الأحوال تأجيل المشروع إلى الانتهاء من تأمين السكن البديل.

وإننا نؤكد أننا نرفض رفضاً قاطعاً أن نوضع في مكان إقامة مؤقت لحين تأميننا في سكن دائم مستقبلاً.

الناجحون في مسابقة التربية أمام خيارين أحلاهما البطالة!
وزير التربية: «لا حدا يراجعني قبل خمس سنين»..

◄ ماهر عدنان فرج

تطرقت «قاسيون» في عدد سابق إلى مسابقة وزارة التربية التي أعلنت عنها في أواخر العام الماضي، وسلطت الضوء على النتائج التي ستترتب على أحد شروط التوظيف في تلك المسابقة، والقاضي بتعيين الناجحين والناجحات في المسابقة في محافظات غير محافظاتهم لمدة خمسة أعوام كاملة، مركّزة على حجم المشاق التي سيتكبدها الموظفون الجدد والظروف الصعبة التي ستثقل كاهلهم جراء هذا الشرط طيلة الأعوام الخمسة.. لكن هذا الأمر تجاهله المسؤولون في وزارة التربية وما يزالون، رغم أنه يثبت أن معظم القرارات الصادرة عنهم هي قرارات غير مدروسة، وغير واقعية، بل هي مبنية على آراء واقتراحات من لن تطبق عليهم هذه القرارات، ومن لن يتكبد عناء الالتزام بها..

الأمثلة كثيرة على مثل هذه القرارات في الأعوام القليلة الماضية. لكننا سنكتفي بتسليط الضوء على معاناة الموظفين والموظفات الجدد وما يصادفهم من مصاعب يومية بعد التحاقهم بوظائفهم في مختلف المحافظات..

مسابقة وزارة التربية لتوظيف لعام ٢٠١١

بعد صدور نتائج مسابقة وزارة التربية في أواخر عام ٢٠١٠ تم تعيين الناجحين في مديرات التربية وقطاعات التعليم التابعة لها من خريجي الإعلام وبعض الاختصاصات التي ترتبط بتأهيل المدرسين والمدرسات، إلا أن الناجحين في المسابقة، والذين لم يصدقوا طاقة القدر فتحت لهم بحصولهم على فرصة عمل في القطاع العام، لم تكتمل فرحتهم عندما استلموا قرارات تعيينهم في محافظات غير محافظاتهم لمدة خمس سنوات كاملة قبل أن تتاح لهم فرصة العودة إلى محافظاتهم، الأمر الذي حول تلك الوظيفة /الحلم، من نعمة إلى نقمة.. وأصبحوا أمام خيارين صعبين، إما أن يقبلوا الشرط ويتحملوا مشاق الغربة وتكاليفها التي لا يستطيع راتب التعيين الوفاء بها، وإما التخلي عن الوظيفة نهائياً!.

وظائف للمقتدرين مالياً فقط!

تقول إحدى الفتيات من اللواتي تم قبولهن في مسابقة وزارة التربية المذكورة: «لم تكتمل فرحتي بإيجاد وظيفة حكومية، لأن قرار تعييني في محافظة حمص قد فاجأني كوني من سكان مدينة دمشق، ولأن هذه الفرصة قد لا تتكرر قررت قبولها، الأمر الذي فرض علي الابتعاد عن أهلي والعيش بمفردي في محافظة لا أعرف أحداً فيها، إضافة إلى الأعباء المالية التي كانت أقسى من الغربة والبعد عن أهلي، فقد اضطررت لاستئجار منزل بمبلغ عشرة آلاف ليرة سورية بينما راتب التعيين لا يتجاوز /٩٠٠٠/ ليرة سورية، مما يجبرني على الاستدانة فوق راتبي لدفع إيجار البيت ولأستطيع الإيفاء بالمصاريف الأخرى، خصوصاً أنني لا أعرف أحداً في هذه المحافظة حتى يشاركني إيجار المنزل ويعيش معي فيه، وهذا الوضع سيستمر لمدة خمسة أعوام كاملة.. فكيف لي أن أتحمل هذه المصاريف طيلة هذه المدة؟»..

وتسأل هذه الموظفة الجديدة: «ألا يفترض بالمسؤولين في وزارة التربية أن يتنبهوا إلى مثل هذه المشكلات ويجدوا لها حلولاً، أم أن دورهم يقتصر على فرض القرارات فقط.

وتقول موظفة أخرى عينت بالمسابقة المذكورة نفسها: «قرار تعييني جاء في محافظة القنيطرة وأنا من سكان مدينة دمشق، وبت مضطرة للذهاب يومياً من دمشق إلى القنيطرة للالتحاق بوظيفتي، وزادت ساعات عملي من ثماني ساعات إلى إحدى عشر ساعة بسبب الوقت الذي أقضيه على الطريق ذهاباً وإياباً، والمقدر بثلاث ساعات يومياً تضيع مني دون ثمن، إضافة إلى مشاق الطريق الطويلة فأنا بحكم المسافرة يومياً إذ لا أستطيع الإقامة في محافظة القنيطرة قرب وظيفتي بسبب راتب التعيين الذي لن يستطيع إعانتي على مصاريف الحياة اليومية».

الوظيفة مقابل الحياة!

تقول إحدى الموظفات في مديرية تربية القنيطرة وهي أساساً من سكان محافظة حمص: «اضطررت للابتعاد عن بيتي وزوجي وأولادي حتى لا أفقد هذه الوظيفة التي طال انتظاري لها، وهكذا بدل أن تكون الوظيفة سنداً لي ولعائلتي باتت عبئاً مضاعفاً علي وعلى أسرتي التي تدخل في خانة ذوي الدخل المحدود. وبسبب بعد المسافة بين حمص والقنيطرة اضطررت لاستئجار منزل في القنيطرة لأقيم فيه مع ابنتي التي لم يتجاوز عمرها عاماً ونصفاً، وترك زوجي في حمص مع ابنتي الأخرى البالغة من العمر خمسة أعوام.

وأنا سأظل بحكم شرط التوظيف على هذه الحال لمدة خمسة أعوام كاملة، إضافة إلى أنني حامل في الشهر السادس، وأخشى أن يحين موعد ولادتي دون أن أجد أحداً من أهلي بجانبي فهل هذا منطقي؟ المسؤولون في وزارة التربية يصمون الآذان عن سماع معاناتنا، وهذا ما جعلني أتراجع عن تقديم أي اعتراض أو استرحام، فعبارة وزير التربية المشهورة: (لا حدا يراجعني قبل خمسة أعوام) تغلق الطريق في وجه كل من يفكر بتغيير هذا الواقع».

موظفة أخرى تم تعيينها في محافظة القنيطرة تقول: «أنا من سكان اللاذقية وقد انفصلت عن زوجي بسبب شرط التعيين الذي لم أجد له مبرراً سوى القضاء على حياة الموظفين الأسرية، فزوجي لم يستطع تحمل فكرة أن يعيش في محافظة وأنا في محافظة أخرى، وعندما قررت ألا أضيع هذه الفرصة التي قد لا تتكرر فضّل الانفصال عني..».

وتسأل «ألا يدرك مسؤولو وزارة التربية تأثير هذا القرار على حياة الموظفين؟».

تضيف موظفة أخرى تم تعيينها في محافظة حمص وهي من سكان مدينة دمشق:

«سأضطر لنسيان فكرة الزواج نهائياً وإلغائها من قاموسي، فأنا بلغت من العمر /٢٦/ سنة، علي أن أقضي فترة الخدمة الإلزامية في حمص لمدة خمسة أعوام، مما سيجعل عجلة حياتي الاجتماعية تتوقف طيلة مدة الخدمة، فمن سيرضى أن يتقدم لخطبة فتاة تعيش في محافظة أخرى؟ ومن هو الشاب الذي سينتظرني لمدة خمسة أعوام؟».

تعيين خارج الاختصاص

أكدت إحدى الموظفات في محافظة القنيطرة و(هي من سكان مدينة دمشق) أنه تم تعيينها في قسم بمديرية تربية القنيطرة لا علاقة له باختصاصها، ولولا أنها تقدمت باعتراض لوزارة التربية وبذلت أقصى جهدها إعادة فرزها ما كان ليتم تصويب الأمر.

وتقول بأن أعداد الموظفين الذين تم تعيينهم خارج نطاق اختصاصهم كبير جداً، لكن عدداً منهم رضوا بالأمر الواقع بسبب اقتناعهم بعدم جدوى تقديم أي اعتراض.

وفي المشكلة نفسها تقول إحدى الموظفات التي تم تعيينها في محافظة حمص وهي من سكان مدينة دمشق، إنه تم وضعها في قسم لا علاقة له باختصاصها إضافة إلى حشرها في مكتب مخصص لثلاثة موظفين بينما أعداد الموظفين المتواجدين فيه فعلياً سبعة، يجلس كل اثنين على طاولة واحدة!.

الوزير يرفض سماع الشكاوى..

يؤكد أحد الناجحين في مسابقة وزارة التربية الأخيرة أنه يعيش في محافظة دمشق مع أبيه العاجز الذي لا يمكن تركه بمفرده، وقد جاء تعيينه في محافظة دير الزور، وبات عليه الالتحاق بوظيفته، فتقدم باعتراض إلى وزارة التربية أطلعهم فيه على ظروفه التي تمنعه من العمل في مكان بعيد، إلا أن جوابهم كان نفسه الذي يتردد على لسان من فكروا بتقديم اعتراضات لوزارة التربية، والذين أجمعوا على أنهم سمعوا الجملة المشهورة نفسها لوزير التربية: (لا حدا يراجعني قبل خمس سنين).. لذلك قرر التخلي عن هذه الفرصة والبقاء قرب والده العاجز والعودة لعمله بائعاً في سوق الخضار رغم أنه حاصل على شهادة جامعية.

ويضيف: «نحن ندرس لمدة ١٥ أو ٢٠ سنة لنستخدم بقرارات جامدة لا تعطي أي اعتبار لظروف المواطن، والمسؤولون الذين يجلسون خلف مكاتبهم الفخمة ليس لديهم أدنى شعور بالآخرين، وكأنهم لم يمروا في بداية حياتهم العملية بأية مشكلة كالتي يمر بها معظم الخريجين الجدد».

إن معظم الأصوات التي تحدثت عن معاناتها، وقعت ضحية سطوة القرارات غير المدروسة مقابل الحصول على وظيفة لا تقي برد الشتاء ولا ترد حر الصيف، فهل فكر المسؤولون التربيون أن يجربوا ولو ليوم واحد، ما يعانيه الموظفون جراء قراراتهم غير المدروسة، كون التجربة هي خير برهان؟..

■■

مزرعة بلا ماء
معاناة ومآس كبيرة.. الإهمال والفوضى في كراجات ريف دير الزور

أهالي مزرعة عبد الرزاق الحسين إحدى مزارع قرية عشيني، التابعة لناحية الخفسة منطقة منبج - محافظة حلب، ويبلغ عدد سكانها /٢٠٠/ نسمة تقريباً لاتوجد فيها مياه للشرب، ويشرب سكانها الماء عن طريق نقله بواسطة صهريج. ويوجد في المزرعة مدرسة ومحطة كهرباء (فندي)، وتقدم أهالي المزرعة بكتاب إلى المدير العام لمؤسسة المياه بحلب برقم /٩٦٢٩/ تاريخ ٢٠١٠/٨/١١/ نورده كما ورد..

«مقدمه: أهالي مزرعة عبد الرزاق الحسين إحدى مزارع عشيني..

نرجو الموافقة على تزويدنا بمياه الشرب من مشروع غديني عشيني مرحلة أولى علماً أن عدد المواطنين بالمزرعة يتجاوز /٢٠/ عائلة وأن الخط الرئيسي يبعد عن مركز المزرعة حوالي /٨٠٠/ م) وتم أحالة الطلب إلى مديرية التنفيذ والتدقيق للاطلاع وبيان إمكانية تغذية أهالي المزرعة المذكورة ضمن ربع أعمال العقد.

إن أهالي مزرعة عبد الرزاق الحسين يناشدون المسؤولين عن الأمر إيصال مياه الشرب إلى مزرعتهم كونهم بحاجة ماسه إليها.

■ أحمد طلعت

◄ زهير مشعان

سبق أن تناولت «قاسيون» في أعداد سابقة واقع كراج الانطلاق القديم في دير الزور المخصص لريف المحافظة، وأشارت في أكثر من مرة إلى تهرب السائقين من الوقوف فيه، كسيارات البصيرة والصور والميادين الذين يتغلغلون في شوارع المدينة لاصطياد الركاب ويتعاملون مع المواطنين كسلعة وليس كبشر.. وما يعانونه من الإهمال والفوضى.

وسبق أن قلنا إن الأمر بحاجة إلى انطلاقة جديدة من حيث التنظيم وتجهيز البنية التحتية وتوقيت الحركة، فأرضية الكراج تغرق بالوحول في فصل الشتاء كلما هطلت الأمطار، فلا مصارف للمياه في المكان المليء بالحفر، وفي الصيف تعصف الرياح مثيرة الغبار والأتربة ما يصيب كل الواقفين من ركاب وسائقين بحالة من العمى المؤقت كل مرة..

وعلى صعيد الأرصفة.. لا يوجد أرصفة، كما لا يوجد مظلات تقي من حرارة الشمس المحرقة صيفاً ولا حارات تنظم حركة الدخول والخروج، ودورة المياه في الكراج مقرفة، علماً أنه يعتبر المحطة الأولى للسياح في طريقهم إلى المناطق الأثرية! وأن عدد الذين يرتادون هذا الكراج كبير جداً إذ يفترض به أن يقوم على تخديم المواطنين من الريف الذين لا يملكون سيارات، إلى جانب طلبة المدارس والكليات الجامعية، وغيرهم من رواد المعاهد المتوسطة..

رغم كل هذا، فإن مجلس المدينة، ممثلاً برئيسه، في واد والمواطنون في آخر، فرئيس المجلس لم يفعل شيئاً رغم كل الشكاوى التي يحملها المواطنون على ملامحهم ورغم كل الاقتراحات التي رفعتها «قاسيون» أكثر من مرة إلى المجلس.. ولكن رئيس المجلس لم ينس الإسراع إلى اقتطاع جزء من الكراج لبناء دكاكين أغلبها مغلق وذلك لمواكبة حمى الاستثمار التي دفعته حتى إلى تأجير شواطئ الفرع الصغير من نهر الفرات للمستثمرين الذين حولوها إلى مقاصف وقلاع من حديد لا يمكن أن يرتادها إلاّ ذوو الدخل (الصاروخي)، وبالتالي ساهم «استثمار» المجلس بزيادة تلوث مياه النهر، بالإضافة إلى مساهمته بحرمان المواطنين حتى من رؤية شواطئ النهر..

المصيبة الأكبر أن شارع النهر، وهو من أهم شوارع المدينة، مضى عليه أكثر من شهر ونصف مكشوطاً ولم يُزفت بسبب الإهمال وتجهيز الأرصفة لهؤلاء المستثمرين، بينما لم يلحظ أحد أن العمل جار في الوقت نفسه على تجهيز مصارف لمياه المطر فيه!..

والأنكى من ذلك أن بعض خطوط الريف نقلت إلى أطراف المدينة، ومن ذلك كراج الريف الغربي لقرى عياش وخريطة والشميطية والمسرب والتبني وصولاً إلى معدان على أطراف محافظة الرقة، علماً أن المكان الجديد مجرد موقف لا يمكن وصفه بالكراج وإن كان المقصود بذلك تضمنه أبسط مواصفات الكراج..

ويماثله كراج الكسرة، وهذا يشكل عبئاً إضافياً على المواطنين مادياً ومعنوياً ويستهلك كثيراً من وقتهم فيضطرون إلى ركوب تكسي أجرة للوصول إلى المدينة أو العودة إليه لعدم توفر خطوط نقل داخلي توصلهم إليه باستمرار، كما أنه يفتقد للإنارة وللتنظيم والمراقبة، حيث تنقطع حركة النقل فيه بعد الساعة الثالثة وهذا يعرض طالبات وطلاب الجامعة خصوصاً للوقوع في فخ الانتظار دون طائل.. والانقطاع لوجود محاضرات مسائية وهذا ينطبق أيضاً على بعض الخطوط الشرقية كموحسن والشمالية كالكسرة..

ويضاف إلى ذلك معاناة المواطنين من النقل الداخلي الذي تتحكم به أمزجة سائقي المكروباصات سواء القديمة أو (الفيران) كما تسمى في دمشق ناهيك عن الألفاظ السوقية والأغاني الهابطة والمواطنون مضطرون للدخول في الحشر لعدم توفر الوسائط الكافية والمريحة.. وبعد لأي تعاقد مجلس المدينة مع مستثمر لتأمين ٢٥ باصاً للنقل الداخلي خلال شهرين كآخر محافظة في الوطن.. ويطالب الأهالي أن يسير قسم منها على خطوط القرى القريبة كموحسن وحطلة والحسينية وبأوقات مناسبة لتخديمهم وتخديم الطلاب ومعلمي المدارس والعاملين في دوائر ومؤسسات الدولة..

وقد توجه بالشكوى لـ«قاسيون» العديد من المواطنين وطلاب وطالبات الجامعات ونحن إذ ننقل معاناتهم وهذا الواقع المزري نتوجه إلى محافظ دير الزور وإلى اتحاد العمال كونه المشرف على الكراجات.. وإلى مجلس المدينة مرةً أخرى مطالبين بإعادة تأهيل كراج الانطلاق القديم بكل الخدمات وتنظيم الحركة وإعادة كل خطوط الريف إليه، أسوة بخطوط البوكمال والميادين، وذلك لتسهيل وتأمين انتقال المواطنين وطالبات وطلاب الجامعة بأمان. ونطالب كذلك بتكليف بعض السائقين بمناوبات مسائية حتى الساعة العاشرة مساءً في الشتاء، والثانية عشر ليلاً في الصيف، وفق جداول منظمة خاضعة للمراقبة والمحاسبة.

هذا لمن يريد فعلاً لا قولاً القيام بواجبه لخدمة المواطنين.

■■

كيف نرشد سياسة الإعمار؟!

د. نزار عبد الله

من الطبيعي أن تلجأ الدول إلى ترشيد سياسة الإعمار وتقنينها بهدف الحفاظ على الأراضي الصالحة للزراعة، وذلك من خلال منع إحلال الكتل الإسمنتية مكانها، ومن الضروري توجيه هذا الإعمار بالشكل المناسب.. في سورية صدر العديد من المراسيم والقرارات في هذا الشأن، وتحديد المناطق الصالحة للعمران، حدث الكثير من الاختراقات والخلل والضعف، فكيف يمكن أن نرشد سياسات الإعمار إذاً؟! وما هي الطرق الأكثر جدوى في هذا المجال؟!

قانون للتعدي على الأراضي الزراعية

ينص قانون التطوير والاستثمار العقاري رقم (١٥) لعام ٢٠٠٨، والتعليمات التنفيذية الصادرة عن رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٤١٠) لعام ٢٠٠٩ على تحديد مناطق التطوير العقاري ضمن أطر محددة، فمثلا تشترط المادة ١٠ من قانون الاستثمار والتطوير العقاري عند تحديد مناطق التطوير العقاري، والموافقة على إحداثها ما يلي:

١- أن تكون خارج مناطق المنع والمحرمات (مناطق عسكرية، مطارات، موانئ، ينابيع، غابات، أراض مشجرة، آثار، طرقات، مجاري سيل، المناجم، المقالع، آبار النفط، خطوط التوتر العالي).

٢- أن تكون خارج المناطق ذات الصفة السياحية المعتمدة من قبل المجلس الأعلى للسياحة.

٣- ألا تقل مساحتها عن المساحة المحددة بالتعليمات التنفيذية لهذا القانون.

كما تنص الفقرة (ج) من هذه المادة أنه يجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير، وطلب تتقدم به الوزارة المختصة، ويوافق عليه المجلس اعتبار مناطق محددة للنشاط الصناعي، أو السياحي، أو أي نشاط تنموي آخر داخل أو خارج مناطق التنظيم مناطق تطوير عقاري بما في ذلك تحديد تصنيفها، وتخضع لأحكام هذا القانون، وتستفيد من ميزاته.

يعطي هذا القانون الغطاء القانوني للتعدي على الأراضي الزراعية عندما لا ينص صراحة على وجود نص صريح في مناطق المنع والمحرمات يقول بمنع التطوير العقاري على الأراضي الزراعية، ويكتفي بذكر أراض مشجرة فقط! علماً أن مساحة الأراضي المشجرة قد بلغت قرابة مليون هكتار من أصل ٦ مليون هكتار.

هذه الفقرة ترفع الغطاء القانوني عن حماية الأراضي المشجرة، وبالتالي تصبح جميع الأراضي الزراعية مشجرة وغير مشجرة مستباحة للتطوير العقاري، بتعبير آخر، سيتراجع الأمن الغذائي عاما بعد عام، والأمن القومي أيضاً، فهل يجوز هذا ومصلحة من يخدم؟! علماً أن قرابة خمس مساحة القطر غير صالحة للزراعة، وأكثر من ٤٤٪ من مساحة القطر مراع.

فوفقاً لإحصائيات المكتب المركزي للعام ٢٠٠٨، نجد أن استخدام الأراضي في سورية عام ٢٠٠٧، هو على الشكل التالي: أراض قابلة للزراعة ٦،٠٣٨ مليون هكتار، أراض غير قابلة للزراعة ٣،٦٩ مليون هكتار، أبنية ومرافق ٠،٨٦ مليون هكتار، مستنقعات وبحيرات ٠،١٥٥ مليون هكتار، أراض صخرية ورملية ٢،٨٥٥ مليون هكتار، مروج ومراع ٨،٢١٤ مليون هكتار، حراج ٠،٥٧٦ مليون هكتار، مقارنة بمجموع المساحة البالغة مليون هكتار ١٨،٥١٨ .

العمران يجتاح أخصب المناطق

التوسع العمراني يكاد يكون حصراً على أخصب الأراضي الزراعية، كغوطة دمشق، وكان آخرها منطقة كفرسوسة، حيث تم تشييد أحدث حي في مدينة دمشق تتصدره رئاسة مجلس الوزراء، والعديد من الوزارات! وكذلك سهل الغاب الذي أنفقت على تجفيفه مبالغ كبيرة، والشريط الساحلي الضيق في محافظتي اللاذقية وطرطوس بطول ١٨٣ كم، والذي يعتبر من أخصب الأراضي، والهطول المطري من أعلى المعدلات، وكذلك سهول رنكوس العليا (سهول نجاصة)، ومساحات شاسعة على ضفاف نهر الفرات، والعاصي، ومنطقة يعفور والصبورة، وغيرها الكثير!

ألسنا بذلك نطرد الفلاحين من الأرض إلى المدينة إلى جيش العاطلين عن العمل؟ حيث يعاني المجتمع من بطالة بنيوية تطال أكثر من ٥٠٪ من القادرين على العمل، ولا يجدون سكنا إلا في السكن العشوائي؟ لقد نجم عن ذلك الجفاف في المناطق الشرقية، وتقاعس المجلس الأعلى للزراعة عن مساعدتهم أدى لنزوح مئات آلاف الفلاحين لضواحي المدن في دمشق وحلب وحمص، فكيف إذا أخرجت أراضيهم من الزراعة نهائياً، وتم تحويلها إلى أماكن للتطوير العقاري؟! لن يتطور الاقتصاد قبل تطوير القطاع الزراعي! وجميع الدول تدعم قطاعها الزراعي بينما نصحره نحن بقسوة، بدلاً من رصد مبالغ كبيرة لتطويره، ورفع إيرادات الفلاحين، وإنصافهم سعرياً من جور التجار.

ذكر محافظ دير الزور المهندس حسين عرنوس عن وجود دراسة أعدتها مديرية الزراعة بدير الزور إلى أن نسبة ١٪ من إجمالي المساحات المزروعة على نهر الفرات تخرج سنوياً بسبب إقامة السكن، (جريدة تشرين تاريخ ٢٠١٠/٦/٢٤ صفحة ٦)، والوضع في باقي المحافظات لا يختلف كثيراً حتى المدن الصناعية الثلاث في كل من عدرا، وشيخ نجار في حلب، وحسياء جنوب حمص، حيث أقيمت هذه المدن الصناعية على أراض صالحة للزراعة!

الحراج في دائرة الخطر

الحراج أيضاً دخلت دائرة الخطر، حيث تراجعت من قرابة ٣٠٪ من مساحة القطر قبل قرن ونيف إلى نحو ٢،٤ ٪ فقط الآن! وهي غير محمية من التعدي، فلماذا؟ ذكر طلال الكفيري (جريدة تشرين تاريخ ٧ حزيران ٢٠١٠ صفحة ٩) – الطريق الدولي والمخطط التنظيمي لمدينة السويداء في مهب الاعتراضات- أن القطع يطول المناطق الحراجية والمحميات الطبيعية أيضا، ناهيك عن مشاريع العمران في ما سمي «حدائق يعفور المعلقة».. وكما ذكرت جريدة الوطن بتاريخ ٢٠ تشرين أول ٢٠١٠ عن مشروع بكلفة مليار دولار – الفطيم الإماراتية تطلق سبعة فنادق سياحية، وقد صدق وزير السياحة البرنامج التنفيذي لمشروع فطيم الإماراتية السياحي في منطقة يعفور بريف دمشق، ويمتد المشروع على مساحة أكثر من مليون م٢ ضمن محور أوتوستراد دمشق –بيروت، المشروع عبارة عن مجمع سياحي يضم سبعة فنادق من مستويات مختلفة، وشققاً سياحية، ووحدات للاصطياف، وصالات عرض، وحدائق، وعددا من المطاعم المتنوعة، ومنشآت الترفيه والتسلية، إضافة لمجمع سينمائي يضم ١٦ صالة سينما الخ.

لا يزال قانون الاستثمار العقاري ينطلق من مناطق التطوير العقاري هنا وهناك بين ٢٥ هكتاراً وأقل من ١٥ هكتاراً، ويكاد يكون حصرا حول المدن القائمة وتوسعا لها، مع العلم أن أكثر من مدينة مثل دمشق وحلب وحمص... قد تجاوزت الحجم الأمثل للمدينة..

لنبن مدناً متكاملة؟!

إن بناء المحاضر السكنية قد عفا عليه الزمن منذ عقود في الدول المتطورة عمرانيا يقضي الرشاد الاقتصادي بناء مدن كاملة مع كل مرافقها من مدارس، ومشافي، وجامعات، ومعاهد الخ، على أن تتوزع هذه المدن على كامل مساحة القطر، وحصرا تشاد على أراض غير صالحة للزراعة، بقصد خلق توزع عمراني جديد يصحح التوزع العمراني القائم، لأن العمران بدأ منذ القدم على الأراضي الزراعية وقريبا من مناهل المياه، والأنهار، كالفرات، والعاصي، والخابور، والنيل الخ، ينبغي حفاظا على الموارد الطبيعية من أراض صالحة للزراعة، وغابات، ومراع تشييد المدن الجديدة على أراضي رملية أو صخرية لا تصلح للزراعة، وحصرا على أراضي أملاك الدولة، وتوزيع هذه المدن حفاظا على الأمن القومي العربي على كامل مساحة الوطن، هنالك مساحات شاسعة واسعة لا يقطنها أحد تنوف على ثلثي مساحة القطر العربي السورية، وأكثر من ٩٠٪ من مساحة جمهورية مصر العربية، ينطبق ذلك على شتى الأقطار العربية.

كم مدينة جديدة نحتاج؟

ينبغي التخطيط لتوفير فرص العمل سواء في المدينة السكنية في اقتصاد المعرفة والتجارة وغيرها أو في المدينة الصناعية، وفي الوقت ذاته توفير المسكن في المدن السكنية يقتضي الرشاد الاقتصادي تعديل هذا القانون بحيث يحافظ على الأراضي الزراعية، والغابات، وعلى فرص العمل فيها للأجيال القادمة، وينتظر أن تصل الزيادة السكانية في الخطة الخمسية الحادية عشرة إلى أكثر من ٢،٥ مليون نسمة، فكم مدينة جديدة نحتاج لإسكان هذه الزيادات؟ إذا انطلقنا مثلا من أن الحجم الأمثل للمدينة في القطر هو ١٠٠ ألف نسمة، فسنحتاج إلى ٢٥ مدينة سكنية جديدة في كل خطة خمسية! فلماذا لا نشيد مدناً جديدة يتم اختيار مواقعها على محاور النقل الداخلية مثل دمشق – تدمر- دير الزور-الحسكه ودمشق – التنف وحلب – تدمر – التنف مثلا، وعلى بعد ٤٠ كم من حوض نهر الفرات شرقاً وغرباً حفاظا على الأراضي الزراعية قرب حوض النهر، فلنشيّد عشرات المدن السكنية الجديدة، وعلى بعد ١٠ كم من كل مدينة سكنية نشيد مدينة صناعية جديدة، وبذلك نكون قد خططنا للسكن والعمل في آن واحد، وصنعنا توزعاً عمرانياً رشيداً على كامل مساحة القطر، وحافظنا على مواردنا الزراعية خاصة، والطبيعية عامة. ■■

من أين لكم هذا؟

◄ ستيركوه ميقري

على الرغم من أن محافظة دمشق نفذت ومازالت العديد من المشاريع الهادفة لحل الأزمات المرورية المستعصية في المدينة، وباتت الشغل الشاغل والموضوع الأبرز المدرج ضمن أولويات المشاريع التي تسعى لتنفيذها، إلا أن تنفيذ هذه المشاريع لم يؤد المراد منه على الوجه المطلوب، فعلى سبيل المثال مشروع دوار كفرسوسة المنفذ حديثاً يحتاج إلى تعريض المسارات حوله من ٣ إلى ٤ مسارات بعد تبليطها بالحجر، ومن ثم إلغاء إشارات المرور للدخول إلى الساحة وتضييق أرصفة المشاة المبالغ فيها لمصلحة بانكيت جانبي للتوقف المفاجئ وتوسعة المسرب القادم من ١٧ نيسان أعلى النفق والاستمرار بالتوسعة باتجاه الاستهلاكية لأنه مسار رئيسي لخطوط النقل علما أن هذا المشروع كلف ٨٠٠ مليون ليرة سورية.

وعلى الرغم من أهمية ما تقوم به محافظة دمشق لحل الأزمات المرورية وأهمها عقدة الفيحاء ونفق العباسيين وساحة الأمويين وعقدة حسن الخراط ودوار كفر سوسة وأخيرا عقدة الكارلتون... إلا أن هذه المشاريع طغى عليها أمران، الأول هو وجود أخطاء إنشائية في التنفيذ، وقد علق أحد المهندسين عليها قائلاً: إن معظمها يعاني من أخطاء في التنفيذ تتسبب عادة بالحوادث والأزمات المرورية، وإصلاح الأخطاء الموجودة فيها «أمر مكلف وهو غير ممكن سوى بأمور بسيطة»..

وباعتبار أن القائمين على تنفيذ مشروع عقدة الكارلتون والذي يشكل مشروعاً متمماً لدوار كفرسوسة هم من وضعوا مخططات المشروعين وقاموا بتنفيذها هاهي مشكلة ضعف دقة التنفيذ تشوب مشروع الكارلتون أيضاً، ولم تبق إلا أيام معدودات لافتتاحه وتشغيله، ويتفاجأ كل من يرى التنفيذ من تكرار الأخطاء القاتلة لتنفيذ نفق كفرسوسة على نفق الكارلتون، وكأن المحافظة لا تتعلم أو لا تريد أن تتعلم من أخطائها المتكررة بتنفيذ مشاريعها التي تتسبب بزحام مروري خانق شبيه بالزحام عند دوار جريدة الثورة بدل تسهيل حركة السيارات، فالساحة التي بدأت بالظهور ضخمة جداً ولا تسمح إلا بمرور سيارتين من المحور القادم من مول السيتي سنتر باتجاه الجمارك. وهذا سيتسبب لا محالة بازدحام واختناق شديدين، وكان الأجدى عدم عمل ساحة نهائياً بالموقع، بل ترك تيار السيارات ينساب دون إعاقة، ولكن كيف سيتسع مسرب من حارتين لكل هذا المد المروري؟

أما الأمر الثاني فيتلخص بتضخيم تكاليفها، مثلا تجميل ساحة العباسيين استغرق ٤ سنوات وبكلفة ٤٠٠ مليون ليرة سورية قال عنها أحدهم: (آخر ما أثار دهشتي هو المعلومات المتسربة والمتداولة عن العقود التي وقعتها محافظة دمشق وملاحقها لتجميل ساحة العباسيين والتي بلغت حتى ساعته ٤٠٠ مليون ليرة سورية لتجميل ٢٠٠ متر مربع)، وقد تبرع أحد مهندسي الديكور بتصميم التجميل مجاناً (والتنفيذ لن يتجاوز العشرة ملايين ليرة سورية، مع إكرامية للمعلمين والعمال)، وما يدعو للدهشة هو إعلان المحافظة أن طول نفق الكارلتون هو ٤٤٠ متراً، بينما على الواقع لا يتعدى طوله ١٥٠ مترا بأقصى حد! فما الداعي لهذه المبالغات التي يتم إسقاطها على التكاليف غير المنطقية؟ فكيف بنفق كفرسوسة بكل مقاطعه المتفرعة والمتعددة يتكلف تقريبا نفس تكاليف نفق الكارلتون الصغير والقصير.

لقد كان المراد من تنفيذ هذه المشاريع أن يؤمن الحركة المرورية العابرة والسريعة من الشرق إلى الغرب مع عدم تقاطعها مع الحركات المرورية القادمة باتجاه الجمارك أو شارع كفرسوسة. وكيف يمكن القبول بأن تكلفة تنفيذ هذه العقدة تساوي كلفة دوار كفر سوسة على الرغم من أن حجم تنفيذها أقل بـ٥٠٪ تقريباً من حجم دوار كفر سوسة.

إن أهم الأسباب التي أدت إلى تضخيم التكاليف هو تعهيدها للقطاع الخاص، في حين أن مؤسسة الإسكان العسكرية أنجزت عقدة مشروع دمر بتسعة أشهر و بكلفة ٦٥٠ مليون ليرة سورية فقط مع ضخامة حجم الأعمال المنجزة فيه. أحد المعلقين على الموضوع قال بالعامية (يعني يسرقوا وينهبوا بس يشتغلوا شغل حلو لأنو هاد الشي أفضل من سرقة بلا شغل) وأضاف آخر (جسر اشتغلوا فيه ٨ شهور و جسر ب ٣ شهور – كفرسوسة فيه تغطية ما يقارب ٢٠٠ متر و الكارلتون تغطية ٨٠ متر – والتكاليف ليست منطقية لأن تكلفة نفق الكارلتون تشكل نصف تكاليف كفرسوسة) ولا تساويها.

ster@kassioun.org

واجعلوها عاصمة الكون..

◄ حسني العظمة

فيما يلي الاستنتاجات التي خلص اليها الفقير إليه تعالى في محاضرته بعنوان «دمشق الكبرى ٢٠٢٥: حلم التنمية العمرانية أم كابوس الخراب البيئي؟» المقدمة بمؤتمر «المدن السورية الكبرى في سيرورة العمران المعولمة» المنعقد في حلب ١٥-٢٠١٠/٣/١٧
هل من مشهد مستقبلي بديل؟

انطلاقاً من المعطيات الواقعية لدمشق وبيئتها الحاضنة، وبالرأي المتواضع لكاتب هذه السطور، لم تعد تكفي خطط التنمية العمرانية المحلية وأدوات التخطيط المجالي أو الإقليمي لإخراج دمشق من مأزقها، فالمشكلة موجودة في دمشق ومحيطها لكن الحل خارجهما.

التوازن مختل بشدة بين السكان والموارد، ولابد من إحداث تحول عميق في التخطيط الوطني الاستراتجي يتلخص بوقف أي نمو اقتصادي أو غير اقتصادي جاذب للسكان متروبول دمشق، وبات من الضروري النظر بكيفية تحويل دمشق ومحيطها إلى مكان طارد للسكان مع تطوير مراكز جذب سكاني بديلة وبعيدة. وهذا ما يتطلب تفكيك وظائف دمشق على مستوياتها المختلفة وإحالة ما لا يلزمها من وظائف إلى مكان آخر، وسنتناول ذلك باختصار شديد في الخطوط العريضة التالية:

أ - دمشق مركز المحافظة: رغم أن مدينة دمشق لم تعد مركزاً إدارياً محلياً سوى لنفسها نجد أن معظم إدارات وفعاليات محافظة ريف دمشق تقع إما فيها أو في مدن الطوق الملاصق. وقد لا يكون ممكناً تغيير هذا الوضع إلا بفصل محافظة ريف دمشق إلى محافظتين: واحدة شمالية يكون مركزها في مدينة التل الواقعة في القاطع الجبلي خارج الغوطتين، والثانية جنوبية يجب أن يبتعد مركزها عن دمشق أكثر كي لا يؤثر نموه المستقبلي المؤكد على الغوطتين (ربما تكون مدينة الكسوة هي المكان الأنسب).

ب - دمشق الحاضرة الإقليمية (تحت-الوطنية) للإقليم الجنوبي في القطر: وظيفة اقتصادية وثقافية يمكن التخفيف من وطأتها عن طريق تنمية مكثفة للصناعة والخدمات والتعليم العالي في مراكز تنموية بعيدة عن دمشق وخارج حوضها المائي (درعا - السويداء - مثلث النبك - يبرود - ديرعطية إن أمكن تعزيز موارده المائية).

ت - دمشق الحاضرة الوطنية: وظيفة اقتصادية وثقافية يمكن التخفيف من وطأتها عن طريق:

- استعادة زخم وظيفة حلب التاريخية (اقتصادياً وثقافياً ومعنوياً) كحاضرة وطنية ثانية موازية لدمشق بالأهمية.
- تطوير دور الحواضر الإقليمية (تحت الوطنية) البازغة (حمص - اللاذقية - دير الزور).

ث. دمشق العاصمة: هذه وظيفة مزدوجة يمكن (ويجب) تفكيكها إلى وظيفتين:

- العاصمة الإدارية: هذه الوظيفة يمكن تخفيف وطأتها بأدوات اللامركزية الإدارية (تطوير الإدارة المحلية وإحالة المزيد من الصلاحيات إلى مراكز المحافظات)، ويمكن أيضاً إزالتها بالكامل بإحداث مدينة إدارية جديدة في وسط القطر (شرق العاصي، حيث يجب أيضاً تكثيف التوطن البشري واكتساب مساحات معمورة جديدة من شأنها تحسين التوزع السكاني في القطر)، عاصمة تكون أقرب لوجستياً (ومعنوياً) إلى معظم باقي المحافظات، وخاصة المحافظات الشمالية والشرقية التي تعاني من تنائي الوزارات الاقتصادية والخدمية عنها ومنها.
- العاصمة السياسية: حمولة دمشق التاريخية والحضارية، وتوسطها الجغرافي ومركزيتها في بلاد الشام، السياسية والرمزية (والسيادية المستعادة ذات يوم، كما نؤمن)، تجعلها العاصمة السياسية البديهية للقطر، كمركز لرئاسة الدولة ومجلس الشعب ورئاسة الحكومة وكمقر للوزارات السيادية والمصرف المركزي، وما عدا ذلك يمكن إحالته إلى العاصمة الإدارية المقترحة.

ج - دمشق حاضرة الشام الكبير وأحد أهم حواضر العرب وأقدم عاصمة ومدينة حية في العالم: هذا الدور الثقافي والمعنوي الكبير، دمشق المكانة التي ستقوى لو تخففت دمشق المكان من أحمالها الزائدة المنهكة. ■■

«أزمة الاستيلاء العقاري».. ما لا يجرؤ أحدٌ على قوله! (2-2)

◄ فرانسوا مارجينو[1]
ترجمة قاسيون

أصبح الدولار الأمريكي ناضجاً لإجراء تخفيض كارثيّ على قيمته، والمصرفيون الخواص يعرفون ذلك ويسعون الآن للخروج من الدولار ووضع اليد على قيم حقيقية.. نقل ديلان راتيغان من MSNBC أنّ الاحتيال في الاستردادات المالية العقارية ربّما يبلغ ما يقارب 45 تريليون دولار، أي ما يعادل 135 ألف دولار لكل أمريكي على قيد الحياة، ممن عمره ساعات إلى أكبر متقاعد، إضافة إلى الفوائد لأنّ الحكومة الأمريكية اقترضت هذه الأموال لتصبها في الفجوة، من دون موافقة الأمريكيين، ملزمة إياهم بعبوديّة لا نهاية لها في المستقبل لتسديد هذه الأموال.. هذه هي الحكاية الحقيقية لتلك الكارثة.

الجنون العقاري وبداية الخراب

لقد سمحت الحكومة الأمريكية بهذا الخراب، وبدأ كلّ شيء منذ العام 1999 حين بدأ الجنون العقاري يتطوّر، مؤدّياً إلى ارتفاع قيمة المنازل ارتفاعاً باهظاً ومطلقاً هوس اقتناء المنازل الذي غذّى فقاعة سندات الرهن العقارَي. لكنّ الخبراء داخل الحكومة وخارجها كانوا يعلمون بأنّ الأمر يتعلّق بفقاعة مالية، يعلمون بأنّها غير قابلة للدعم؛ وكما كانت عليه الحال مع برني مادوف الحرامي وبريتيش بتروليوم، لم تحرّك الحكومة ساكناً لوقف الكارثة. هذا ما ارتكبته وول ستريت على حساب السكّان. وتركتها واشنطن تفعل، لتسكب بعد ذلك أطناناً من المال في وول ستريت من دون موافقة الأمريكيين في محاولة فاشلة لإصلاح هذه الفوضى.

سوف يدخل جيوبَ مصرفيي وول ستريت هذا العام عوائد وعلاواتٌ قياسية تبلغ قيمتها 144 مليار دولار - بعد عامين فقط من بدء الأزمة المالية العالمية. وبعد أن استثارت المؤسسات المالية العالمية عاصفةً من الاحتجاجات منذ اثني عشر عاماً بسبب توزيع رواتب قياسية بلغت 138 مليار دولار، رفعت حاجز العوائد.

لقد استولى المقرضون على عدد من المنازل في الصيف المنصرم يزيد على عددها في أيّ فصل منذ بدء انفجار السوق العقارية في العام 2006، لكنّ العديد من تلك الاستردادات المالية أصبح أمام المحاكم استناداً إلى مزاعم أنّ المصارف قد طردت أولئك المالكين من منازلهم من دون أن تقرأ الوثائق ذات الصلة. بلغ مجموع الأملاك التي تمّ حجزها 288345 أثناء الفترة الواقعة بين تموز وأيلول وفق المعطيات التي نشرتها شركة ريلتي تراك، وهذا رقمٌ قياسيٌ منذ بدأت الشركة فهرسة تلك الأرقام في العام 2005. ألقت المصارف الحجز على أكثر من 816 ألف منزل (منزل من كلّ 139 منزلاً) منذ الشهور التسعة الأولى في العام، وإذا استمرّ الأمر على هذا النحو، فالعدد يمضي ليبلغ 1.2 مليون عملية حجز ببلوغ نهاية العام 2010. الجريمة تسري بالعدوى ويبدأ الطغيان حيث ينتهي القانون.

> **ألقت المصارف الأمريكية الحجز على أكثر من 816 ألف منزل منذ الشهور التسعة الأولى في العام 2010، ومن المتوقع أنه وصل في نهاية العام إلى 1.2 مليون عملية حجز.**
>
> **الحكومة الأمريكية ستسعى إلى تمرير قانون يشرعن بمفعول رجعيٍّ كلّ احتيال المصارف ويوفر لها الحماية ما سيعني أنّ السياسيين سيصادقون على استمرار المصرفيين بالاحتيال على الناس.**

فضيحة الحجز على المنازل المرهونة

سرّب مدير البنك الفدرالي بن برنانك أنّ هنالك منظّمين مصرفيين من البنك المركزي يدرسون حالياً إن كانت شركات الرهن العقاري قد تجاوزت إجراءاتها المعتادة حين بدأت تحجز على منازل الناس. وهذا يعادل رؤية شارلي مانسون الذي يحقّق في موت الممثلة شارون تات[2] والتوصّل إلى أنّ ذلك كان انتحاراً مأساوياً! مرّةً أخرى، لا تتمثّل الفضيحة في الحجز على المنازل المرهونة، بل تتمثّل في «السندات المدعومة بالرهن» التي أعيد بيعها مرّات ومرّات، ما جعل المصرفيين يثرون بلمح البصر واستثار تسونامي الحجز على العقارات المرهونة بهدف تضليل آثار أولئك المصرفيين. ليست عمليات الحجز الاحتيالية إلا عرضاً، والاحتيال هو المرض.

لكن هل يمكن أن يكون مصرفيو فلوريدا المبدعون قد اكتشفوا بأنّهم يستطيعون «بيع» القروض العقارية نفسها عدّة مرّات عبر تقديم «نسخة» من العلامة الإلكترونية لكلّ عملية بيع لاحقة؟ عبر منح علامة إلكترونية «جيدة» لكلّ مشتر، تمكّن بائع / مزوّد الخدمة من رفع مكيدة بونزي حتّى السماء. باستخدام عائد كلّ عملية بيع لدفع الفوائد لكلّ مجموعة جديدة من المستثمرين. وكما قلنا آنفاً بصدد فشل فيرست ناشيونال بنك في كيستون، كانت الإدارة تخفي سلسلة بونزي في منطقة إدارة القروض منذ سنوات، ما أدّى إلى تضليل المنظّمين والمدقّقين الداخليين.

ذكر غريتشن مورجنسون في مقال نشرته صحيفة نيويورك تايمز تلك الممارسة التي شاعت في فلوريدا وفي هيئات قضائية أخرى، والمتمثّلة في تدمير وثيقة الرهن الأصلية حين تمّ خلق علامة إلكترونية من أجل «تجنّب الالتباس». كثيرٌ من تلك النسخ خلقت وأعيد بيعها مرّات عديدة. بطبيعة الحال، لا يمكن تطبيق الرهن العقاري إلاّ على إحدى هذه النسخ، ما يعني أنّ النسخ الأخرى تبدو وكأنّها عجزٌ عن الدفع، ما يؤدّي إلى استعادة مالية وانهيار الأسهم المدعومة بالرهون المستندة إلى نسخ فائضة عن الرهن. إذا، حتّى إذا تمّ تسديد رهن منزل، يمكن أن يعتقد مستثمرون آخرون أنّهم هم أيضاً مالكون لرهن المنزل المذكور ويبدو لهم أنّه لم يتمّ تسديد الرهن، وذلك يبثّ الذعر في نفوس المستثمرين.

أطلق أمناء العدالة في 50 ولاية تحقيقاً منسّقاً ودعا عددٌ منهم لفرض تأجيلٍ لعمليات الحجز على العقارات، واصفين تزوير المستندات بأنّه «احتيالٌ على المحاكم».

حتّى إذا وجب علينا قبول التأكيد المريب الصادر عن المصرفيين والناطقين باسمهم في الحكومة والذي ينصّ على أنّ التأجيل سيؤدّي إلى تدمير السوق العقارية ويسرّع ذعراً مالياً آخر. وهي حجّةٌ مفيدةٌ لهم ولا يأبهون بتبريرها، فإنّ ذلك سيؤكّد أكثر الطابع الجشع والمدمّر اجتماعياً للنظام الاقتصادي الحالي. ويؤكّد اعتراف وول ستريت عملياً ارتباط نظام الفائدة بنشر البؤس الاجتماعي على ضرورة قلب النظام.

لقد اتّفق محتالو وول ستريت وواشنطن على حكاية، لاحظوا الأولوية المعروضة فيها: هم غير قلقين بصدد الأمريكيين، بل بصدد قيمة الأملاك التي يضعونها موضع التقديس؛ ما ينبغي حمايته بأيّ ثمن هو قيمة الأملاك! يعيش المال! المال هو الإله! المال هو السيّد الذي ينبغي أن يزحف الجميع نحوه ويركعوا أمامه!

بدايةً، هنالك الأوراق الاحتيالية الخاصّة بعمليات الحجز غير الشرعية ضدّ الملاّكين. تأتي الحكاية الكبيرة من المستثمرين الذين يريدون استعادة أموالهم وإصدار سندات رهن عقاري. تبلغ قيمة الأموال المطالب بها مليارات الدولارات مقابل ما دفعه أولئك المستثمرون. ويتمثّل سبب مطالبة المستثمرين في أنّ المصرفيين قاموا بتكرار بيع تلك السندات وهم يعدون بما يصل إلى عشرين ضعف للرهن العقاري عينه على سبيل الضمان. بطبيعة الحال، وكما ذكرنا آنفاً، الوسيلة الوحيدة كي يعمل هذا النظام بالنسبة للمحتالين هو أن يتمّ إعلان إفلاس تلك المنازل ويتم الحجز عليها كي يتوقّف المستثمرون عن التساؤل أين ذهبت أموالهم.

تواطؤ الإعلام

لا تريد وسائل الإعلام التابعة للشركات أن يفهم الجمهور عمق الإجرام في قمّة الصناعة المصرفية. يتمثّل هدفها في تقديم جانب محدود لهذا الاحتيال بهدف تقديم مظهر يدلّ على أنّ عمليات الحجز على العقارات هي وحدها كانت احتيالاً، وبعضٌ منها فحسب.

باختصار، إليكم ما جرى مرحلةً مرحلة بدءاً من العام 1999، بعد إبطال الكونغرس لقانون غلاس ستيغال:

1. توظيف الأموال في العقارات لرفع الأسعار.
2. البدء بمنح قروض رهن عقاري لأيّ كان، حتّى لمشترين غير مؤهّلين، باستخدام أسعار فائدة تثير الشهيّة وقرض بقيمة 8000 دولار تمنحه الحكومة الفيدرالية، الشريكة هي أيضاً في هذا الاحتيال.
3. تجميع قروض الرهن العقاري في «السندات المدعومة بالرهن» و«السندات المدعومة بالموجودات (CDO)» وبيعها بوصفها استثمارات.

3أ. تجميع الرهون العقارية عينها وإعادة بيعها مجدّداً حتّى 20 مرّة لمستثمرين آخرين!

4. بما أنّه يستحيل إعادة دفع الـ2000 بالمائة من السندات المدعومة بالرهن والسندات المدعومة بالموجودات المباعة مرّات عديدة لجعل سوق الإسكان ينهار عمداً في الوقت عينه الذي يرسل فيه المتواطئون في الإدارة الفيدرالية جميع الوظائف ذات الأجور المرتفعة إلى بلدان أخرى كي يتمكّنوا من الحجز على تلك المنازل ووضع حدّ لبكاء أولئك المستثمرين الشياطين الذين يطالبون باستمرار حين يتمكّنون من الحصول على أرباحهم.
5. حين يتمّ الكشف عن الاحتيال، كما حدث اعتباراً من منتصف العام 2008، تعاد تسمية تلك السندات الاحتيالية المدعومة بالرهن بوصفها «موجودات سامّة» ويقدّم طلب إلى الكونغرس لتمرير خطّة إنقاذ (TARP) واستخدام أموال دافعي الضرائب لإعادة شراء جميع السندات غير القابلة للتسديد بهدف البقاء خارج السجن، وهذا جلّ ما يرغب فيه الفاعلون الأهم مثل كاونتري وايد / بوف إي، بير شتيرنز وغولدمان ساكس.

تواطؤ الحكومة الأمريكية والبنك الفيدرالي

تملك شركاتٌ ذات محافظ مصرفية (bank holding co-panies – BHCs) معظم المصارف الأمريكية. يراقب البنك الفيدرالي جميع تلك الشركات، سواءٌ أكان فرع مصرف ولايةٍ عضواً أو غير عضو في الولاية أو بنكاً وطنياً. يقدّم هذا القسم معلومات للمساعدة على تحديد إن كان يمكن تصنيفها بوصفها شركاتٍ ذات محفظة مصرفية ومتى يمكن ذلك.

حالياً، نحو 84 بالمائة من المصارف التجارية في الولايات المتحدة هي جزءٌ من بنية شركات ذات محفظة مصرفية. لكنّ عدداً قليلاً نسبياً من تلك الشركات ذات المحفظة المصرفية تشكّلها تلك المصارف حين يكون المصرف نفسه في طوره التنظيمي. كقاعدة عامة، يتمّ تشكيل شركة ذات محفظة مصرفية في لحظة معيّنة لاحقاً في عمليات المصرف.

أكثر من 75 بالمائة من المصارف التي تقلّ موجوداتها عن 100 مليون دولار تمتلكها شركاتٌ ذات محفظة مصرفية، في حين ترتفع هذه النسبة إلى 100 بالمائة في المصارف الكبيرة التي تزيد موجوداتها على 10 مليار دولار. نحو 60 بالمائة من المصارف ذات الملكية الأقلّ ملكٌ لشركات ذات محفظة مصرفية.

هكذا، يشرف بنك الاحتياطي الفيدرالي على جميع الشركات ذات المحفظة المصرفية، بما فيها المصارف التي قامت بتكرار بيع الرهون العقارية على شكل سندات يدعمها الرهن. وهذا يعني أنّ الاحتياطي الفيدرالي متورّطٌ تماماً في هذا الاحتيال، ويفسّر مبلغ 9 تريليون دولار (التي «اقترضت» وربما ينبغي أن يسدّدها دافعو الضرائب) الذي أنفقه الاحتياطي الفيدرالي لشراء الأوراق المصرفية السامة، من دون إخبار الجمهور أين ذهبت هذه الأموال.

وفق معطيات ريالتي تراك المذكورة في مقال نشرته مؤخراً وكالة أسوشييتد برس، مثّلت المنازل المحجوز عليها 24 بالمائة من بيع العقارات على المستوى القومي في الربع الثاني. في نيفادا، كانت النسبة 56 بالمائة من عمليات البيع. وفي أريزونا وكاليفورنيا، تجاوزت 40 بالمائة، وفي رود آيلند وماساشوستس وفلوريدا وميتشيغن، تجاوز عدد عمليات بيع المنازل المحجوز عليها ثلث مجمل عمليات البيع.

مع بعض الشركات التي أجّلت تواريخ الاسترداد المالي أو علّقت عمليات الحجز وبالتوافق مع الشارين الذين أصبحوا أكثر فأكثر ارتياباً في الملكيات المحجوز عليها - والذين سيصعب عليهم أكثر إيجاد تأمين على السندات. من المتوقّع أن ينخفض بيع المساكن على نحو ملموس في الأشهر القادمة. قم بالحساب، سترى أنّه مريبٌ وليس فقط بالنسبة للأخصائيين في مجال العقارات.

لكن من ينبغي أن يشعر بالريبة هي المصارف التي باعت تلك القروض العقارية مرّات ومرّات عبر مختلف السندات المدعومة بالرهن، خالقةً بذلك وضعاً عزّز الحجز العقاري المعمّم الذي كان الوسيلة الوحيدة لإخفاء براهين التحايل التي يمكن أن ترسل أولئك المصرفيين إلى السجن. وبما أنّ تلك المصارف الرئيسية مملوكةٌ كما رأينا آنفاً لشركات ذات محفظة مصرفية وأنّ الاحتياطي الفيدرالي هو المسؤول عن مراقبة تلك الشركات، فقد توضّح أنّ هذا الاحتيال الإجرامي يعود مباشرةً إلى رأس النظام.

شرعنة احتيال المصارف

ما الذي تنوي إدارة أوباما فعله بهذا الصدد؟ لا شيء. في الحقيقة، قرّر البيت الأبيض أنّه لن يفرض تأخيراً مؤقّتاً على الحجز على العقارات، على الرغم من تصاعد استياء السكّان من هذا الاحتيال المصرفي، بدلاً من حماية السكّان، لا تكتفي الحكومة الأمريكية بحثّ الأمريكيين على شراء المنازل عبر تقديم ائتمانات ضريبية لهم، بل قرّرت بعد انفجار الفضيحة أن تحمي المصارف الخاصة وتحمي كذلك وول ستريت. والسبب الذي ذكره ناطقٌ باسم البيت الأبيض: ربّما يكون لذلك «عواقب غير متوقّعة».

اقترحت CNBS أنّ الحكومة الأمريكية ربّما تمضي إلى حدّ تمرير قانون يشرعن بمفعول رجعيّ كلّ احتيال المصارف، وأنّ المصارف ستتمتّع بالحماية، ما سيعني أنّ السياسيين سيصادقون على الاحتيال. لن يدع السياسيون استقرار كبرى مصارف الأمّة مهدّدةً بحقوق تعاقدية.

هاكم ما يمكن أن يحدث: يتبنّى الكونغرس قانوناً يدعى تقريباً: «تحديث قانون الاستقرار المالي للعام 2010»، ينطبق بمفعول رجعيّ على القروض العقارية، ويمنحها الحقوق الضرورية في الرهون الكامنة التي يخشى منها الناس. سيتم العفو عن جميع الوثائق الاحتيالية وعلامات الإقراض الضائعة والفوائد غير الممنوحة بقرار تشريعي. وإذا مرّر الكونغرس شيئاً من هذا القبيل، فسيعني ذلك أنّ الفوضى مسموحة! وسيعني ذلك أنّ جميع العقود القانونية يمكن إعادة كتابتها في كلّ وقت لنفع أهل السلطة. كيف يمكن أن نثق في أيّ عقد قانونيّ إذا كانت الدولة قادرةً على تعديل هذا العقد في المستقبل وذلك فقط بمساعدة تشريع جديد؟

كيف يمكن المصادقة على احتيال يمتدّ على مدى أكثر من عقد من الزمن؟ كيف تستطيع هذه الحكومة باستمرار خيانة الشعب وحماية المصارف؟

يعارض باراك أوباما كلّ نشاط يمكن أن يزعج المصارف. يحاول «علي فيتشي» من (سي إن إن) الترويج لفكرة أنّ القراءة المتمعّنة في زعم وجود احتيال واسع النطاق، في الحجز على العقارات وفي تكرار بيع السندات الأصلية المدعومة بالرهن يبطئ «التعافي الاقتصادي». بعبارات أخرى، إذا كان الأمريكيون لا يغفرون لوول ستريت ولا ينسون هذا الانتهاك الجماعي للشريحة الوسطى الذي تمّ في السنوات العشر المنصرمة، فسيصبحون أكثر فقراً على يد وول ستريت والحكومة الفيدرالية. إنّنا أمام فظاظة خسيسة إضافية؛ ليست بأفضل من شخص يسرق من متجر ويحذّر صاحب المتجر من أنّه سيعود ليسرقه مجددا إذا اشتكى! تحدّث شوان دونوفان أثناء خطاب للبيت الأبيض وأعلن أنّ إدارة بوش تركّز على المستقبل لضمان احترام المعايير، بدلاً من النظر إلى الخلف لضمان عدم تضرّر الملاّكين والمستثمرين في تلك السنوات السعيدة والخالية من الحياء بالنسبة إلى المصرفيين. وأضاف: «لم نجد دليلاً في هذه المرحلة على وجود مشكلات منهجية في الوثائق القانونية الكامنة، أو الوثائق الأخرى التي تمّ تفحّصها».

خاتمة سوداء

لقد أعلن البيت الأبيض أنّه سيضع حدّاً للاحتيال (مثلما وعد أنّه سيضع حداً للحروب)، لكن لن يكون لذلك تأثيرٌ على آلاف مليارات الدولارات من الديون المضافة على كاهل الناس لإعادة شراء سندات احتيالية مدعومة بعمليات رهن تكرّر بيعها. كما لو أنّ شرطياً يقف في منزلك الذي تعرّض توّاً للنهب يقول لك إنّه لن يطلب من السارقين إعادة الأثاث إلى مكانه، بل سيطلب منهم بلطف ألاّ يعيدوا الكرّة! يتساءل المرء لصالح من يعمل الشرطي حقاً؟.
في هذه الحالة، بما أنّ حكومة الولايات المتحدة قد ساعدت على اجتذاب مقترضي القروض العقارية إلى الاحتيال بمساعدة الائتمان الضريبي الذي يبلغ 8000 دولار، فقد عملت الحكومة - ولا تزال تعمل - بحزم لصالح المصرفيين المجرمين!.

الحواشي:

(1) فرانسوا مارجينيان: تقني في الهندسة المعمارية وباحث مستقل..

(2) شارلي مانسون هو قاتل الممثلة شارون تات مع ثلاثة من أصدقائها (م).

■■

ربيع الديمقراطية العربي

◄ عبد الإله البياتي، هناء البياتي، إيان دوغلاس

ليست الانتفاضة التونسية سوى النتيجة الطبيعية لفشل نموذج العولمة والمأزق الذي يؤثر على العالم كلّه. فما أن ينفتح الاقتصاد أمام رؤوس المال الأجنبية ويتمّ تسليم الاقتصاد المحلي والخدمات لقوى السوق حتّى يتقلص دور الدولة آلياً ويقتصر على حماية النموذج نفسه. بالتالي، سواءٌ في تونس أم في غيرها من بلدان العالم النامي، يؤدّي ذلك إلى تناقض بين مصالح الشعب والطبقة التي تكوّنت لحماية رؤوس المال الأجنبية.

في البلدان العربية، تمثّل نموذج العولمة في التخلّي عن الطابع العربي الإسلامي للدولة، المكلفة بتحقيق رفاه مجتمعها. وقد أدّى إلغاء مفهوم الدولة القومية الذي برز بعد الحرب العالمية الثانية وحركة التحرّر التي استندت شرعيتها إلى مفهوم تقدّم مواطنيها ورفاههم. كما أدّى هذا الإلغاء إلى إلغاء الطموحات الاشتراكية للشعب، المستندة إلى رغبتها في دولة رعاية وتقديم الخدمات العامة.

إنّ نموذج العولمة المطبّق في العالم الثالث، بالقوّة أحياناً، كما في العراق، أو بالضغط الاقتصادي، كما في مصر أو في إندونيسيا، أو بتبنيه في البلدان الغنية، كالبلدان المنتجة للنفط، قد أدّى في كلّ مكان إلى نشوء طبقة كمبرادورية، خاضعة أو مشاركة إراديا في إدماج الاقتصادات الوطنية في الاقتصاد العالمي، ما أدّى إلى دولة دورها الوحيد هو دور الشرطي وحماية الأنظمة الكمبرادوريةً والوضع القائم من أجل مصالح رأس المال الأجنبي والمحلي فقط. في موازاة ذلك، يفيد هذا النموذج في كلّ مكان، بما في ذلك في الاقتصادات المتطوّرة، في إثراء الأثرياء وإفقار الطبقة الوسطى وتهميش الفقراء واستعبادهم.

في تونس نفسها، نجم وهم أنّ هذا النموذج كان يبدو فعّالاً على نحو جيّد من الطابع التسلطي للنظام الحاكم في البلاد منذ استقلالها. غير أنّ النتيجة كانت، كما في الأمكنة الأخرى، شعباً فقيراً ومهمّشا اقتصادياً وسياسياً ودولة بوليسية تحكمها طبقة حاكمة تزداد ثراءً، لا تأبه برفاه السكّان وتقمع بقوّة كلّ انشقاق باسم قوى السوق. لكنّ المجتمع في عصرنا الحديث ليس منظمةً يمكن قمعها إلى ما لا نهاية ولا فكراً يمكن منعه، بل هو كائنٌ حيّ لا يمكن التحكم به إلاّ بذاته.

إذا كانت الطبقات المتعلّمة تمتّعت في الماضي بخيار الهجرة إلى بلدان أخرى والمشاركة في تنميتها، فقد حدّت الأزمة الاقتصادية العالمية وركود الاقتصادات الغربية والبلدان الحليفة من هذه الإمكانية. ونتيجة هذا الوضع هو جيشٌ من الشبّان العاطلين عن العمل، المتعلّمين والمؤهّلين تقنياً في البلدان النامية. هؤلاء هم في العادة بناة الاقتصاد القومي، حرّاس رفاه مجتمعاتهم ويطمحون إلى تحقيق ذواتهم. إنّ الوضع الاقتصادي والسياسي الحالي في جميع البلدان العربية يدفع أولئك الشباب، الذين يعتقدون أنّ من حقّهم العيش مثل أشباههم في العالم، إلى التمرّد وأحياناً إلى اليأس.

بعد العام ١٩٧٣، استند الحكّام العرب إلى انتصارهم واعتقدوا أنّهم يستطيعون الانفتاح على الغرب وأنّ هذه العملية ستجلب السلام والازدهار. لبرلة السادات للاقتصاد واستقبال الشركات الأمريكية والغربية من أجل الاستثمار قد عيّنت نهاية دولة الرعاية في العالم العربي. ومنذ ذلك الحين، تمّ التخلّي عن حلم التنمية الذاتية وإحلال انفتاح أسواق جميع البلدان العربية بدرجات متفاوتة أمام المصالح الأجنبية محلّه. وأصبحت سياسة ألبرلة هذه شرطاً للحصول على البركة الأمريكية، بدايةً بالريغانية والتاتشرية، ثمّ عبر المفاوضات التجارية العالمية وسياسات البنك الدولي في التكييف الهيكلي.

وبما أنّ العراق قد رفض إلى حدٍّ ما الاندماج في الاقتصاد العالمي النيوليبرالي، فقد اضطرّ بالغزو والقوّة وقوانين بريمر إلى خصخصة صناعته النفطية وإخضاع مستقبل العراق للشركات الأجنبية. بهدف فتح الاقتصاد العراقي وإزالة أيّ عقبة تعترض القوى الخارجية، الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية، يلجأ الاحتلال إلى التدمير المادّي لبنى العراق التحتية وموارده البشرية، مدمّرا بذلك قدرته على التطوّر الذاتي. ومثلما أظهرت التجربة العراقية، لا تهدف رؤوس المال الأجنبية إلى تحقيق تطوير حقيقيٍ للاقتصاد، بل إلى تدمير كلّ القدرات الموجودة القابلة لإتمام عمليات التطوّر الذاتي. في الطور المالي للرأسمالية والإمبريالية بإدارة الولايات المتحدة، يكون العالم الثالث آخر من يستفيد من تطوّرات العالم وأوّل من يدفع ثمن الأزمات الرأسمالية. وحتّى إذا كانت مؤسسات دبيّ المالية تقدّم بوصفها مثالية من وجهة نظر تلك السياسات، فقد كانت في مواجهة الأزمة المالية مهدّدةً بالإفلاس لولا تدخّل إمارات أخرى لنجدتها.

اليوم، أثبتت جميع أوهام التقدّم التي حرّكت الأجيال السابقة منذ العام ١٩٧٣ (..) أنّها غير مثمرة وغير قابلة للتطبيق، على الرغم من الكفاح العنيد الذي شنّته التيارات السياسية العربية من أجل هذه المثل. انهار النموذج الاشتراكي؛ ولم تعد الوحدة العربية على أجندة الحكومات؛ كما لم يقدّم شعار الإسلام هو الحل إلاّ الانقسام والطائفية كما في العراق، ولم توقف مبادرة السلام الأمريكي في فلسطين«إسرائيل»، كما لم يحمل الاندماج وانفتاح الأسواق المحلية أمام الاقتصاد الرأسمالي استثمارات أو حلولاً للعاطلين عن العمل والفقراء. لم يسمح ذلك للشعوب بممارسة حقّها الشرعي في المشاركة بحرّية في القضايا العامة لبلدانها، ولا في الاستفادة من ثروة أراضيها ومن الاقتصاد القومي.

على الرغم من أنّ الشباب العربي لا يعارض بالضرورة الأحلام الكبيرة التي راودت الأجيال السابقة، والتي لا تزال تدافع عنها مختلف التيارات السياسية المحلية، وعلى الرغم من أنّ تلك التيارات تواصل ممارسة نفوذها، فإنّهم يريدون التغيير الفوري. لقد خاب أمل الجيل الجديد. وفي تونس، استلمت بيدها مصيرها وهي تريد التغيير الآن، وتريده تغييراً حقيقياً. وبوصف شعب تونس شعباً من بلد عربيٍ يعيش حال تبادل دائم مع بيئته المتوسّطية، فقد أدرك أنّ نموذج العولمة هو مجرّد تطاوُل. لم يتمّ تحقيق أيّ وعد في الرفاه والتنمية، في الحرية أو الديمقراطية؛ يختصر النظامُ في القمع والفساد المعمم والسرقة: طبقة كمبرادورية حاكمة، دولة بوليسية، إخضاع البلدان للسياسات الإمبريالية ومصالحها.

إنّ انهيار بن علي وحكومته ليس فقط انهيار نظام تسلّطي، بل انهيار نموذج العولمة الرأسمالية والإمبريالية المالية في جميع بلدان العالم الثالث. وفي التحليل العميق، لا يختلف الوضع في بلدان عربية أخرى، بما فيها البلدان المنتجة للنفط. ربّما يتأثّر الوضع بالمكوّنات الاقتصادية والجغرافية والديموغرافية المحلية في هذا البلد أو ذاك، لكنّها تعلم جميعاً أنّ الاندماج في العولمة النيوليبرالية لم ولن تقدّم تقدّماً ولا تنمية، بل إثراء البعض وإفقار الأغلبية وكذلك التخلّي عن المصلحة القومية لصالح مصلحة الرأسمالية العالمية.

نحن متأكّدون من أنّ جميع الأنظمة العربية، التي تتشاطر الوضع نفسه لكن بمكوّنات مختلفة، قد تزعزعت لأنّ الوضع نفسه يؤدّي إلى النتائج نفسها. كما أنّنا متأكّدون من أنّ جميع الأنظمة العربية، كلّ الإمبرياليين، كلّ الثوريين يقومون الآن بدراسة أسباب نجاح التجربة التونسية. الجميع يتساءلون لماذا نجح التونسة في طرد حكومتهم في حين فشلت انتفاضاتٌ مشابهةٌ أخرى. في رأينا، هنالك الوضع نفسه والرغبة عينها في التغيير والتخلّص من هذا النموذج في جميع أرجاء العالم العربي؛ الفارق الوحيد هو أنّ التمرّد التونسي كان عفوياً وغير إيديولوجي. لم يكن نزاعاً بين منظمة سياسية وأخرى، بل نزاعاً أطلقه الضمير وعفوية الشباب الذين أدركوا أنّ النزاع هو بين طبقة مسيطرة معادية للشعب والشعب ضدّ هذه الطبقة المسيطرة. إنّه تمرّد الكرامة والحرّية والديمقراطية والرفاه ضدّ نموذج فاشل للتنمية. وبالتجربة، ستصل بلدانٌ أخرى إلى الوضع نفسه.

وبالفعل، يكمن نجاح الظاهرة التونسية في وحدتها. لم تنجح تمرّداتٌ مشابهة، كانتفاضة الكهرباء في العراق صيف العام ٢٠١٠، بسبب الانقسامات الإيديولوجية على المستوى السياسي، والتي غذّتها على نحو رئيسي قوىً أجنبية لتحويل العرب عن مصالحهم الحقيقية المشتركة. في كلّ مكان، يطمح الشباب العربي إلى العيش بكرامة وحرّية في ظلّ الديموقراطية والتمرّد. إنّ النزاعات الإيديولوجية، كما في العراق، تخفي مصالح الشعب الحقيقية. وتستخدم الطبقات الحاكمة تلك النزاعات الإيديولوجية والمذهبية لتبرير سياساتها وإخفاء ممارساتها الحقيقية. لكن عاجلاً أو آجلاً، سوف تغلب حقيقة النزاعات بين الطبقات الفقيرة والطبقات الحاكمة التي أثرت.

على الرغم من أنّ جميع الحكومات العربية ترتجف وأنّ مراكز صنع القرار تقدّم النصائح لحكوماتها حول سبل خنق الحركات المشابهة في مجتمعاتها، فقد أعلن الشعب العربي أنّ الثورة التونسية تمثّل الأمل؛ وقد حيّاها بوصفها مثالا له.

نظراً للنموذج المشترك ولنفوذ البلدان الأوروبية على بعضها، فمن غير المستغرب حدوث انتفاضات متتالية عبر أوروبا في العام ١٨٤٨ أو في العام ١٩٦٨. وبالطريقة نفسها، ما الذي يمكن أن نتوقّعه في عالم عربيٍ يعتقد الجميع فيه أنّهم ينتمون إلى الأمّة عينها ويعيشون الشروط نفسها؟ كيف لا تؤثر تونس على البلدان العربية الأخرى في حين أنّ جميع هذه البلدان تنتمي إلى أمّة عربية قسّمتها في الأصل القوى الاستعمارية إلى دولٍ منفصلة؟

ربّما تحاول القوى المعادية للشعب التونسي احتواء الحركة لتنقذ مصالحها، وذلك عبر تغيير الوجوه، لكنّ الوضع سيبقى انفجارياً حتّى تحدث مصالحةٌ بين مصلحة الشعب والدولة التي يعيش فيها. هذا ما يدعى بالديموقراطية والاستقلال حيث يكون الشعب والدولة سادةً لحاضرهما ومستقبلهما.

هل نحن أمام عصر تجديد آخر بالنسبة إلى العالم العربي؟ هل ستنجح هذه الانتفاضة في تقديم تغيير حقيقي؟ هل سيمارس العرب، أخيراً، الديموقراطية الحقيقية والسيادة؟ هل ستستبق أنظمةٌ أخرى، مشابهةٌ في واقعها، نهايتها وتقرّر تغيير بنية دولها سلمياً أم أنّها ستتّحد لخنق الظاهرة التونسية وحرفها عن أهدافها؟ سيكشف المستقبل ذلك لنا، لكنّ تغيير الأشخاص لن يغيّر جذور التمرّد. ربّما بدأ التجديد العربي من تونس.

محلّل سياسيٍ عراقي
كاتبة وناشطة سياسية
أستاذ محاضرٌ في العلوم السياسية
ترجمة قاسيون

■■

هيرش.. يطلق العنان لآرائه في السياسة الخارجية

◄ بليك هاونشيل / ترجمة قاسيون

الدوحة، قطر/ في كلمة وصفت بأنّها مناقشة لحقيبتي بوش وأوباما، وجّه سايمور هيرش الصحافي في نيويوركر انتقاداً متشعّباً يوم الاثنين، معرباً عن خيبة أمله في الرئيس باراك أوباما وعن استيائه من وجهة السياسة الخارجية الأمريكية.

«حالما احتجنا إلى رجل أسود غاضب»، هكذا استهلّ قوله، مستنداً بثقة إلى المنصّة، «لم نظفر به».

سرعان ما تدهور الأمر.

قال هيرش، الذي أكسبه تعريضه بالانتهاكات الفظّة لعناصر من الجيش الأمريكي في فيتنام والعراق شهرةً واحتراماً في طول العالم وعرضه، إنّه يؤلف كتاباً حول ما أطلق عليه تسمية «سنوات بوش - تشيني»، ولم يجد فارقاً يذكر بين تلك الفترة وبين فترة إدارة أوباما.

وقال إنّه يحتفظ بـ«قائمة» تضمّ السياسات العدوانية للولايات المتحدة التي ظلّت سارية المفعول، ومن ضمنها التعذيب و«تسليم» المشتبهين بالإرهاب إلى الدول الحليفة، زاعماً أنّها لا تزال متواصلة.

كما أنّه اتّهم زمرة «صليبيين» من المحافظين الجدد العاملين في مكتب نائب الرئيس السابق، وهم الآن في وحدة العمليات الخاصة، باختطاف السياسة الخارجية للولايات المتحدة.

«ما أتحدث عنه فعلياً كيف كان بوسع ثمانية أو تسعة من المحافظين الجدد، المتشددين إن شئتم، الانقلاب على الحكومة الأمريكية... الاستيلاء عليها»، هذا ما قاله عن كتابه المنتظر.

«لم يكن الأمر مجرّد استيلاء المحافظين الجدد عليها، بل السهولة التي استطاعوا فيها فعل ذلك- كيف اختفى الكونغرس، كيف أصبحت الصحافة جزءاً من ذلك، كيف أذعن الجمهور».

ثمّ تطرّق هيرش إلى عمليات النهب الواسعة التي حدثت في بغداد بعد سقوطها في عام ٢٠٠٣... «كان الموقف في متجر تشيني هو التالي: ما هذا؟ ما الذي يقلقهم إلى هذا الحدّ؟ الصحافة والسياسيون، جميعهم قلقون جراء بعض النهب؟... ألم يحصلوا عليه؟ سنحوّل المساجد إلى كاتدرائيات، وحين سنحصل على كلّ النفط، لن يكترث أحدٌ لذلك» (..) هذا موقفٌ سيسود، أنا هنا لأبلغكم رأي غالبية القيادة المشتركة للعمليات الخاصة».

ثمّ قال إن الجنرال ستانلي ماكريستال، الذي ترأّس القيادة المشتركة للعمليات الخاصة قبل أن يصبح لفترة وجيزة القائد الأعلى للقوات في أفغانستان، وخليفته ويليام ماكرايفن، إضافة إلى كثيرين ضمن القيادة المشتركة، «هم جميعاً أعضاء في فرسان مالطا، أو مؤيدون لهم على الأقل».

ربّما يشير هيرش إلى أخوية مالطا المستقلة، وهي منظمة رومانية كاثوليكية التزمت بـ«الدفاع عن الإيمان ومساعدة الفقراء والمعذبين»، وفقاً لموقعها الإلكتروني.

يتابع هيرش... «العديد منهم أعضاء في منظمة Opus Dei (❖) هم يدركون ما يقومون به... وهذا ليس موقفاً شاذاً يسود بين بعض العسكريين... إنها حرفياً حملةٌ صليبية... يرون أنفسهم حماةً للمسيحيين... يحمونهم من المسلمين (كما كانت الحال) في القرن الثالث عشر. وتلك هي وظيفتهم. لديهم شارات صغيرة، قطع نقدية تعود إلى الحملات الصليبية يتبادلونها فيما بينهم وتعكس كامل مفهومهم عن صراع الحضارات... هنالك الآن مقدارٌ هائلٌ من العداء للمسلمين داخل القوات المسلّحة».

قال هيرش إنّه تحدّث مؤخراً إلى «رجل في جهاز الاستخبارات... شخص يعمل في أنشطةٌ العمليات الخاصة المشتركة» حول سقوط زين العابدين بن علي في تونس... قال ذلك الشخص: «يا إلهي، كان حليفاً حقيقياً».

ثمّ أضاف هيرش: «ستغير تونس اللعبة»... «ستثير فزع الكثيرين».

بالانتقال إلى باكستان، حيث أشار هيرش إلى أنّه كان صديقاً لبنظير بوتو، تحدث الصحافي عن لقاء عشاء مع آصف علي زارداري، زوج رئيسة الوزراء الراحلة، قال فيه إنّ الرئيس الباكستاني كان يزدري شعبه بفظاظة.

وصف هيرش رحلةً قام بها إلى «سوات» بُعيد دحر الجيش الباكستاني لمتمردي طالبان الذين استولوا في وقت سابق على الوادي الجميل، الموقع المفضّل لقضاء إجازاتٍ الطبقة الوسطى.

قال هيرش إنّه سأل زارداري عن مخيّمات شاهدها على طول الطريق، حيث يعيش البشر في ظروف قاسية وغير صحّية، فأجاب الرئيس الباكستاني: «حسناً، هذا ما يستحقه أولئك البشر في سوات».

وفقاً لهيرش، حين سأل زارداري لماذا، ردّ على النحو التالي: «لأنّهم ساندوا طالبان».

يدعي الصحافي المحنّك أيضاً أنّ رئيس مركز الاستخبارات المركزية الأمريكية في إسلام آباد، أعيد إلى واشنطن بعد أن ظهر اسمه في وثائق محكمة باكستانية وفي الصحافة الباكستانية، أقيل من منصبه وأقعيا بسبب معارضته لمخططات الجنرال بترايوس، الذي هيمن على الحرب الأفغانية في الصيف الماضي بعد صرف الجنرال ماكريستال.

قال هيرش: «حين وضع باتريوس تقريراً متفائلاً حول الحرب في كانون الأول وقدّمه إلى الرئيس»، فإنّ رئيس المركز «أعلن أنّ الأمر كان إفلاساً... داخلياً...»، قال فقط: «إنّه تعنّتٌ خالص، سياسة متعنتة»، وهذا سبب طرده».

قال هيرش، «كففت عن اعتقادي بأنّني متحرّرٌ من أوهام السي آي إيه»، «إنّهم مدرّبون على الكذب منذ أمد طويل. سيكذبون على رئيسهم، سيكذبون بالتأكيد على الكونغرس، وسيكذبون على الشعب الأمريكي. هكذا هم».

(كان هيرش يتحدّث بدعوة من كلية السلك الخارجي في جامعة جورج تاون، التي تدير فرعاً جامعياً في قطر).

(❖) منظمة كاثوليكية رومانية من الكهنة والدنيويين، تأسست في العام ١٩٢٨ بهدف إشاعة المثل الدينية في المجتمع

■■

أسطول حربي إيراني يعبر السويس إلى المتوسط

أعلن المستشار القانوني الأسبق لهيئة قناة السويس، محمد داود، أن إدارة الهيئة ستسمح بمرور سفن الأسطول الحربي الإيراني في مرفق القناة، بعدما أعلن وكيل قائد سلاح البحر في الجيش الإيراني، الأميرال غلام رضا خادم بي غم، أن أسطولاً عسكرياً إيرانياً سيتوجه إلى البحر الأحمر والبحر الأبيض في الأيام المقبلة، للمرة الأولى في تاريخ البلاد، مؤكداً مشاركة فرقاطتين أو ٤ في كل مهمة.

وأضاف داود أن إدارة القناة لا تملك منع مرور أي سفينة للمجرى الملاحي ما دامت ملتزمة بشروط المرور، باستثناء السفن التي تكون دولها في حال حرب مع مصر، مشيراً إلى أن سفن الدول التي لها نشاط نووي تخضع لإجراءات التفتيش الدقيق للتأكد من مطابقة الشحنة التي تحملها مع الوثائق المقدمة.

في هذا الوقت، نجح المهندسون الإيرانيون في صناعة أول باخرة عابرة للمحيطات «إيران أراك» وتدشينها برغم الحظر المفروض على البلاد منذ انتصار الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩.

وأفادت وكالة «أنباء فارس» الإيرانية بأن صنع الباخرة (إيران أراك) يعدّ بمثابة بداية جيدة في مجال صناعة السفن العابرة للمحيطات، وبذلك أصبحت إيران تحتل المرتبة الأولى في صناعة مثل هذه السفن الضخمة في الشرق الأوسط.

«الأخبار»

طائفياً.. الكل مغلوبون في لبنان

◄ عبادة بوظو

أظهرت مجريات الثلاثاء ٢٠١١/١/٢٥ في لبنان نذر بشاعة المنزلق الذي يجري دفع بلاد الأرز إليه في ظل الاستقطاب والشحن المذهبي- الطائفي غير المسبوق بمداه وتأثيره ولا حتى عشية اندلاع الحرب الأهلية حين لم يكن لدى اللبنانيين ومحيطهم العربي والإسلامي واسطة واسعة الانتشار إلا الإذاعات وبعض محطات التلفزة المتأخرة بأخبارها، وليس فضائيات البث الإعلامي المباشر، متضاربة التمثيل والمصالح والرؤى.

في ذلك اليوم الذي شهد عصره تكلل فصول الاستشارات النيابية- رغم كل الضغوط والاستفزازات والترهيب- بتسمية نجيب ميقاتي رئيساً مكلفاً لتشكيل الحكومة اللبنانية المرتقبة(!) برز منذ صباحه في كل من طرابلس وصيدا ما رددت ماكينة الحريري وبقايا ١٤ آذار من أنه «شارع سني» كان واضحاً أنه «مستقبلي» الانتماء و«قواتي» الدعم، «خارج عن عقاله»، ولكنه فعلياً كان استعراضاً للقوى فاشلاً بالعصي والسكاكين، تمهيداً لما يلوح به هؤلاء من احتمالات استخدام ميليشياتهم المعاد تنظيمها وتسليحها بدرجة عالية، ولكن غير منضبطة كما جرى في العرض الأولي المشين..

في المقابل وبصورة مختلفة كلياً برز في بعلبك «شارع شيعي» منظم ومنضبط سياسياً، ولكنه بالمعنى الطائفي الضيق ومن دون وضع إشارات مساواة سياسية، لا يقل استفزازاً، من جهة، ولا يعلم أحد، من جهة أخرى، متى يخرج عن عقاله سياسياً وطائفياً إذا ما استمرت ماكينة الشحن والاستفزاز، والاستفزاز المضاد.

ما يزيد من هذه الخشية هو السلوك «الحريري- المستقبلي» الذي يُظهر بوضوح أنه «مُسقط في يده وخاسر لا يريد أن يعترف بخسارته»، مدعوماً بتعليقات دولية، وتحديداً من واشنطن وباريس، توحي باستكمال تحضير مسرح الاضطراب المقبل في لبنان بما يعنيه ذلك من زيادة زرع فتائل الانفجار وعودة موجات الاغتيال السياسي، وسط تربص «إسرائيلي» للانقضاض العدواني في لحظات الانشغال الداخلي «المثلى».

الحريري في «خطاب الاعتذار» عن انفلاتات «يوم الغضب» الذي دعا إليه تياره دون سواه يتحدث عن ضرورة حماية «الخط الوطني» من دون أن يوضح خط من، ويعزف على وتر «كرامة السنة» ويتبعها تحريضاً بـ«ولكن..» في استدراك يراد له أن يكون غير مجدي مع اعتماد المتحدث نبرة «المغلوب على أمره»، في وقت يؤكد فيه فريق المعارضة السابقة (الأكثرية النيابية والشعبية حالياً) تمسكها بصيغة «لا غالب ولا مغلوب»، مع ترداد جميع «وكلاء الطوائف» لمقولات «العيش المشترك» و«السلم الأهلي».

لكن بالمعنى الجوهري، ومع أهمية الاستقطابات السياسية وتبدلاتها في لبنان بالمعنى التكتيكي، (ومرة أخرى من دون وضع الجميع في خانة واحدة) عن أي سلم أهلي وعيش مشترك حقيقي يتحدث ملوك طوائف لبنان، في ضوء الإستحقاقات السياسية والاقتصادية الاجتماعية المتداخلة لبنانياً وإقليمياً ودولياً الماثلة أمام الشعب اللبناني بمعنى الكيان الوطني؟

ببساطة نظرياً، يتطلب ذلك نسف الكيان الطائفي اللبناني أولاً لأن الجميع «مغلوبون» بآلياته القائمة، ولكن ذلك يعني عملياً نهوض القوى والأحزاب «مافوق الطائفية» لمسؤولياتها ودورها، وفي المقدمة منها رفاقنا الشيوعيون اللبنانيون وباقي تيارات اليسار، من أجل تحقيق هدف وحيد يتمثل في إعادة تشكيل الفضاء السياسي اللبناني مع إعادة الاعتبار للبعد الطبقي الوطني بالمعنى الواسع للصراع الداخلي وتقديم البرامج السياسية بناءً عليه، وليس إضافة هذا البعد كتلوينة وزينة في الخطابات السياسية المنطلقة والمحكومة في نهاية المطاف حتى الآن بالمفهوم والمصلحة الطائفية الضيقة.

في هذه الأثناء يبقى على حكومة ميقاتي في كل الأحوال، إن سمحت أصابع التآمر الدولي الصهيوني بتشكلها وإطالة عمرها، الالتفات الجدي للمصالح الاجتماعية المعيشية للبنانيين، وبالمعنى السياسي المباشر تنفيذ مطالب القوى الوطنية اللبنانية بخصوص المحكمة الدولية، أي تحويل ملف شهود الزور للمجلس العدلي، سحب القضاة اللبنانيين من المحكمة، سحب التمويل اللبناني لها، بما ينزع، أو على الأقل يعرقل عمل واحد من أخطر صواعق الانفجار المبيت للبنان، والمتمثل في القرار الظني ولوائح الاتهام المرتقبة خلال أسابيع للنيل من المقاومة اللبنانية وسلاحها الدفاعي.

«يتبع لاحقاً»، فكما يقول «ساسة» لبنان: لكل حادث حديث..!

o.bozo@kassioun.org

حدادة: برنامجنا لإنقاذ الوطن وليس النظام السياسي الطائفي

«إن الذهاب إلى حكومة باتجاه الترقيع وشعارات التوافق والشراكة ذات الطابع الطائفي والمذهبي وعودة من يمثل مذهباً إلى الحكومة الجديدة المزمع تأليفها، بالشعارات والانتماءات الطائفية والمذهبية والاقتصادية والخارجية كلها شعارات تخيف اللبنانيين لأنها تدل على أن الفتنة مستمرة والتآمر مستمر ومصالح الناس الاقتصادية- الاجتماعية والوطنية مازالت مؤجلة وليست من أولويات القوى السياسية، وأي حكومة بشعارات كهذه غير قادرة على تحقيق التغيير الحقيقي. المطلوب السير في اتجاه إنقاذي في مواجهة التعبئة والتحريض المذهبي بشعارات وطنية، والحكومة الجديدة إذا كانت تريد فعلاً إدخال البلد في مرحلة إنقاذ حقيقي فإنها بحاجة إلى برنامج إنقاذي، إلى مشروع وطني للإنقاذ».

تحركات الثلاثاء لم تكن شعبية ولم تكن عفوية...

كلام الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني د. خالد حدادة جاء خلال لقاء إذاعي يوم ٢٠١١/١/٢٦ في برنامج «رأي في السياسة» عبر أثير إذاعة «صوت الشعب» اللبنانية، جاء فيه أيضاً:

الشارع في تونس يتحرك ولقد فتح باباً حقيقياً من أجل التغيير، وبالأمس تحرك الشارع في مصر تحت شعارات ديمقراطية اجتماعية تسعى لتغيير ما هو جاثم على صدر الشعب المصري، وفي لبنان أيضاً فإن التحركات الشعبية هي تحركات مفهومة ولكن مشكلة تحركات الأمس هي في الشعارات وفي التعبئة المذهبية، وفي القوى التي تؤجج التحريض المذهبي في لبنان، لذلك أتمنى على وسائل الإعلام، خاصة تلك غير التابعة للقوى والأحزاب المذهبية أن تدقق في كلامها عن الشارع وعن التحركات الشعبية فنحن في بلد نعاني فيه من قلة ومحاصرة التحركات الشعبية التي لها أهداف وطنية واجتماعية محددة. لذلك لا يجب أن نلعب لعبة هؤلاء المسؤولين الطائفيين والمذهبيين الذين يعممون الحقد المذهبي والطائفي على حركة الشارع. فنحن يجب أن نحدد أن الحركة التي جرت بالأمس تحت شعارات مذهبية وفي إطار تأجيج الحقد المذهبي واستعمال الشارع في شعارات تؤجج الصراع الطائفي والمذهبي وتخدم تحقيق أبعاد تحريضية على الفتنة في هذا البلد هي نتاج نظام سياسي طائفي وهذا النوع من التحركات مدان بشعاراته ومدان باستهدافاته باستخدام الفقراء.

بالأمس كانت إحدى هذه المحاولات من قبل جهة سياسية شعرت بأنها سوف تخسر السلطة وهذه الجهة السياسية شاءت أم أبت ترتبط بخطة خارجية منذ عام ٢٠٠٤، أي منذ صدور القرار ١٥٥٩، ومن الواضح اليوم أن هذه الجهة لم تعد تتكر التبعية للقرار ١٥٥٩ والمسؤولية عنه وهو الذي وضع أمن البلد ومصيره واستقراره واقتصاده وقضاءه في مجال التدويل وفي مجال خدمة المشاريع الخارجية البعيدة عن سيادة لبنان وعن حقه في تحرير أرضه المحتلة وعن حق شعبه في العيش باستقرار وبنوع من العدالة.

ولكن بعض الأطراف السياسية تحاول زج الناس والجماهير الشعبية في خدمة مشاريع مذهبية تقسيمية. وإن يوم أمس كان حالة تجريبية لما أعلنه أحد المسؤولين العرب (هو وزير خارجية السعودية) خلال الفترة الماضية من خوف «مفترض» على لبنان من التقسيم ومن «الكنتنة» (التقسيم إلى كانتونات- قاسيون).

وهنا علينا التدقيق بأن تحرك يوم أمس لم يكن تحركاً شعبياً ولم يكن عفوياً. وإن جميع المراقبين يعرفون بأن الأعداد التي نزلت إلى الشارع لا يمكن أن تكون تعبيراً عن تحرك شعبي، فهي أعداد غير شعبية كانت موجهة لقطع أوصال البلد تحت شعارات مذهبية محددة للرد على تحركات أخرى مماثلة حصلت في الشارع بالنمط نفسه فمثلاً في طرابلس والشمال هناك حوالي ٥٠٠ ألف نسمة لم ينزل منهم أكثر من ٢٠٠٠ نسمة، وفي إقليم الخروب مئات الآلاف لم ينزل منهم سوى العشرات من أعمار معروفة وبإستهدافات معروفة، وكذلك في المناطق الأخرى جرى الأمر نفسه.

ولكن شعبنا بوعيه للظروف التي سادت ودور القوى الأمنية أفشل الجزء الأول من المخطط. ولكن ذلك لا يعني أن المخطط الأميركي- الإسرائيلي المتكل على تأييد قوى عربية واضحة قد انتهى، فهو في بدايته، ومشروع الفتنة الأمريكي في لبنان أيضاً في بدايته ونعتقد بأن هذه المحاولات ستتكرر في المستقبل تنفيذاً للمشروع الذي أعلن عنه عربياً ودولياً بإدخال البلد في فتنة لتفتيته وتقسيمه بما يتناسب مع المشروع الأميركي للشرق الأوسط الجديد.

أن أحداث الأمس وضعتنا رغم فشلها أمام مفترق خطير: إما أن يتجه البلد نحو تعميق الشحن والتعبئة المذهبية وتعميمها على مكونات المجتمع اللبناني، وبالتالي العيش مجدداً ضمن محاولة الترقيع تحت شعارات إعادة التوافق والشراكة ذات الطابع المذهبي، أي أن نذهب في هذا الاتجاه وما يعنيه من استمرار في التحاصص وللأجواء الطائفية التي تؤمن الفتن والارتهان للخارج ونكون بهذه الحالة قد دخلنا مرحلة مؤقتة من الهدوء بشروط وموازين قوى أفضل بقليل ولكنها غير قادرة على التغيير الحقيقي، أو أن نتجه فعلاً في الاتجاه الإنقاذي بشعارات سياسية، تكون فعلاً في مواجهة التعبئة والتحريض المذهبي إلى أي فئة انتمى هذا التحريض، وتكون مواجهتها بشعارات وطنية وليس بمنطلقات مذهبية وطائفية، نذهب لمواجهة جو التحريض الطائفي والمذهبي والتعبئة الممارسة بانتماء وطني. وعليه فإن الحكومة الجديدة إذا كانت تريد فعلاً الإنقاذ فإنها بحاجة إلى برنامج إنقاذ ومشروع وطني للإنقاذ يرتكز على معالجة البؤر الفتنوية وعلى معالجة الفساد السياسي وعلى معالجة الحالة الطائفية وذلك انطلاقاً من تنفيذ ما ورد في اتفاق الطائف من إلغاء للطائفية وقانون انتخابي ديمقراطي والاهتمام بأولويات الناس الحقيقية من كهرباء وماء وتخفيض للضريبة على المحروقات وغيرها من السلع التي تشكل سرقة للبنانيين لحساب القروض والديون التي ذهبت بدورها إلى جيوب المتمولين الذين يسرقون الناس بحجة الدفاع عنهم وعن مصالحهم وعن انتماءاتهم المذهبية والطائفية. وفي هكذا مشروع إنقاذي وطني حقيقي نرى فعلاً الطابع الوطني إذا كرسنا الطابع المقاوم للبنان، المقاوم للمشروع الأميركي المقاوم لإسرائيل المتعاطي مع المحكمة الدولية كنتاج للتدخل الخارجي في الحياة الداخلية والباحث عن الحقيقة في إعادة الاعتبار للقضاء اللبناني كقضاء وطني مستقل وليس عبر الرهان على قضاء دولي تبين مساره وتسييسه، فنحن كحزب لم نكن، في يوم من الأيام، من المراهنين على استقلالية القضاء الدولي، بل كنا، وما زلنا، نؤكد على تبعيته للقرار الدولي العالمي وبشكل خاص لمجلس الأمن ولمن يسيطر عليه.

(المطلوب في المواجهة هو) قانون ديمقراطي حقيقي للانتخابات يمثل المواطنين اللبنانيين وليس الطوائف، يمثل الشعارات الوطنية للمواطنين اللبنانيين وليس انتماءاتهم الطائفية والمذهبية، وذلك قبل أي بحث في تشكيل أي حكومة، لأن المطلوب ليس إعادة التوازن للبناء السياسي الفوقي، كما يحكى اليوم، بل المطلوب إعادة التوازن للوطن.

وحول مطالبة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله بحكومة شراكة وطنية وقوله «إننا أمام فرصة حقيقية في هكذا حكومة على قاعدة لا غالب ولا مغلوب وتمنيه الرئيس المكلف نجيب ميقاتي بمشاركة الجميع في حكومته» فهي تعيدنا إلى نقطة الصفر. نحن نطرح برنامجاً لإنقاذ الوطن وليس لإنقاذ النظام السياسي الطائفي. لقد أختبر أركان حزب الله وغيرهم منذ العام ٢٠٠٥ سياسة عدم تكامل عملية التحرير والموقف الوطني المقاوم مع عملية التغيير الديمقراطي في الداخل، ماذا أنتجت هذه السياسة؟ أنتجت بلداً أوصاله مقطعة، أنتجت «بروفا» لكنتونات مذهبية، أنتجت الانقسام والتفتيت المذهبي، أنتجت، وإن فشلت بالأمس، حالة يمكن أن يبني عليها العدو الأميركي- الإسرائيلي إمكانية استكمال مشروعه في فترة لاحقة.

وقال حدادة إن أهم موقف للنائب جنبلاط بالأمس هي إشارة عودته إلى الموقع الوطني وإعادته للموضوع إلى طابعه السياسي وليس المذهبي. وتمنى حدادة أن يستطيع جنبلاط والحزب التقدمي الاشتراكي استكمال هذا النهج بخطوات أكثر عمقاً في الفترة المقبلة. ■■

سلطة العار... مجدداً

◄ محمد العبد الله

لم تكشف وثائق قناة الجزيرة «المستور» فقط، بل قامت بمسح مساحيق التجميل عن الوجوه البلاستيكية، اللزجة والبشعة، لتظهر الحقيقة عارية، علها تسقط الغشاوة عن عيون البعض! قطاع واسع من أبناء شعبنا وأمتنا، لم تعقد الدهشة لسانه، كما فعلت بصائب عريقات في اليوم الأول لنشر الوثائق، لأن مضمونها لم يكن مفاجئاً للمتابعين والمهتمين، لسبب بسيط وواضح. فالوظيفة التي جاء اتفاق أوسلو سيئ الصيت، للقيام بها، عبر تقديم التنازلات، التي تقود للتخلي عن الوطن، وعن ثوابت القضية الفلسطينية، بدأت بالظهور العلني المبكر، على يد قيادة سلطة الحكم الذاتي المحدود.

مع استكمال نشر الوثائق التي تابعها عشرات الملايين، تكون بعض سجلات المفاوضات «الإسرائيلية»- الفلسطينية قد أصبحت بين يدي أعداد متزايدة من أبناء الشعب. هذه الوثائق وصفتها هيئة تحرير صحيفة «ذا غارديان» البريطانية قبل أيام، بأنها «رسالة الانتحار الأطول في التاريخ»، مضيفة «إنه من الصعب تحديد من يرتسم بصورة أسوأ؛ القادة الفلسطينيون الضعفاء والجبناء والمتحمسون لكيل المديح لنظرائهم «الإسرائيليين»، أم «الإسرائيليون» المهذبون في كلماتهم والمحتقرون في أفعالهم، وربما الأمريكيون بالذات والذين تتجلى حياديتهم في تهديد الضعيف وشد أزر القوي. هذه الأطراف الثلاثة تعمل سوية على إقامة دولة دمية باسم فلسطين تكون فاشية في أحسن الأحوال، وبديلا لقوة الاحتلال في أسوأ الأحوال».

هذه هي السلطة/الدمية التي لا تملك أية شرعية في سلوكها السياسي، بل وفي مسوغات وجودها، طالما أنها تتنازل، وتتخلى عن الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني. بضعة أفراد، هم وكلاء مصالح لمئات من «القطط السمان»، ومتعهدون «رسميون» لتنفيذ المخططات الاستعمارية/ الصهيونية، القذرة، التي يحاولون عبثاً، «تجميلها»! وهؤلاء هم المعتمدون لدى بعض الأنظمة العربية «المعتلة». لكن كل هذا الغطاء الدولي والإقليمي لن يستطيع توفير الدعم لهذه السلطة على الاستمرار للأبد، على الرغم من المليارات التي تدفعها الدول المانحة، التي يذهب معظمها لشبكات الفساد الواسعة داخل السلطة. لن يستطيع كل أولئك إقناع الملايين، بأن فلسطين التاريخية ليست وطنهم. وبأن القدس العربية الموحدة ليست عاصمة وطنهم السيّد، المحرر.

بذات الليلة التي بدأت فيها «الجزيرة» نشر فضائح السلطة، كان محمود عباس يتحدث في القاهرة أمام رؤساء تحرير الصحف المصرية، وعدد من الإعلاميين. تحدث عن «خياراته» السلمية، وعن علاقة هذه الخيارات بالاستحقاقات، التي حددها بـ«الاستحقاق الأول: إعلان الرئيس الأمريكي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي أنه يأمل أن يرى دولة فلسطين عضواً كاملاً في الأمم المتحدة في سبتمبر المقبل». أما «الاستحقاق الثاني: أن الرباعية الدولية اتفقت على أن تبدأ المفاوضات في سبتمبر الماضي وتنتهي في سبتمبر المقبل». أما «الاستحقاق الثالث: فهو فلسطيني، فنحن تعهدنا إننا خلال مدة عامين تنتهي في سبتمبر أن ننشئ كل مقومات الدولة الفلسطينية، ونحن في سبتمبر نكون قد انتهينا من إقامة جميع مقومات هذه الدولة ومؤسساتها». لكن اللافت في حديثه لوسائل الإعلام، كان الموقف/ اللغز! يقول عباس إن «القيادة الفلسطينية، ستتخذ قراراً لم يخطر على بال أحد إذا فشلت الخيارات المطروحة بشأن عملية السلام... إننا لن نعلن عن هذا الخيار إلا بعد شهر سبتمبر القادم بعد أن يتم الانتهاء من الاستحقاقات الثلاثة».

فجأة، تعود لغة التهديد للحديث الرسمي لرأس السلطة. لكن مصير الوطن والشعب، لا يخضع للعبة الكلمات المتقاطعة، ولا لأحجية «حزر... فزر». فما نراه على أرض الواقع في الضفة المحتلة، يشي بالمزيد من التنازلات، وبتصعيد متواتر من «القمع والغلاء والفساد» التي يعاني منها المواطن، (إلى جانب) الاضطهاد الذي يلاحق كل من يعترض على سياسة السلطة، وعلى الاحتلال. وتتنوع مظاهر ذلك، مابين الاعتقال، وتكميم الأفواه، الذي كانت آخر تجلياته، محاولة الاعتداء على مكتب قناة الجزيرة في رام الله المحتلة، والغلاء الذي دفع بالعديد من النقابات للتهديد بالإضراب المفتوح من أجل زيادة الرواتب وضبط الأسعار. أما الفساد ورموزه، فهو مادة الحديث اليومي في جلسات الناس، خاصة، ما يتعلق بسرقات «الكبار» الذين تفتح ملفات بعضهم، وتغلق سجلات آخرين، حسب درجة الفضائح، ومستوياتها، ورموزها.

لم تكن وثائق «كشف المستور» سوى إعلان صاخب عن حالة موت معلن لسلطة، توفر الخدمات للاحتلال منذ سنوات. سلطة لا تسوق الوهم، عن السلام والاستقرار والتنمية، بل تسعى للتنازل عن الوطن. وحصاد السنوات العجاف الأخيرة، لا يترك مجالاً للتأويل أو الالتباس، حول طبيعة الدور الذي وُكلت به هذه السلطة.

في ظل عرض هذه الحقائق على مئات الملايين، تكون لدى قوى المقاومة، الفلسطينية والعربية، مادة تحريض مباشرة، أصبحت تمتلكها حالة شعبية/ مجتمعية، يمكنها أن تؤسس، لقيام أطر سياسية تعمل على لعب دورها التاريخي في الحفاظ على المشروع التحرري للشعب والأمة، في تطوير وتصعيد المواجهة مع كيان العدو الصهيوني، والمخططات الإمبريالية.

إن قدرة الجماهير العربية تتضح يوماً بعد يوم، وما تشهده أكثر من ساحة عربية، يشير إلى أن مرحلة جديدة بدأت في الظهور، بفعل التحرك المجتمعي الواسع في وجه قوى، تمارس القمع والاضطهاد، وتسرق لقمة العيش الكريمة من فم المواطن، وتقيم علاقات مع كيان العدو الصهيوني، وتفتح بلادها لنهب قوى الرأسمالية المتوحشة. إن أكثر من مدينة وعاصمة عربية على موعد قريب مع أيام «الغضب الساطعة»، ولن تكون مدننا العربية الفلسطينية بعيدة عنها.

■■

تقييم أولي للانتفاضة المصرية ـ حتى الآن

◄ إبراهيم البدراوي – خاص قاسيون

الاستجابة للدعوة إلى الاحتجاج (يوم الغضب ٢٥ يناير) أوسع مما تصور أي أحد. المشاركون في غالبيتهم الساحقة شباب لم يشاركوا في أي نشاط سياسي أو حزبي. وهو ما حول الغضب تضامنا مع شباب أقدم على الانتحار إلى انتفاضة حقيقية.

شعارات الانتفاضة تنحو بوضوح شديد إلى الجذرية، ذات طابع سياسي (الشعب يريد إسقاط النظام) أو ذات طابع اجتماعي جذري.

تزامنت تحركات الانتفاضة في أهم محافظات مصر. في القاهرة التي كانت تتم عمليات حصار شديدة للوقفات الاحتجاجية تم اختراق الحصار وتحولت الوقفات الاحتجاجية إلى مظاهرات عارمة في أحياء عديدة، إلى أن تمكنت أعداد كبيرة في المساء من الاعتصام في ميدان التحرير.

أهم المحافظات التي شاركت بفعالية في الانتفاضة مع يومها الأول هي الاسكندرية– الدقهلية (المنصورة)– الغربية (المحلة الكبرى، طنطا)– السويس– دمياط– بور سعيد– الفيوم– سيناء، ومشاركات بمستويات أقل في محافظات أخرى.

- التظاهرات ضمت مئات ألوف المتظاهرين تعد هى الأكبر منذ ثلث قرن (انتفاضة يناير ١٩٧٧). مع اتساعها وجذرية شعاراتها بدأت مواجهتها بعنف شديد، وسقط عدد من القتلى، أما الجرحى بالمستشفيات فتفيد التقديرات بأنهم حوالى ٧٠٠ إلى ٨٠٠، عدد كبير منهم في المستشفيات قيد الاعتقال تحت حراسة الشرطة.
- رغم الحملات الإعلامية المحمومة من السلطة، إلا أن هناك تعاطفاً شعبياً واسعاً مع الانتفاضة.
- أن الانتفاضة رغم القمع استمرت لليوم التالي، حيث توالى القمع والاعتقال، ونرى أن قوة الدفع وراء استمرارها حتى الآن (حتى وان اقتصرت في عدد كبير من المواقع على عمليات كر وفر) تعود قوة الدفع إلى عاملين هما الاحتقان الشديد المختزن لسنوات نتيجة سياسات السلطة، والثاني هو أن دماء قد أريقت برصاص الشرطة. لذلك فإنها لم تنته، قد تأتي فترة هدوء، ولكنها سوف تكون أكثر شمولا واتساعاً وجذرية.
- أن الانتفاضة بقواها سبقت النخبة السياسية المصرية بكل مكوناتها، سواء في التظاهرات الواسعة أو في جذرية الشعارات التي تجاوزت المطالب الإصلاحية.

لا يستطيع أي تيار أو جماعة سياسية الادعاء بأنه صاحبها. بل تفاوتت المواقف من الأحزاب الرئيسية المعارضة. فبينما عارضها وأدانها حزب التجمع، وقف الحزب الناصري خارج المعادلة بسبب صراعاته الداخلية. لكن حزب الوفد أعلن تأييده لها بعد اتساعها. ولم يشارك فيها سوى حزب الجبهة الديمقراطية الليبرالي. وشارك الإخوان بشكل محدود وكذا الجمعية المصرية من أجل التغيير، حيث يقف جميع هؤلاء تحت سقف منخفض لا يتناسب مع جذرية الانتفاضة وشعاراتها.

القوى الجذرية المشاركة هي حركة كفاية– حزب العمل (المجمد)– حزب الكرامة– الاشتراكيين الثوريين– حركة اليسار المصري المقاوم، وجماعات شبابية جذرية عديدة.

تجري محاولات لاحتواء الانتفاضة من القوى الإصلاحية.

المهمة المطروحة أن تظل جذوة الانتفاضة مشتعلة. وأن تجري دراسة وحوار عميق لتطويرها في مواجهة سلطة مصابة بحالة من الهلع الشديد لجأت إلى الخيار صفر في المواجهة. غير أن الايجابي هو أن حالة من الحماس الشديد تتملك الشباب وقطاعات واسعة من الشعب. لذلك فإن جدول أعمالنا الراهن هو كيفية استمرار وتطوير الانتفاضة إلى عصيان مدني يقتلع النظام القائم.

شتان ما بين الغضب التونسي والغضب اللبناني

◄ حمزة منذر

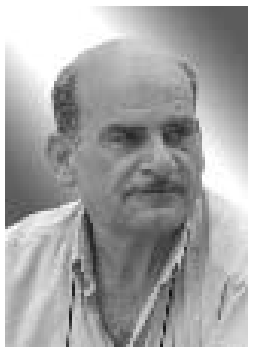

هرب الطاغية والدكتاتور زين العابدين بن علي وحاشيته مع ما نهبه من أموال وذهب، ولكن الشعب التونسي لم يوقف انتفاضته ونضاله وغضبه ضد النظام وحكومته الوريثة والمليئة برموز النظام السابق، مطالباً بتشكيل حكومة تحظى بثقة الشعب ومحاسبة مغتصبي حقوقه السياسية والاقتصادية والديمقراطية. وهذا ما يعبر عن نضج الوعي السياسي والاجتماعي والطبقي المتراكم لدى مختلف شرائح وطبقات الشعب الفقيرة في تونس على مدى ربع قرن تقريباً في ظل الاستبداد والعسف.

أما في لبنان فيختلف الوضع تماماً حيث السلطة ليست أكثر من ناتج الصراع بين الدولة الأجنبية. الاستعمارية التي تتصرف بالتوازنات الطائفية خدمة لمصالحها ومصالح أتباعها من طواغيت المال المحليين، الذين اجتهدوا وبكل السبل على تغييب المسألة الاجتماعية– الاقتصادية عن وعي الجماهير. لكن النموذج التونسي بكل أبعاده القريبة والبعيدة استعاد حضور المسألة الاجتماعية– الاقتصادية وجعلها عنواناً لخلخلة بنيان النظام الرسمي العربي بدوله المتحالفة على حماية دكتاتورية رأس المال والفساد رغم كل ما بينها من تنافر في قضايا لا يتسع المكان لذكرها الآن!

إن نهج السياسات الليبرالية التي رسختها المؤسسة الحريرية في لبنان تجلت بوضوح ليس فقط بجمع الثروات الطائلة لعائلة الحريري وحلفائه من طواغيت المال، بل في سيطرتها التامة على «البنك المركزي» ومحاولاتها المستمرة لإيجاد الحاضنة الطائفية لاستمرار إمساكها بناحية الاقتصاد كليا، وبالوقت ذاته عملت المدرسة الحريرية القائدة للسياسات الليبرالية ـ الاقتصادية المتوحشة، على المزاوجة بين الخطاب السياسي والعداء اللفظي ضد «إسرائيل» وبين الدفاع عن الفساد وحمايته. وهذا ما أوحل وأغرق لبنان بـ/٦٣/ مليار دولار من الديون تراقفت مع تراجع خطير في مستوى معيشة الشعب وارتفاع معدلات البطالة مع كل ما رافق ذلك من محاولات «تأريض» مستوى الغضب الطبقي– الشعبي بتعميق العداء الطائفي ونقل العداء من جبهته الحقيقية ضد العدو الصهيوني إلى الداخل اللبناني وهذا ما ميز الخطاب السياسي لفريق ١٤ آذار وسلوكه على الأرض، وخصوصاً ضد المقاومة، وحزب الله بالتحديد، بعد انتصار تموز ٢٠٠٦.

وبعد تغير ميزان القوى في لبنان سياسياً لمصلحة القوى الوطنية وقوى المقاومة لجأ فريق الحريري الابن إلى «شد العصب الطائفي» أكثر من ذي قبل لاختصار طائفة بكاملها «برجل واحد» هو سعد الحريري الذي جاءه المدد من مجلس المفتين ومن المحكمة الدولية التي سارعت إلى إصدار «القرار الاتهامي». كما دخلت على الخط بعد سقوط حكومة الحريري، دول ورؤساء وملوك ووزراء أجانب وعرب يهددون بالويل والثبور إذا ما جرى تكليف غير الحريري لرئاسة الحكومة القادمة.

لاشك أن كل هذا «الاستنفار» الدولي والرجعي العربي بما في ذلك الدعم الإعلامي الإسرائيلي للحريري يخفي خلفه مصالح واعتبارات سياسية إستراتيجية لتلك الدول في لبنان والمنطقة في ظل تعثر المشروع الأمريكي في المنطقة الممتدة من جنوب وشرق المتوسط حتى قزوين وآسيا الوسطى مع ما يفتحه ذلك من احتمالات إقدام التحالف الإمبريالي– الصهيوني على عدوان جديد ضد لبنان وسورية وإيران بالجملة أو بالمفرق.

بعد أن تبين لفريق ١٤ آذار أن توازن القوى في مجلس النواب اللبناني في طريقة لتحويل الأكثرية إلى أقلية، سارعت «الأمانة العامة» لفريق المستقبل وحلفائه إلى عقد اجتماع رسمي تم الطلب فيه من الأمم المتحدة وجامعة الدولة العربية والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي «حماية لبنان»، أي تدويل القضية اللبنانية وإعادة عجلة التاريخ إلى مطلع الثمانينيات من القرن الماضي عندما جاءت القوات الأطلسية بالتوازي مع العدوان الإسرائيلي، لكن الشعب اللبناني– الذي لم يكن يمتلك من عناصر القوة المتوفرة لديه اليوم– هزم تلك القوى الاستعمارية وبدأ مسيرة المقاومة الباسلة ضد الاحتلال الصهيوني وصولاً إلى عام ٢٠٠٠ عام التحرير.

وبعد أن فشل طلب التدويل لجأ تيار «المستقبل» إلى ما اسماه «يوم الغضب» لم يرفع فيه ولا مطلب وطني أو اجتماعي، بل أن أهم ما طرح فيه من شعارات:

إعادة الحريري لرئاسة الحكومة تحت تهديد بخراب البلد مع كل ما رافق ذلك من تخريب واعتداءات على الجيش ووسائل الإعلام مع أن الأكثرية الساحقة «للغاضبين» هم من الفقراء جداً، جرى شحنهم طائفياً حتى لا يستفيقوا أو يعرفوا شيئاً عمن نهب قوتهم ومقدراتهم وخدعهم منذ أوائل التسعينيات وحتى الآن، ألا وهو «المدرسة الحريرية» ووريثها السيد سعد الحريري والذي مازال يرفض أية فرضية باشتراك الكيان الصهيوني في اغتيال والده!!

الآن وبعد خروج الحريري من السباق على رئاسة الحكومة في لبنان نؤكد مجدداً أن العدالة الاجتماعية والحرب على الفساد هي الشرط الضروري ليس فقط لإلغاء الطائفية في لبنان، بل لانتصار المسألة الوطنية ومشروع المقاومة الشاملة ضد التحالف الإمبريالي– الصهيوني في المنطقة!

h.monther@kassioun.org

من خسر الشرق الأوسط؟

◄ باتريك جي بوشانان
ترجمة قاسيون

يعاني اليوم الذين تعلو رؤوسهم التيجان من القلق، خاصةً في المغرب والشرق الأوسط.

فقد ولّدت تنحية رئيس تونس زين العابدين بن علي موجات ارتدادية من الرباط إلى الرياض.

يجب على المستبدّين والأمراء والملوك أن يسألوا أنفسهم: إذا استطاع المتظاهرون إسقاط بن علي على الرغم من القوّات الأمنية الوحشية التي كانت تحيط به، فما الذي سيمنع حدوث ذلك في أماكن أخرى؟ فملايين من الشباب المناضلين والذين لم يتمتعوا بالثروة الناتجة عن النفط والغاز سيسألون: إن استطاع التونسيون إسقاط نظام بغيض، فلماذا لا يستطيعون فعل ذلك؟

لم يكن لأمريكا دورٌ في هذه الثورة، وكان الفساد المستشري قد روّع دبلوماسيينا.

ومع أنّ بن علي كان حليفاً في الحرب على الإرهاب، لكنّ ما حدث في تونس قد يشكّل سلسلة من الانفجارات المدمّرة تقوّض موقع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

لا تنهض الديمقراطية دوماً في أعقاب سقوط المستبدّين. وفي الشرق الأوسط، ليست الديمقراطية بالضرورة حليفاً للولايات المتحدة. فسقوط الملك فاروق في العام ١٩٥٢ أوصل الكولونيل عبد الناصر إلى السلطة في مصر. وخلع الملك فيصل وقتله في العراق في العام ١٩٥٨ أوصل في نهاية المطاف صدّام إلى السلطة. كما حل القذّافي في محلّ الملك إدريس بعد إسقاطه في العام ١٩٦٩. وأدّى سقوط الإمبراطور هيلاسيلاسي في إثيوبيا في العام ١٩٧٤ إلى صعود نجم الكولونيل منغستو هيلاميريام. كما أنّ سقوط شاه إيران في العام ١٩٧٩ أوصل آية الله الخميني إلى السلطة.

غالباً ما يستخدم المثل السائد: «شيطانٌ تعرفه خيرٌ من شيطان تجهله».

وينبغي أن تكتّسح المنطقة موجةٌ جديدةٌ من الثورات، حتى يمكن لنا مشاهدة الانهيار النهائي للسياسة الخارجية للمحافظين الجدد التي أرستها إدارة بوش الابن.

استندت تلك السياسة الشرق أوسطية إلى عدّة دعامات: تأييدٌ غير مشروط لإسرائيل، غزواتٌ لطرد الأعداء من أفغانستانَ والعراق، واحتلال الولايات المتحدة لهذين البلدين لإعادة إنشائهما وهداية هذين الشعبين إلى الديمقراطية.

قبل مغادرة بوش لمنصبه، أشاعت تلك السياسات موجةً من العداء في المنطقة للولايات المتحدة، فأصبح بوش نفسه، وفق استطلاعات الرأي، أسوأ من أسامة بن لادن في نظر «جماهير المؤمنين».

وحين أعلن بوش في خطاب تنصيبه في العام ٢٠٠٥ أنّ هدفه «إزالة الاستبداد من العالم»، داعياً إلى إجراء انتخابات في الشرق الأوسط، حصد نتائج سياساته.

في فلسطين، فازت حماس بالسلطة.

في لبنان، جعل حزب الله من المكاسب التي حقّقتها الحكومة اللبنانية دافعاً لإسقاطها.

في مصر، حين سمح حسني مبارك لبعض القوى بخوض الانتخابات، حقق الإخوان المسلمون انتصارات باهرة.

وفي إيرانَ، انتخب أحمدي نجاد رئيساً في العام ٢٠٠٥، واكتسب شعبيةً واسعةً في العالم العربي بسبب مواقفه المعادية لإسرائيل.

وفي العراق، تواصلت في انتخابات العام ٢٠١٠ النزعة المعادية لأمريكا، معزّزةً هيبة وقوّة مقتدى الصدر.

أضحت رسالة الشرق الأوسط واضحةً ومحكمة: حين تعقد الانتخابات، أو يخلع المستبدّون والملوك، ستصطفّ الجماهير إلى جانب القادة الذين سيبتعدون عن أمريكا ويتضامنون مع الفلسطينيين.

تقدّم تركيا مثالاً نموذجياً:... فقبل غزو بوش للعراق، طلب من أنقرة السماح بمهاجمة العراق انطلاقاً من حدوده الشمالية المحاذية لتركيا، إضافةً للهجوم من الجنوب عبر الكويت. لكنّ برلمان الدولة الحليفة للناتو منذ أكثر من خمسين عاماً رفض الطلب. منذ ذلك الوقت، ابتعدت تركيا عن أمريكا، وعن «إسرائيل»، واقتربت من الشعوب الإسلامية لمنطقة حكمها الأتراك العثمانيون لعدّة قرون.

تجنّب بوش الأب «هذا الأمر»... لكنّ بوش الابن اكتسب خبرة الوصول إلى دمشق من خلال أحداث الحادي عشر من أيلول.

صار مؤمناً حقيقياً بأنّ أمن بلاده والسلام العالمي رهنٌ بتحوّل العالم إلى الديمقراطية، واعتبر أنّ واجبه يتمثّل في تحقيق هذا التحوّل.

تلكم هي إيديولوجيا النزعة الديمقراطية... أعمت حماسة بوش في تعقّب إيمانه الجديد بصيرته وبصره عن رؤية واقع أنّه أياً تكن نقائص ملوك المغرب والأردن والسعودية والرئيس مبارك، فهم أصدقاء يعوّل عليهم أكثر من أيّ نظام قد يأتي عن طريق انتخابات أساسها صوتٌ واحدٌ لكلّ ناخب.

عدا عن الدافعَ الإيديولوجي، لماذا يطالب زعيمٌ بنظام صديق يعقد انتخابات إن كانت المؤشّرات تؤكّد أنّ النظامَ الناتج عن تلكَ الانتخابات سيكون أكثر عداءً لبلاده؟

فضّل دوايت إيزنهاور الشاه على محمّد مصدّق، على الرغم من أنّ الانتخابات هي التي أوصلت مصدّق إلى السلطة... وأيّد آيك الانقلاب.

كما أنّ ريتشارد نيكسون فضّل الجنرال أوغوستو بينوشيت على الرئيس المنتخب سلفادور أليندي المؤيّد لكاسترو... كان الجنرال إلى جانبنا.

مع ذلك، ينهض السؤال مجدّداً: لماذا يكرهوننا؟

في القرن التاسع عشر، كان ملوك أوروبا يكرهون جمهوريتنا، لكنّ شعوبهم كانت تحبّنا. خلال الحرب العالمية الثانية ومعظم الحرب الباردة، نظرت شعوب الشرق الأوسط إلى أمريكا بوصفها مدافعاً عن تحرّر الشعوب من الحكم الإمبراطوري... فقد كنّا أوّل من طرد البريطانيين.

قد نكون خسرنا شعوب الشرق الأوسط، في حين فزنا بولاء أنظمتها الاستبدادية، لأنّنا أصبحنا كذلك إمبراطورية، ولن يمضي وقتٌ طويل حتّى نرى أنفسنا كما يرانا الآخرون.

(هذه المادة تنشرها «قاسيون» بغية التعرف على وجهة نظر بعض المحللين الغربيين بالمجريات الاقليمية والدولية وطبيعة الانتقادات الموجهة للسياسة الخارجية الأمريكية، وهي لا تمثل في منهجيتها وكامل منظورها وأمثلتها بالضرورة رأي الجريدة)

■■

رغم سجلها المثالي في الصحة والتعليم وطول العمر
الأمم المتحدة تحجب كوبا

◄ ثاليف دين

يستعين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمؤشرات اجتماعية واقتصادية مختلفة، كمحو الأمية وطول العمر المتوقع والدخل القومي الإجمالي، وذلك لدى صياغة تقريره السنوي عن مؤشرات التنمية البشرية في العالم وقياس نوعية الحياة في الدول. لكنه ترك كوبا جانباً.

فاشتكى مندوب كوبا الدائم لدي الأمم المتحدة، السفير بيدرو نونيث موسكيرا، من إسقاط بلاده من تقرير «مؤشر التنمية البشرية ٢٠١٠» الدولي على الرغم من الإجماع على إنجازاتها الإيجابية في مجال التعليم والرعاية الصحية ومتوسط العمر المتوقع.

وقدم السفير الكوبي احتجاجاً على حجب بلاده من التقرير الذي صدر في العام الماضي، وأعلن عن عزمه طرح هذه القضية على الاجتماع القادم لمجلس الإدارة التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وقت لاحق من العام الجاري.

وأفاد المندوب الكوبي أمام سفراء «مجموعة ٧٧» التي تعد أكبر تجمع اقتصادي إقليمي في الأمم المتحدة، أن معدل وفيات الأطفال الرضع في كوبا انخفض إلى ٥.٢ فقط لكل ألف، وتم القضاء على الأمية، علماً بأن طول العمر المتوقع لدى الولادة يبلغ في كوبا ٧٩ عاماً، مقارنة بمعدل ٧٩.٦ سنة في الولايات المتحدة التي تحتل المرتبة الرابعة في مؤشر التنمية البشرية.

كما يبلغ معدل سنوات التعليم المتوقعة في كوبا ١٧.٧ سنة، مقارنة بمتوسط ١٥.٧ عام في حالة الولايات المتحدة.

وشرح السفير أنه عندما استفسرت بلاده عن هذا الإغفال، قالوا إنه يرجع «لأسباب تقنية»، وأن هناك «مشاكل» في قياس الدخل القومي الإجمالي في كوبا من حيث تعادل القدرة الشرائية، وهو المؤشر الذي يتولى البنك الدولي إعداده.

لكن المندوب الكوبي أكد أن «البنك الدولي قد استبعد كوبا بسبب (٤٩ عاماً من) الحصار الأمريكي».

أما وليام أورم، من مكتب تقرير التنمية البشرية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد قال إن حذف كوبا من التقرير يرجع لعدم توفر البيانات اللازمة بشأن واحد من المؤشرات الثلاثة المطلوبة، وهي الصحة والتعليم والدخل.

فقال السفير الكوبي «نأمل أن يلتزم مكتب التنمية البشرية، الذي يعمل تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بقرار ولكن من الجمعية العامة يقضي بالتشاور مع الدول الأعضاء» في المنظمة الدولية. كوبا كانت واردة في تقرير مؤشر التنمية البشرية، لكنها اختفت بسبب... خطأ فني».

يذكر أن تقرير مؤشر التنمية البشرية لعام ٢٠٠٩ أدرج كوبا على قائمة الدول المصنفة..!

(آي بي إس)

الماركسية في عالم متغير (1-2)

◄ مصطفى عبد الرزّاق

يحيلنا عنوان المقال إلى مقولة ماركس وأنجلس الواردة في الصفحة ٤٠ من الجزء الثاني من المؤلفات، والمتضمنة «إنّ الأمر ليس في رؤية البروليتاريا لأهدافها وإنما هو في السؤال من هو البروليتاري الحقيقي، وماذا عليه أن يفعل تاريخيا بالنسبة لواقعه الحياتي؟» وبنفس السياق جاء في الصفحة ٢٠٧ من كتاب المادية التاريخية إصدار دار الجماهير الشعبية أنّ «المادية التاريخية تدحض المثالية التي تؤكد على دور الأفكار المحدد في تطور المجتمع، كما تدحض المادية المبتذلة التي تنفي دورها الفعّال، والمادية التاريخية تنطلق من أن الأفكار تعجز عن تحديد سير التاريخ، لكنها تعتبرها قوة فعالة من شأنها أن تسرع أو تعرقل عملية التطور الإجتماعي»، وعلى ضوء ذلك يمكننا تناول عدة قضايا تحت عنوان المقالة ومنها:

أولاً: صعود المحافظين الجدد وتفكك الإتحاد السوفياتي:

حملت التغيرات الجذرية التي حصلت في العقد الأخير من القرن العشرين ملامح نظام عالمي جديد بدأ بالتشكل، انكشف العالم على إثره لأول مرة أمام قوة أحادية شرسة هي الولايات المتحدة الأمريكية، حصل ذلك جراء تشابك حدثين هما تفكك الإتحاد السوفياتي بشكل متواز مع صعود تيار المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، دافعاً أمامه عقيدته الاقتصادية «المبشرة» بالعولمة الليبرالية أو مايسمى بالليبرالية الجديدة، مع الإشارة إلى أنّ استعادة روسيا دورها العالمي كقوة عظمى مكافئة للولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن يأتي من فراغ، بل يحمل دلالات بينة على إرث الدولة القوية المتطورة الذي ورثته عن سلفها الإتحاد السوفياتي. أمّا النظريات التي حاولت أن تجيب عن سبب انهيار الإتحاد السوفياتي فمنها ما كتبه أوليغ بلاتونوف وترجمه موقع قاسيون في ٢٠٠٩/٩/١٣ تحت عنوان «الإتحاد السوفياتي في ملفات المؤامرة العالمية» يوضح فيه دور الماسونية العالمية في زرع خلايا من العملاء في قمة الهرم السياسي في موسكو أبرزهم مهندسو البيروسترويكا يتقدمهم غورباتشوف وشيفاردنازة، حصل ذلك بعد تقرير لمنظمة «نادي روما» الماسونية عام ١٩٧٣ حذرّ من تآكل مأساوي لثروات العالم ممّا يستدعي ضبطها ووضع اليد عليها من خلال إدارة عالمية يتولاها زعماء ماسونيون، لكنّ العقبة الكأداء في وجه ذلك تتمثل في وجود الإتحاد السوفياتي، وبالفعل تمّ ضخ مايقارب ٩٠ مليار دولار بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٢ عن طريق وكالة المخابرات الأمريكية من أجل تفكيك الإتحاد السوفياتي من وراء ستار « دمقرطته»، وكانت الضربة القاضية في كل ذلك هي القرارات الحاسمة والمصيرية التي تمّ اتخاذها في اجتماع مالطا عام ١٩٨٩ بين غورباتشوف وجورج بوش الأول، يتقاطع هذا مع ماجاء في مقالة علي عبد العال «من هم المحافظون الجدد؟» المنشورة على الشبكة العنكبوتية بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٠ من أنّ هنري كيسنجر قدمّ مذكرة عام ١٩٧٤ بصفته مستشار الأمن القومي أيام الرئيس نيكسون تضمنت أنّ النمو السكاني خاصة في دول العالم الثالث سيؤدي إلى استهلاك الثروات ممّا يشكل تهديداً لمصالح أمريكا والعالم المتحضر، كذلك يسجّل خروج عدد من المفكرين اليهود واليمينيين من الحزب الديمقراطي في عهد الرئيس جيمي كارتر وتحولهم إلى الحزب الجمهوري أيام الرئيس رونالد ريغان ممّا سمّوا حينها «ديمقراطيو ريغان» الذين دعوا إلى مذهب الليبرالية الجديدة في الاقتصاد، والذي يستند إلى فرض الأمركة على نظام العولمة وتدويل واسع للإنتاج والخدمات والمال والاتصالات والقيم والأفكار ممّا يجبر الدول على تخفيض مستوى الحماية الإجتماعية لمواطنيها كي تصبح جاذبة أكثر للاستثمارات الخارجية. أمّا على المستوى الفكري وتجلياته السياسية، فتمّ صياغة نظرية الفوضى الخلاّقة التي تتلخص بتحويل مناطق واسعة من العالم إلى مناطق غير مأهولة، وذلك بشن الحروب من أجل الوصول إلى نظام جديد في المناطق الغنية بالثروات، وهذا ماتمّ تنفيذه فعلا في العراق وأفغانستان في عهد الرئيس جورج بوش الثاني.

ثانياً: الديمقراطية الغربية:

١- حملت وكالات الأنباء العالمية صباح يوم الثلاثاء ٢٠١٠/٦/٨ خبر إجبار المراسلة الأقدم في البيت الأبيض هيلين توماس على تقديم استقالتها بعد تصريحات أدلت بها لا تتوافق مع سياسة إسرائيل، وقد علقت صحيفة الوطن السورية على ذلك بأنّ «لحرية التعبير في الولايات المتحدة ثمنا باهظا»، كانت مناسبة تصريحات توماس ماجرى صباح ٢٠١٠/٥/٣١ حين قتل الجنود الإسرائيليون في المياه الدولية عددا من ناشطي سلام دوليين كانوا ينوون إيصال مساعدات إنسانية إلى سكان غزة المحاصرين، وكالعادة حمت الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل في مجلس الأمن من تحمل مسؤولياتها عن ذلك، وبذلك فشل المراهنون مرة أخرى على حصول تغيير في السياسة الأمريكية مع وصول رئيس جديد إلى البيت الأبيض، يضاف إلى هذا ما يثار من أسئلة عن سبب التعنت الأمريكي والديمقراطيات الغربية في رفض سلطة منتخبة ديمقراطيا في غزة، وفي العودة إلى الوراء قامت الولايات المتحدة بإجهاض تجربتين ديمقراطيتين بانقلابين في كل من إيران ضدّ الرئيس مصدق وفي تشيلي ضدّ الرئيس سلفادور الليندي، وأمام احتكار تداول السلطة بين حزبين أو ثلاثة على الأكثر على مدى عقود من الزمن في الولايات المتحدة وغيرها من الديمقراطيات الغربية مع ثبات في السياسة وهيكلية النظام القائم على إنتاج نفس النخبة السياسية، هل يمكن التساؤل فيما إذا كان هناك حراك ديمقراطي حقيقي أم أنه مجرد ديكتاتورية طبقة حاكمة؟.

٢- في فيلمه ٩/١١ قدمّ المخرج الأمريكي مايكل مور مشهدا معبرا حين وقف بكاميرته أمام الباب الذي سيدخل منه النواب الأمريكيون إلى مقر الكونغرس مستفسراً منهم عن مشروع القانون الذي سيصوتون عليه بعد قليل ليكتشف ويكل سخرية أنّ لا أحد منهم يعرف عن القانون شيئا .. يستحضر هذا قول لينين: «أمعنوا النظر في أي بلد برلماني من أمريكا حتّى سويسرا ومن فرنسا حتّى إنجلترا والنروج وغيرها، تروا أنّ عمل الدولة الحقيقي يجري وراء الكواليس وتنفذه الدواوين والمكاتب وهيئات الأركان. «الدولة والثورة ص٤٩».

ثالثاً- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

تستمد حقوق الإنسان شرعتها من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٤٨/١٢/١٠ والمتضمن جملة من الحقوق والحريات الأساسية التي لا يجوز لأي دولة أو جماعة أو فرد خرقها (المادة ٣٠)، ومنها حرية التعبير (المادة ١٨)، الحق في العمل (مادة ٢٣)، سيادة القانون (المادة ٧)، الحق في محاكمة عادلة «استقلال القضاء» (المادة ١٠)، ومع أنّ المادة ٢ من الإعلان قد نصت على إنه لا يجوز التمييز في ممارسة الحقوق والحريات الواردة فيه بحسب الثروة فإنه يبدو أنّ إفتراق الوضع الاقتصادي بين الأفراد والجماعات بسبب هذه «الثروة» لا يحقق فيما بينهم فرصا متساوية للتمتع بتلك الحقوق والحريات، بمعنى آخر هل يمكن «التركيز على قضايا الديمقراطية والعلمانية والمواطنة وحقوق الإنسان، والتشدد في الدفاع عن حقوق المرأة» وهي مجردة عن حاملها الاقتصادي؟!.. حيث أنّ التشدد في الدفاع عن حقوق المرأة أو أي فرد أو جماعة في المجتمع يبقى قاصرا في نتائجه مادامت هذه الحقوق لا تعبرّ عن المصالح الحقيقية لمن هي عائدة لهم، لأنّ هذه الحقوق تتحدد ضيقا واتساعا بحجم المركز القانوني لصاحبها والذي يمتدّ أفقيا

وعاموديا في النظام الذي يتوضع فيه بحسب مجموع عدة قوى وإمكانيات أهمها «اقتصادية» يحوز عليها، هذا ينقلنا إلى مقولة «سيادة القانون» والتي تضعنا أمام مشكلة معرفية وأخلاقية فيما لو تمّ تجاوز الهوية الطبقية للقوانين النافذة أو بالأحرى المصالح التي تسعى إلى تحقيقها أو فرضها، الضرائب تسنّ بقوانين، الحكومات تمرر قراراتها وتصدر أوامرها «تحت سقف القانون» بما في ذلك الأحكام العرفية التي تفرض بموجب «قانون طوارئ» يجيز ذلك، ممّا يطرح السؤال على من يجهر بأعلى صوته باستقلال القضاء فيما إذا كان متصالحا مع نفسه وهو يفعل ذلك في ظلّ قوانين شرّعت بما يتعارض مع مصالحه.

■■

بين المعرفي والأيديولوجي

◄ مهند دليقان

في تقسيم مستويات النضال من الاقتصادي إلى السياسي إلى الفكري فالأيديولوجي، قلما يعالج هذا الأخير، وإذا كانت ممارسة هذا المستوى النضالي بشكله المباشر وندرة التنظير له مفسر موضوعياً بتعقيد طبيعته الخاصة من جهة، وبعدم نضج المقدمات المادية لدى القوى الثورية - الأدوات تحديداً - من جهة أخرى، فإن ذلك لا يلغي ضرورة خلق تصور أولي عن آلية تصنيع أدواته، وتحديد موضوعاته معرفياً بالدقة الممكنة استعداداً للتصدي له.

علم الأيديولوجية

هل نستطيع اعتبار الأيديولوجية علماً؟. يتوقف ذلك على مكوناتها، فلكي تكون علماً عليها أن تمتلك موضوعاً يتمتع باستقلال نسبي، إلى جانب وجود منهج خاص بها يفضي عبر الممارسة العلمية (نظرية + عملية) إلى فرضيات وقوانين، ولكي نبحث عن مدى تمتعها بهذه المكونات ينبغي مراعاة أمرين، الأول جانبها الاصطلاحي، بمعنى الموقع الذي تحتله ضمن منظومة التداول الفكري. والثاني جانبها المفاهيمي، أي التحديد الأكثر نضجاً، لها والذي يمكننا من توظيفها والبناء عليها.

في الجانب الاصطلاحي يورد تيري إيغليتيون Terry Eagleton في مؤلّفه أيديولوجيات Ideologies خمسة عشر معنىً مختلفاً للأيديولوجية نذكر منها:

١- عملية إنتاج المعاني، والإشارات، والقيم في الحياة الاجتماعية.

٢- جسم من الأفكار الواسمة لمجموعة أو طبقة اجتماعية خاصة.

٣- أفكار تساعد على شرعنة سلطة سياسية سائدة.

٤- أشكال من الأفكار تحثها المصلحة الاجتماعية..

المشترك بين كل هذه المعاني هو التعاطي مع الأيديولوجية كموضوع، كمنظومة أفكار ومعتقدات تحمل صبغة اليقين والثبات ناتجة بشكل مباشر أو عبر وسيط عن علاقات الإنتاج والتقسيم الطبقي، بشكل عفوي أو بشكل مقصود عبر السلطة. على هذا فالأيديولوجية ليست علماً إنما هي موضوع لعلم، فما هو هذا العلم؟ ما هو العلم القادر على دراسة أصل ومنشأ الأفكار الاجتماعية ضمن منظومة العلوم الاجتماعية؟

إن العلم الاجتماعي الوحيد الذي يستوفي هذه الشروط هو علم الاجتماع الماركسي، لكن تعقيد الظاهرة الأيديولوجية وطبيعتها الخاصة تستوجب لدراستها علم الاجتماع الماركسي منهجاً وقوانين، إلى جانب قوانين وفرضيات علوم أخرى أكثر تخصصاً مثل علم الإشارات والرموز، علم الشعوب، علم النفس العام... وغيرها.

السمات العامة للأيديولوجية وعلاقتها بالمعرفي

إن الأيديولوجية، باعتبارها مجموعة من الآراء والمعتقدات ذات الصبغة اليقينية والتي تبنى على أساسها السلوكيات اليومية والتفصيلية، تحتل من أدمغتنا موقع اللاوعي، وعند كل تفصيل حياتي تعبر وعينا إلى ممارستنا دون رقيب حقيقي، أي دون تأثير واعي، وهنا تكمن خطورتها وقدرتها الهائلة على التأثير في مجرى الأمور، وكذلك تبرز أهمية وضع اليد معرفياً عليها بغية تجييرها بالاتجاه التقدمي، وتكسير جوانبها الرجعية. بهذا تكون نقطة الانطلاق في العلاقة بين المعرفي والأيديولوجي، هي ضرورة حكم المعرفي للأيديولوجي. ضمناً فإن المعرفي لن ينفي الأيديولوجي ليحل محله، وإنما سينفي الأيديولوجية السائدة ليُحلّ محلها الأيديولوجية الجديدة، وهذا ما ذهب إليه هادي العلوي حين قال:"وظيفة الفكر لا تهدف إلى تحرير المجتمع من الأيديولوجية بل تعديلها بأيديولوجية أخرى ملائمة لمقتضى التطور في مرحلة معطاة. لكن العمل الأيديولوجي لا يقوم به المثقف ويؤديه على الوجه المنتج إلا عندما يبلغ المثقف من المعرفة ما يستطيع به تنحية تقنياته لصالح معرفياته. أي أن يخرج هو أولاً من التعلق بأي مسلمات أيديولوجية. ". وعليه فإن الأيديولوجي والمعرفي يعيشان في وحدة وتناقض هي ذاتها وحدة الحركة والسكون حيث يلعب المعرفي دور المتحرك والمتغير دائماً مقارنةً بالأيديولوجي الثابت نسبياً وهذا السكون النسبي هو الذي تحدث إنجلز عن ضرورته لتمايز الأنواع فالمجتمع بحاجة إلى مستند مستقر نسبياً ليتابع وجوده ويتمايز والمعرفي يتراكم كمياً إلى ذلك الحد الذي يصطدم فيه مع الأيديولوجي فينسفه ويعيد تشكيله أيديولوجيةً جديدة لا تلبث أن تتقادم بالنسبة له. هذا التعميم لا يقتصر على المجتمع الطبقي وإنما يتعداه إلى المجتمع اللاطبقي وهي واحدة من إشكاليات التعاطي مع الأيديولوجية فبالوقوف على أحد تعريفاتها (الوارد في قاموس المصطلحات على موقع أرشيف الماركسية (www.marxists.org/glossary) يقول: (الأيديولوجية هي منظومة من المفاهيم والرؤى التي تسعى إلى إيجاد معنى للعالم في نفس الوقت الذي تمارس فيه تعمية عن المصالح الاجتماعية التي تعبّر عنها ضمنياً).

نستنتج مباشرة أن الأيديولوجية تخص المجتمعات الطبقية فقط لكن وانطلاقاً من ضرورة السكون النسبي للتمايز فإن الأيديولوجية لن تزول بزوال المجتمع الطبقي ما سيزول هو الأيديولوجية غير العلمية أي المستندة إلى الغيبيات وستحل محلها الأيديولوجية العلمية والتي لن تتخلص من عناصرها غير العلمية في يوم وليلة ولكنها عملية طويلة من الصراع المعرفي الأيديولوجي الذي ستحدد مساراته الممارسة العملية وسيختلف الدافع حيث يصبح الوصول إلى الحقيقة العلمية هدفاً جماعياً ما سيقوي المعرفي على حساب الأيديولوجي ولكن لن يزيله..

الأيديولوجية ضمن المجتمع الطبقي

في المجتمع الطبقي، يتجند المعرفي وفقاً للطبقة التي يخدمها، ويحول الأيديولوجية ويحاول السيطرة عليها وعلى حامليها تبعاً لذلك. المعرفي وبحكم تجرده العالي، قادر على العبور من التفاصيل اليومية التي تعيشها طبقة اجتماعية ما، عبر الخاص إلى العام، أي أن المعرفي يُمكّن الوعي من تنظيم اللاوعي والتحكم به، لكن تجسد المعرفي في الأشخاص، ينحصر في فئة ضيقة جداً من الناس، ومع ذلك فهم الأخطر إيجاباً أو سلباً، فهم نواة ما يصطلح على تسميته، السلطة المعرفية. بقية الناس، بعيدون كل البعد عن الإمساك بالمعرفي، وتتمايز المسافات الفاصلة بين المعرفي والأيديولوجي تبعاً لتمايز الطبقات الاجتماعية، الذي يفرض قيماً ثابتة، لجملة هائلة من المتحولات المحددة لحيوات الأشخاص. الطبقة العاملة هي الأكثر قرباً بأيديولوجيتها من المعرفي، ذلك أنها على تماس يومي مع القانون العلمي المتجسد في الآلية الحديثة، والتكنولوجيا المتطورة، إضافة إلى وعيها لزيف النظام الرأسمالي، الذي لا ينوبها منه إلى التمسح بالواجهات أو window shop. يلي الطبقة العاملة الطبقة البرجوازية، التي وإن كانت راضية عن واقعها، فهي تقترب من المعرفي عبر الإمكانيات الهائلة لديها للتعلم وميلها للسيطرة على المراكز التي تُلزمها (في الحقيقة جزء منها) بحمل الأداة المعرفية، إلى جانب المال. والأبعد بما لا يضاهى هي البرجوازية الصغيرة، الطابور الخامس في جيش الرأسمالية، والتي تتمسك بكل الترهات التي تبقي لديها أملاً في الانتقال نحو الأعلى، وفي أسوأ الأحوال بعدم النزول إلى الأسفل.

الأيديولوجية الآن!

الطبقة بذاتها، وفي سياق تحولها إلى طبقة من أجل ذاتها، تُخضع أيديولوجيتها، المكتسبة عفوياً بحكم وضعها التاريخي، تخضعها للفحص والتمحيص، أي تخضعها للمعرفي شيئاً فشيئاً. ومن الأمثلة المهمة على ذلك كتابات الشهيد حسين مروة، الذي توغل عميقاً في دراسة النزعات المادية في الفلسفة العربية-الإسلامية بحثاً عن العناصر التقدمية، وبالتالي بحثاً عن عناصر الارتكاز الأيديولوجية التقدمية، كمدخل لتثبيتها، والبناء عليها في وجه الأيديولوجية البرجوازية والبرجوازية الصغيرة السائدة. في مقدمته الضخمة يقول :"إن ثورية الموقف من قضايا الحاضر، تستلزم الانطلاق من هذا الموقف نفسه لرؤية التراث، أي لمعرفته معرفة ثورية، أي لبناء هذه المعرفة على أساس من أيديولوجية القوى الثورية نفسها في الحاضر." وهو أيضاً ما اشتغل عليه هادي العلوي في العديد من كتاباته، وفي مقدمها من قاموس التراث، ومدارات صوفية. الآن ونحن على عتبة الصعود الجديد، بحاجة أكبر لمتابعة هذه الدراسات، والخلوص إلى نتائج قابلة للتوظيف العملي، وأعتقد في هذا السياق أن ترجمة غرامشي كاملاً إلى العربية تتسم بأهمية حاسمة، فدراسته لأساليب الهيمنة، وحديثه عن القوى المهيمنة والقوى المحركة، واشتغاله في علم الإشارة والرموز، يعطي زخماً ضرورياً لكيفية خلق الأدوات وحتى لكيفية استيعاب موضوعات الصراع الأيديولوجي. يضاف إلى ذلك ضرورة فرز موضوعات الصراع الأيديولوجي، لفتح المجال أمام الاختصاصيين ليدرسوا أشكال الصراع الأيديولوجي كل في اختصاصه. فحين تنشر أهم المجالات العلمية الفيزيائية هذراً من نمط الأكوان المتكافئة، ويتناقش فيها الطلاب و"العلماء"، فتلك إحدى أدوات الصراع، وحين يحل مشاكلنا النفسية والاجتماعية كل من D.PHILL و OPRA، فهذه أيضاً أداة في الصراع، وحين تصبح مفاتيح النجاح كتباً ملونة على الأرصفة، فهي الأخرى أداة في الصراع...الخ. وما أكثر أدوات الصراع الأيديولوجي، وما أحوجنا لتحرك سريع...

■■

ماذا في ديوان العرب اليوم؟

◄ عامر طرودي

يقف الشاعر السوري الشاب أمام تحديات كبيرة وأسئلة كثيرة تضعه على المحك تجاه مشهد شعري جديد (يؤلفه البعض) مازال يراوح في مكانه، بقوالب مسبقة الصنع، وأدوات مستهلكة، وعبارات جاهزة للغة متوارثة بمفردات وتعابير ألفناها وحفظناها عن ظهر قلب، لغة لا تخرج عن كونها اجتراراً لتجارب الآخرين، بغير خلق أو رؤية جديدة.. بغير أفق أو تطلع رحب لغد شعري جديد ينبغي أن يولد ويشرق.

معظم ما يوجد اليوم، هو محاولات شعرية شابة لاتكاد تخرج عن الإطار الشخصي، ولا تتسع لغير يوميات وحالات نفسية يفرغها (الشاعر) بما يملي عليه مزاجه ومناخه النفسي، من فرح وتعاسة، وحب وفقد، بذاتية لا تشرك القارئ بشيء، ولا تسمح له بالاكتشاف، وتحرمه متعة البحث عن معادلات للجمال ومساحات أوسع للمعنى، محاولات تقرأ لمرة واحدة، ثم يخبو بريقها بغير عبرة أو أثر.

فهل بدأ الشعر يفقد بريقه وإيحاءه وقيمه الجمالية؟ هل ضاقت رحابته ليقتصر على الشخصي والذاتي؟ هل ضاق المعنى عن احتمالات أكثر اتساعاً وإيغالا في العمق الوجودي والجمالي؟ ألم يقل الشاعر أدونيس: «عش ألقاً، ابتكر قصيدة، وامض زد سعة الأرض».. وكذلك رامبو الذي قال: «أريد الحصول على لغة تختصر كل العطور والأصوات والألوان»؟.

فإذا كان الشاعر الحقيقي لا يرتاح لأدوات جاهزة وبالية، ويغريه الغوص في البحث والخلق الجديد على صعيد المضمون والتكنيك في آن معاً، فالشاعر ذو موقف دائم من العالم ومتغيراته يجاريه بأدوات جديدة، وخلق دائم، ولغة تستوعب المناخ الجديد، (الفن إما يجاري أو يموت)، فأين يمضي الشاعر الشاب الآن؟ وأين هو من الشاعر الحقيقي؟ والسؤال الأهم: هل يقف بمسؤولية تجاه قصيدته التي ستحسب على الشعر السوري (العربي)؟؟

في ظل الأوساط الثقافية السائدة اليوم، أصبحت كتابة الشعر بكل أسف، إحدى سمات «المثقف»، الذي سيكتب الشعر (أياً يكن) ليكون مواكباً لـ«الحركة الثقافية» المتخبطة، وفي ظل رقابة لا رقيب لها إلا (ما تراه)، شعر سياسي أو إباحي، ولا ضير إن كان فارغاً وسطحياً!، وفي ظل بعض دورالنشر (التجارية) التي لاهم لها سوى الطباعة والربح، أصبحنا أمام سيل من الاصدارات الشعرية، التي تعج بها المكتبات و(البسطات)، لكن السؤال المهم: هل ستضيف هذه المحاولات لمكتبة الشعر العربي أي جديد؟ والسؤال الأهم: أين تكمن المشكلة؟ هل هي في غياب النقد والمعايير الموضوعية، أم هي أزمة المتلقي الذي بدأ يبتعد عن تذوق الأدب والفنون تحت وطأة الحياة والتلوث البصري والسمعي؟ هل هي مسؤولية (الشاعر) الذي يطمح بأي سبيل لتبوؤ موضع اجتماعي مرموق سيتبعه من خلاله الغاوون، أم أننا لم نعد نقرأ مذ بدأ الكتاب يفقد قيمته كخير جليس؟.

اليوم وبعد أن رحل السياب ودرويش والماغوط، وسيرحل غيرهم ممن آغنوا الساحة الشعرية وتركوا إرثا عظيما لشعراء الغد، فكانوا بامتياز شعراء القرن العشرين، هل هناك من يؤسس لمشهد شعري جديد سيبلور ما يسمى بشعر القرن الواحد والعشرين، أم سنظل نقتات من عطاء أسلافنا؟ وهل ستأتي أجيال لتتحدث عن شعراء القرن الواحد والعشرين، كما تحدثنا وتأثرنا وأحببنا شعراء القرن الماضي.. أم...؟

إذا كنا نتغنى دائما بأن الشعر هو ديوان العرب، فما الذي سيقوله هذا الديوان اليوم؟.

■■

ربما..!

الثورة المعرفية التي اجتاحت العالم مع انطلاقة الشبكة العنكبوتية سرعان ما تحوّلت إلى ثورات، ثورات بكلّ معنى الكلمة، بدءاً من التغيير الجذري في العلاقات الشخصية إلى فتح جبهة جديدة للمقاومة الالكترونية، ورصد الصفوف للتحرك الشعبي للقضايا المطلبية والسياسية ومواجهة أنظمة الاستبداد.

بدأت علاقة الشباب العربي مع الإنترنت عبر «المدونات»، لا سيما بعد احتلال العراق، حيث أصبحت أداة تعبير شبابية في مختلف القضايا الشخصية والعامة.. ففيها أتيحت فرصة ظهور الأصوات الأدبية الجديدة في ظل غياب المنابر الثقافية، ومنها بدأ الإجهار بآراء ومواقف سياسية مسكوت عنها لكثرة المحرمات والخطوط الحمر.. فمجرّد ظهور مواقع الفيديو والتواصل الاجتماعي: «يوتيوب» و«تويتر» و«فيس بوك».. رحنا نطالع سجالاً صاخباً مفتوحاً بلا رقابة على كل المسكوتات والمستورات السياسية والاجتماعية والثقافية.. وسريعاً تحوّلت هذه المواقع، بالنسبة لأصحاب الهم، إلى «منبر من لا منبر له» و«فسحة للبوح»..

مع تكريس الإنترنت كوسيط تواصل أساسيّ واستخدامه لأغراض سياسية على وجه التحديد، أثبتت نجاعتها كما يحدث في مصر، وكما حدث في تونس، وكما سيحدث في أمكنة وبقاع أخرى.. صار هناك من يقول: «تكنولوجيا من أجل التغيير» و«جمهورية الفيس بوك».. فالشبكة، بغض النظر عن نوايا وأغراض من أطلقها بدايةً، باتت فعلاً محرّكاً حقيقياً للشارع، إضافة إلى كونها مرشحة لتكون إعلاماً بديلاً، ولنا أن نرى ذلك واضحاً جلياً في موقع مثل «فيس بوك» الذي يمثل ذروة في الإنجاز الحضاري والتقني لأنه لخّص، وبمنتهى السهولة، كل منجزات الاتصال والتواصل، فهو منتدى وغرفة دردشة ومدونة وتلفزيون.. إلخ..

طبعاً لن تكون هناك جمهورية بمعنى الجمهورية على الإنترنت، الفكرة أن الجمهوريات ستبدأ، في هذا الزمن، من عزف الأصابع على الكيبورد.. إن وجد لاحقاً الإطار الثوري القوي الذي سيستفيد من كل ذلك.

رائد وحش
raedwahash@gmail.com

عدد جديد من مجلة «نزوى»

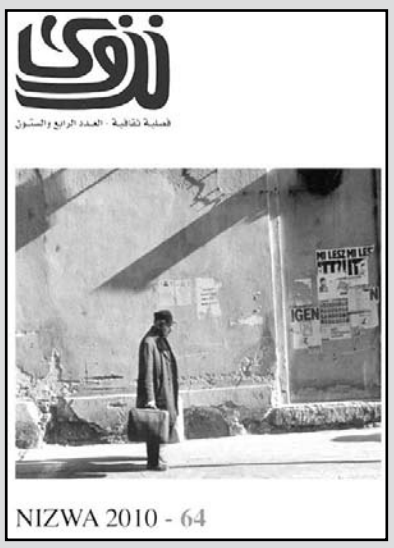

صدر العدد الجديد من مجلة «نزوى» الثقافية العمانية واشتمل العدد على العديد من الدراسات في الأدب والفكر والمعرفة الإنسانية واللقاءات والمسرح والشعر والنصوص والعديد من المتابعات المعرفية والنقدية.

في باب استطلاع نقرأ: عُمان والتواصل الحضاري: لعبد الله العليان، والمحور: هكذا تحدّث نصر حامد أبو زيد (حوار مطول مع المفكر قبيل رحيله)، أعده: كمال الرياحي وفي ملف الدراسات نقرأ: الأصيل والدخيل في التراث اللغوي: رشيد يحياوي، تجارب أولية في قصيدة النثر.. الناصر وأورخان ميسر وثريا ملحس ورمزي والخراط وفؤاد سليمان: عبدالله السمطي، أمجد ناصر في «كلما رأى علامة»: عباس عبد الحليم عباس، سرديات سورية.. خليل صويلح نموذجاً: إبراهيم الجرادي، سرديّات بديلة: قراءة في النظرية والتطبيق: محمد الشحات، رسالة إلى عمرو بن مزيقيا.. عبد العزيز المقالح: سامية عليوي.

ونقرأ حوارا مع صبحي حديدي أجرته: هدى الجهورية، وحوارا مع خالد العزري أجرته: بدرية الوهيبية.

أما في ملف الشعر فنقرأ: ألان بوسكيه.. ت وت: سعيد الباز، الخروج الى الخبز: كريم عبدالسلام، قصائد بين مسقط وكمبريدج: هلال الحجري، اثنان ينقّيان مثواىَ الأخير: عماد فؤاد، قصائد: إكرام عبدي، قصائد: مفيد نجم، حين يفقد الحناء ذاكرة اللون: عبدالمجيد التركي، نشيد الضوء بالضوء: أحمد العجمي، كأني خفة الصوفي: الزميل عمر ابوالهيجاء، غيابك في أعلى غيمة: إسماعيل فقيه، المرايا: مجدي بن عيسى، نافذة مفتوحة: هاشم الشامسي، حياة مختصرة: يحيى الناعبي، القصيدة: طالب المعمري.

وفي النصوص نقرأ: سيد زيف: سمير عبدالفتاح، الحمار والجثة: عمر الكدي، الذاهبُ إلى حتفه: سعيد الحاتمي، سيد الجبل: أحمد الرحبي، يوم على تخوم الربع الخالي: خليفة بن سلطان العبري، من يقرضني ثوبا: عادل الكلباني.

■■

القدس.. خارج التغطية

◄ موسى زحيمان

منذ أسابيع عدة، كنت وصديقي الغشاش نتبادل أطراف الحديث، أو قل طق حنك عبر المسنجر.

إحدى الطقّات كانت حول حادثة سرقة سيارة أم العيال، الـ «فيات اونو» التي اشترتها قبل الحادثة بشهر واحد، رغم أننا نعاني من شح جميع أنواع العملات المحلية والعالمية، إلا أن للضرورة أحكاماً، وضرورة هذا الحكم كانت لتخفيف وطأة وثقل جدار الفصل العنصري، الذي ضغط وبشدة على أعصابها وعظامها، حيث أن المؤسسة التي تعمل بها، تقع خلفه، ما بين القدس والضفة الغربية. لذا كان مرورها عبر بوابة الحرية، من بلاد «الديمقراطية» في القدس، إلى بلاد «الهمجية» في الضفة الغربية مرتين يومياً، أي بمعدل أربع إهانات يومياً. طبعا هذه المعلومات لم يعلم بها السارق، إنما علم بها الخالق، وهيك تمت السرقة.

كان يومنا أنا و«أم تولا» يوم سواد، هي أعلنت الحداد وذهبت إلى الفراش، أما أنا فأعلنت الإضراب، وهممت أصيح وأولول «يا عالم يا هو» عبر الياهو، فاعترفت لصديقي بأني لم أنزعج كثيراً لسرقة السيارة، لكن انزعاجي مصدره أن أقراص الموسيقى التي كانت تنام على أنغامها تولا، كانت في السيارة الملعونة. فسألني صديقي بحس مرهف: هل توصل البوليس إلى معرفة السارق؟

لا أذكر إجابتي له، لكنه شعر باللامبالاة العفوية.

فقال: أستغرب عدم اكتراثك.

فأجبته: شكلك نسيان أنه بوليسنا هو نفسه من سرق أحلامنا وطفولتنا، ثم ملابسنا من ستين سنة!

صديقي الذي لم يرَ القدس حتى الآن: إيه والله راحت عن بالي هاي.

شوف يا صديقي، السنة الماضية تعرض بيتنا للسرقة، فلم يأبه البوليس حتى في رفع البصمات، وهاي مش جاي من فراغ طبعاً، حيث أن أحد زعمائهم سبق وأن قال: إن قام غير أولاد المختار بسرقة أو بقتل غير أبناء المختار، شو دخل المختار؟

أغلقنا الياهو وأشعلنا البانجو، وإذ بوحي يتسلل من موسيقى التانجو فيهمس في قناة الفالوب: اكتب.

فأجبته: لماذا؟

قال: اكتب.

قلت: لماذا؟

قال: اكتب يلعن بوزك، اكتب فإن أحداً لا يعلم بمأساتكم، وكيفية معاشكم تحت ظل احتلال وكلاء بريتش بيتروليوم، إن ما تنقله «المنار» أو جريدة الأخبار وغيرهما، ما هو إلا نقطة من أعماق بحار أوجاعكم اليومية. عشان هيك لازم تكتب. بس أنا كسول وما كتبت.

راحت الأيام، ومرّ شهران ولم أكتب هذه الأحداث رغم بساطة حبكتها، إلا أن حادثة الأسبوع الماضي صحصحتني من منامي، وأجبرتني على تقليم أقلامي، ليس بقصد فضح أفعال بني شلومو وبنعامي، أو حتى الفكر العلماني، إنما للتأريخ وتبيان قليل مما نعاني.

القدس

من كتاب "هاملت لا تشرب السم" الذي يصدر قريباً..

■■

ركن الوراقين

التناظر والكون الجميل

صدر حديثاً عن المنظمة العربية للترجمة كتاب: «التناظر والكون الجميل» تأليف ليون ليديرمان وكريستوفر هيل، ترجمة الدكتور نضال شمعون.

«إذا كان هناك من مبدأ نظري قادنا إلى تحقيق تلك الإنجازات المذهلة في فهمنا للكون خلال المئة سنة الأخيرة، فإنه لا محالة مبدأ التناظر. لقد تمكّن ليون ليديرمان وكريستوفر هيل في كتابهما التناظر والكون الجميل من شرح جوهر هذا المبدأ البسيط والعميق معاً، وقدّما عجائبه بطريقة فنية ودقيقة، وزوّدا القرّاء، بنافذة صافية يتأملون من خلالها أكثر النظريات الفيزيائية دقةً، ما يجعلنا جميعاً قادرين عَلى تذوّق جمال الكون وتقديره بكلّ روعته وهيبته».

أما المترجم د. نضال شمعون فهو فيزيائي نظري سوري يعمل في المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا في دمشق.

البحر لا يعتذر للسفن

صدر للشاعر البحريني علي الشرقاوي ديوان شعري جديد بعنوان «البحر لا يعتذر للسفن» مع عنوان فرعي «شيء من تداعيات بحار صغير». الديوان صدر في إطار التعاون بين «المؤسسة العربية للدراسات والنشر» ووزارة الثقافة في البحرين.

الشرقاوي أصدر عدداً كبيراً من الدواوين وآخرها أحجار الماء صدر حديثاً

من قصائد الديوان الجديد نقرأ :

بالقلب رأيت : كواكب أزمنة في شكل الولدان/ حنان صلاة العشبة في الصمت العاصف/

تاريخ الحجر الناطق بالماء الممكن/ ريحان الغبطة/ عاطفة الكاف الأمّار بالريح/ ضفاف الحدس الخارج عن سلطة كل الكلمات/ أمواج الذبذبة الأولى/ وفراغات الأوتار الكونية/ ورأيت الماضي والمستقبل/ ورأيت../ رأيت..

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2011/1/26) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

من مخيمجيّ إلى محمود عباس

◄ رائد وحش

صباح الخير يا محمود عباس..
صباح الخير يا حبيبتي «السلطة الفلسطينية»..
وصباح الخير لك أيتها الضفة الغربيّة من نهر الأردن.. ولا صباح لك، ولا عَليك يا أرض «البرتقال الحزين» والزعتر اليائس والزيتون اليتيم..
صباح الخير يا رام اللّه، يا دولتنا الحرة المستقلة، ولا صباح لحيفا وصفد وطبريا والقدس وبئر السبع وغزة.. الصباح فقط لرام اللّه، لأنها ما رامه الإله، إله تل أبيب، للفلسطينيين..

❖❖❖

صباح الخير يا سيدي الرئيس.. صباح الخير لكَ، وصباح الخير منكَ للطيب صائب عريقات وللمحترم جداً سلام فيّاض ولبقية الشباب الأوادم.. صباح الشّكر سيّدي لأنك تثبت، يوماً بعد يوم، أنك الطبّاخ الأفضل على خريطة مطابخ الشرق الأوسط.. طبّاخ كبير لشدّ ما يحتاجه شعب جائع، ثلثه لاجئ وثلثه سجين وثلثه مهدد بالتهجير.. فكل الشعب المذكور فخور برئيسه الطباخ الـذوّاق والفنان، خصوصاً وهو يجعل من الشعب، شعب الشهداء والأسرى والمشوهين واللاجئين والثكالى والأرامل والمحرومين، مقاديرَ لطعام بني صهيون.. قطعة من جسد غزة مع (صُوص) حارّ من مسحوق «حق العودة».. سَلَطة بمختلف الألوان، بالخردل ودبس الرمان معاً، ممّا بقي من القدس.. وصحة وعافية على قلب الحاخامات، ودولة الحاخامات التي تريد يهوديتها فقط لا غير، وبعد الطعام مباشرة يهرعون إلى المرحاض، بينما يتركون لك شرف سحب السيفون..

❖❖❖

الاعتراف كي لا يكون لنا مجال لنعرف من نحن..!!

❖❖❖

طبيخك حديث يشغل الإعلام في العالم منذ أوسلو رائع للغاية، دعنا من الطبخ والنفخ، فهي مجازات سياسيّة، وانظر في وجهي،.. انظر في وجهي.. حدّق.. خذ هذه البصقة: تفو.. تفوووو... لا لشيء، ليس من أجل المخيمات، ولا حق العودة، ولا الانقسام الداخلي، ولا لأي من الأسباب..
أبصقُ وأكمل يومي حالماً بفلسطين دون هذه السُلطة (كدتُ أقول السَلَطة.. ربما بسبب حديث الطبخ!)، نعم دون هذه السلطة التي تسمّى فلسطينية زوراً وبهتاناً ..

❖❖❖

ماذا تريد؟؟ تطوير الاقتصاد الفلسطيني؟؟ طز!! سلاماً.. وأنت وزلمك تبنون السّور العازل؟؟ طز..!!
مع من؟؟ مع من ضربوا أمثولة الأماثيل في الإجرام والزعرنة والبلطجة الدولية؟؟ طز..!!
لماذا؟؟ ليقولوا إنك ملك العقلانية السّياسية؟ طز..!!
مليون طز..!!

❖❖❖

تفوووووو على كل صفديّ قرأ قصص غسان كنفاني ولم يحاول أن يفهم معنى «عن الرجال والبنادق».. تفوووووووو على كل مقدسيّ يحاول أن يبول على أحلام الشهداء.. تفوووووووو على موظف البنك المستقرد في إدارة (مُطاوَعَة) سياسية لمصلحة راحة الصهاينة..
أمهات المخيمات اللواتي مازلن يكدحن كل النهار ليطعمن أطفالهن.. ويغنين لهم قبل النوم «جفرا ويا هالربع» و«ووين ع رام اللّه».. ويسارعن لإنجاب أولاد جدد قبل انتهاء العزاء بأبنائهن الشهداء، يسمعن أخبار مفاوضاتكم ويلعنَ البطون التي حملتكم....
الأرامل وزوجات الأسرى، وعائلات المنفيين والمهاجرين غير الشرعيين إلى الخليج وأوروبا وبعض الدول التي تدّعي أنها عربية.. كل هؤلاء يعرفن أنكم ألد عداوة من الصهاينة، ويكرهون ربهم لأنه لا يأخذكم أخذ عزيز مقتدر..

❖❖❖

كان ياما كان.. كان هناك رجال يسمّون بالفدائيين، وكان الشاعر يقول: «اقرأ.. باسم الفدائيّ الذي خلقا.. من جزمة أفقا».. كان ياما كان ثورة ومنظمة قبل أن تحولوها إلى هذه المخترة العثمانية.. وكانت هناك انتفاضة.. وكانت هناك فلسطين، ورغماً عنكم ستبقى فلسطين.

التاريخ وإن مرّ فإنه يعود ليبدأ، والفلسطينيون أمهرُ البشر في الإعادة، لكن الإعادة هذه المرة لن تكون إلا حرباً عليك أنت، وعلى مصالح أولادك في عقارات واتصالات الضفة الغربية.. قبل كل شيء.. صحيح أين كنت قبل.. أيام العزّ؟؟ كنتُ بالتأكيد في فتح وفي منظمة التحرير لكنكَ كنت تنتظر خلو الساحة من الأشراف، فاغتيل من اغتيل، ومرض من مرض ومن ثمّ.. مات، وأبعد من أبعد، وها أنت الآن أنت وكأنك كنت تنتظر حتى تهيّأ لك الأمور، أو أنكَ أنتَ من كان يهيّئ كل هذا حتّى وصلنا هذا الدرك!!

❖❖❖

اسمع يا عباس، وأنت هناك على بساط أوباما، اسمع أنت وكل تسوويك.. اسمع ما سأنقله لك عن أحد جدران المخيم، وقد كُتب منذ أوسلو، ولا يزال على الجدار ذاته رغم الزمن وصية: فلسطين ليست للبيع!!

■ كتبت هذه الرسالة عقب كشف وثائق حول جهوزية السلطة للقبول بيهودية الدولة الصهيونية..

بين قوسين

مزاد علني
فلسطين في المزاد العلني!

◄ خليل صويلح

لن يجد المرء جملة بلاغية أفضل في توصيف ما يجري في الغرف السريّة للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. كأن فريق المفاوضات الفلسطيني صاحب مخزن للبيع بالجملة. أوكازيون غير مسبوق في تصفية البضاعة وإغلاق الدكان. لقد ضجر المفاوضون الأشاوس من الاجتماعات وقـرروا أن يفاجئوا الخصم بهدايا مجانية لتشجيعه على هز رأسه بالموافقة. خذ ما تشاء من القدس، اترك لنا مستعمرة واحدة من محيط المدينة المقدسة لسبب رمزي لا أكثر. لا يهمنا ماذا تسمي دولتك، هذا شأن يخصك. المهم أن ننهي هذه الصفقة، ونعلن الانتصار. ولكن ماذا بخصوص اللاجئين؟ هذه مسألة سهلة. قطار سياحي يقوم برحلة سنوية واحدة لإعادة بعض اللاجئين إلى ديارهم، على مدى عشر سنوات. سياحة رابحة بالتأكيد، فبعد عشر سنوات، سيموت من يموت، ولا يمنع أن يستعمل بعضهم المفاتيح الصدئة لأبواب بيوتهم التي هُجروا منها. لقطة تلفزيونية للأرشيف، ليس أكثر.
الوثائق السريّة التي تمّ نشرها أخيراً، ليست فضيحة علنية وحسب، إنما تنطوي على وضاعة المفاوضين ونقص فادح في معنى الهوية الوطنية، بعد أن تحـوّل هـؤلاء إلى سياح في أوطانهم القديمة، يبادلون الأرض كما لو أنها كعكعة عيد الميلاد، فالمهم الصفقات الشخصية، أما ما عداها، فلا يستحق التنويه. المفارقة فيما جرى ويجري، أن من أنكر هذا الوثائق، انتهى إلى أن هناك من خرج عن النص الأصلي، وشوه الوقائع والحقائق والمعلومات، متجاهلاً، أن أية عبارة في النص هي خيانة مؤكدة، وفيلم لا يستحق المشاهدة. الفيلم الذي يحمل عنوان «حق العودة» يقترح سيناريو مثيراً حقاً، إذ تبين أن حق العودة لا يعني عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم المسلوبة، بل إلى الأرجنتين وتشيلي، حسب ما اقترحته تسيبي لفني، اليسارية كما يقال. أظن أن شخصاً أهوج مثل ليبرمان لديه حلول أفضل. سيقول: لماذا يذهبون إلى أمريكا اللاتينية؟ ليذهبوا إلى الجحيم، وسوف يضحك المفاوض الفلسطيني الشرس، على هذه المزحة، ويقرر تأجيل النقاش حول هذه النقطة الثانوية. في الواقع فإن كل ما يجري هو مفاوضات بائع متجول على أرض لم تعد تخص أصحابها، وإلا ما تفسير أن تتحول فلسطين بأكملها إلى بضاعة معروضة للبيع في المزاد العلني؟
khalil.s@scs-net.org ■

المسرحي جمال جمعة

◄ إيفان محمد

توفي في القامشلي، محافظة الحسكة، الفنان والمخرج المسرحي جمال جمعة عن عمر ناهز ٥٢ عاما إثر نوبة قلبية حادة.
ترك الفنان الراحل بصمته الخاصة في الحركة المسرحية والثقافية في المحافظة لإخلاصه وتفانيه وإبداعه ونشاطه الدؤوب.
الراحل جمال جمعة من مواليد الحسكة ١٩٥٩، بدأ حياته الفنية ممثلاً في المسرح العمالي منذ منتصف السبعينات وشارك في العديد من المهرجانات العمالية، ثم التحق بفرقة المسرح في المركز الثقافي في القامشلي، وقدم العديد من الأعمال المسرحية لليافعين منها: أبو القاسم الطنبوري، عودة راحل، السمكة الذهبية، الظلال المحترقة، البئر المهجور، وتميزت أعماله على مستوى سورية بشهادة النقاد والجمهور، كما أبدع في مجال مسرح الطفل،
إضافة إلى دوره الكبير في انعاش المسرح في مدينة عامودا، وكان أبا روحياً للعديد من الممثلين الشباب من أبناء الحسكة..

■■

المشكلة في الخارطة الوراثية أم في الخارطة الجغرافية؟

◄ عمر بريك

التعصب صفة مكروهة في معظم الثقافات والحضارات، لكن مهما تفاوتت درجات انفتاح الآخرين على بعضهم، يبقى الجميع محكومين بشيء من التعصب المنضبط الذي يأخذ شكل التفاخر والاعتزاز بما تحققه الجماعات والمجتمعات من إنجازات على الأصعدة كافة.

إلا أننا كعرب نواجه صعوبات كثيرة في إيجاد ما يدعونا لمثل هذه المفاخرات في العصر الحديث، فباستثناء البدع التراثية نجد أرشيفنا خالياً من أي إبداعات تذكر على الساحة العالمية في مختلَف الأصعدة (الفنية، الرياضية، الثقافية، العلمية، الهندسية....إلخ)، وهنا نخص المقيمين في البلاد العربية، لأنه لطالما توارد إلى مسامعنا أسماء شخصيات عربية حققت إنجازات حضارية كبرى، لكن جميع هذه الشخصيات تشترك بصفة عامة، ألا وهي التواجد خارج الإطار الجغرافي للمنطقة العربية، وقد يكون انتماؤنا اللا إرادي لدول العالم الثالث يلعب دوراً فاعلاً في الحد من التفوق العلمي، إلا أنه لا يشكل أي فارق في المجالات الأخرى ولا سيما الفنية والرياضية، أسوة بكثير من بلدان هذه المنظومة التي صنعت لنفسها صروحاً فاقت إنجازات أكثر الدول حضارةً وتقدماً..

إذاً: أين نحن من غيرنا؟ وأين يكمن الخطأ؟.
بقليل من الملاحظة والاستنتاج الموضوعيين لما حققته الشخصيات العربية المقيمة خارج الحدود الطبيعية، نستطيع أن ندحض أي ادعاء عرقي ينص على عدم قدرة الإنسان العربي على الإبداع ومواكبة ركب الحضارة، مما لا يدع أمامنا أي مجال للشك بأن المشكلة تنحصر بالنظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القائم داخل الحدود الإقليمية للبلاد العربية، فهل يتوجب علينا أن نتأقلم مع شعورنا بالنقص والدونية كوننا عرباً مقيمين، أو أن نهاجر كما يراد للمبدعين منا لعل أبناءنا يحظون بغدٍ أفضل؟

بين هذين الخيارين ما زالت آفاقنا خالية من أية بوادر أمل لنجيب على تساؤل خليل مردم بك: «فلم لا نسود ولم لا نشيد؟»..

■■

16 صفحة

تعلن قاسيون عن استمرار حملة
الاشتراكات لعام ٢٠١١
قيمة الاشتراك السنوي (٥٠٠) ل.س
قاسيون معكم...
«كرامة الوطن والمواطن، فوق كل اعتبار»